وعي السلاح
قراءات في علاقة العنف بالسياسة في السودان

عادل عبد العاطي

2022

المحتويات

المحتويات ١

مقدمة ٧

هذه مجموعة من المقالات كتبتها خلال أكثر من 20 عاماً حول جدل العنف والسياسة في السودان. في هذه المقالات يلحظ القارئ انتقالي التدريجي من دعم ما يسمى الكفاح المسلح في نهاية الالفية السابقة لمواقع المقاومة السلمية غير العنيفة بدءا من عام 2033، وتأسيسنا للحزب الليبرالي السوداني والتزامنا بهذا المبدأ من وقتها وحتى الآن. ٧

قراءة في تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في العمل المعارض المسلح ٨

تمهيد: ٨

مقدمة: ظاهرة جديدة وتهميش متعمد: ٨

جدل العسكري والسياسي في الحركة السياسية السودانية: ١٠

نبذة تاريخية مختصرة : التجمع والعمل المسلح في عشر سنوات: ١١

الاسس العملية والنظرية والسياسية لتجربة التجمع في العمل المسلح: ١٤

رصد السلبيات النواقص واوجه القصور في تجربة المعارضة المسلحة: ١٦

الكفاح المسلح الى اين؟ واقع العمل المعارض المسلح اليوم: ١٧

نظرة تقويمية ونقدية لحال المعارضة المسلحة بعد عشر سنوات: ٢٠

سلاح الوعي ووعي السلاح عرض كتاب << الجيش السوداني والسياسة >> ٢٢

مقدمة: ٢٢

أهمية الكتاب في المكتبة السودانية: ٢٢

تاريخ الجيش والسياسة في السودان: ٢٣

نظام يونيو ومعارضته العسكرية: ٢٥

خاتمة: ٢٦

طلب بالتحقيق العاجل والتدخل في قضية المعتقلين والمفقودين ٢٩

من اعضاء قوات التحالف السودانية بدولة ارتريا ٢٩

خلفية الاحداث لها ٢٩

بيان مجموعة د. تيسير محمد احمد لها ٣٠

تخوف من المعاملة القاسية والتعذيب لها ٣١

العناصر التي يتوقع ان تكون بالاعتقال لها ٣١

العناصر المفقودة لها ٣٤

العناصر المريضة امراضا خطيرة وتحتاج الي رعاية طبية لها ٣٥

محاولات اغتيال واعدامات دون محاكمة لها ٣٥
طلب بالتدخل العاجل والتحقيق لها ٣٦
انتفاضة بورتسودان وواقعية دعوة اسقاط النظام ٣٨
الطريق الثالث بين الحرابة والتسوية: خطوط عريضة في اتجاه بلورة معسكر القوي الديمقراطية ٤٣
مدخل: ٤٣
معسكر الحرابة: ٤٤
لماذا نرفض طريق الحرابة: ٥٠
معسكر التسوية: ٥٥
لماذا نرفض طريق التسوية: ٦١
معسكر القوي الديمقراطية: ٦٥
البديل السياسي والاجتماعي للقوى الديمقراطية: ٧٠
سياسة سلمية او لا سياسة: تأملات حول العنف السياسي في السودان ٧٥
سياسة سلمية او لا سياسة: ٧٥
العنف في الحركة الطلابية: ٧٦
جرثومة العنف تنتقل وتمتد: ٧٧

خاتمة: ٧٩

حول الحرب والسلام ومستقبل السودان: حوار مع الصديق عثمان محمد صالح ٨١

مقدمة: ٨١

العمل المسلح والقبائل الجيفارية: ٨١

قضية الصفوة وصراع المركز والهامش: ٨٤

المواطن والمجتمع والدولة: ٨٥

حق تقرير المصير بين الانفصال والوحدة: ٨٩

الاتحاد الفيدرالي بديلا عن الانفصال والدولة المركزية: ٩٣

حول العلمانية والانفصال وانتهازية بعض "العلمانيين": ٩٨

خاتمة: . . . . . ١٠٠.

مجزرة كجبار وضرورة استمرار المقاومة اللا عنيفة ورفض المغامرات والمغامرين! . . . . . ١٠٢.

نهاية البطولة أم بداية البطولة؟ تاج السر العطا: بطل من السودان . . . . . ١٠٦.

رسالة مفتوحة الى عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني . . . . . ١١١.

نداء الوطن الى إلى جنود وضباط صف وضباط القوات النظامية في السودان. . . . . ١١٩.

الأحداث في ليبيا وضرورة تطوير القوات الخاصة السودانية . . . . . ١٢٢.

مقدمة: . . . . . ١٢٢.
وضع القوات المسلحة والقوات الخاصة: . . . . . ١٢٣.
قضايا المعلومات والتحالفات: . . . . . ١٢٣.
احتياجات القوات الخاصة السودانية: . . . . . ١٢٤.
خاتمة: . . . . . ١٢٥.
معركة الفشقة والسيناريوهات العسكرية القادمة للجيش السوداني . . . . . ١٢٧.
مقدمة: . . . . . ١٢٧.
ضرورة استراتيجية عسكرية جديدة: . . . . . ١٢٨.
ملامح في الاستراتيجية الجديدة: . . . . . ١٢٩.
واجبات البلاد أمام الاستفزازات الإثيوبية . . . . . ١٣٢.
مقدمة لها . . . . . ١٣٢.
مشاكل في الجبهة الداخلية لها . . . . . ١٣٢.
خريطة الطريق: . . . . . ١٣٣.
خطة التحرك: . . . . . ١٣٤.
الوضع العسكري لها . . . . . ١٣٥.

جرائم الاحتلال الاثيوبي في الفشقة . . . . . ١٣٦.

في ظل الاعتداءات الإثيوبية المتكررة على المواطنين والجنود السودانيين - أما آن الأوان لتحرير الجزء الباقي من الفشقة؟! . . . . . ١٣٩.

مقدمة

هذه مجموعة من المقالات كتبتها خلال أكثر من 20 عاماً حول جدل العنف والسياسة في السودان. في هذه المقالات يلحظ القارئ انتقالي التدريجي من دعم ما يسمى الكفاح المسلح في نهاية الالفية السابقة لمواقع المقاومة السلمية غير العنيفة بدءا من عام 2033، وتأسيسنا للحزب الليبرالي السوداني والتزامنا بهذا المبدأ من وقتها وحتى الآن.

أبعدت عن هذه المقالات كل ما كتبته عن الصراع المسلح في دارفور والذي أفردت له كتابا مستقلاً، كما لم أدرج فيها الورقة عن إصلاح وهيكلة وتطوير القوات المسلحة السودانية والتي أعددتها مع الأستاذ علي سراج الدين ونشرتها في كتيب منفصل.

أيضا لا يشمل هذا الكتيب عدة مقالات كتبتها في تحليل بعض الانقلابات العسكرية في السودان، ومن بينها تحليل لانقلاب هاشم العطا في 1971 واشارات لحركة محمد نور سعد في 1976، والتي انشرها في الكتب المخصصة للحزب الشيوعي وحزب الأمة لما لها من صلة بذينك الحزبين.

عادل عبد العاطي

أكتوبر ٢٠٢٢

قراءة في تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في العمل المعارض المسلح

ورقة مقدمة لسمنار تقويم واصلاح التجمع الوطني الديمقراطي

المنظم بالشبكة العالمية - فبراير / ابريل ٢٠٠١

مهداة الى روح الشهيدة المقاتلة: زهرة عبد القادر وكل جماهير منطقة مينزا

تمهيد:

بدعوة كريمة من القائمين على ندوة تقويم واصلاح التجمع الوطني الديمقراطي، أساهم بهذه الورقة المتواضعة، حول التجمع الوطني الديمقراطي وتجربة العمل المسلح خلال العشر سنوات الماضية. وقد تبدو هذه المساهمة غريبة من طرف شخص مثلى، أعلن استقالته جهرا من صفوف التجمع الوطني الديمقراطي. الا ان الغرابة تزول، لمن يعلم بان الاستقالة انما كانت احتجاجا على واقع الاشياء في التجمع، وبحثا عن بدائل جديدة لتفعيل المعارضة الوطنية، وها ان هذا السمنار يقدم فرصة جديدة لمخاطبة ناشطي الحركة الوطنية السودانية، لإعادة ترتيب اولويتهم واوجه نشاطهم. انثنى هنا احيى شجاعة القائمين على امر هذا السمنار لدعوتهم لشخصيات معروفة بنقدها لمسيرة التجمع، للمساهمة في سير النقاش، كما اتمنى ان يستخلص السمنار بعض الحكمة الكامنة من مراجعة تجربة التجمع، بعد أكثر من عقد من الزمان، وان يتوصل الى النتائج الصحيحة، التي تدفع وتستنهض وتواكب مسيرة شعبنا، من اجل السلم والحرية والعيش الكريم.

مقدمة: ظاهرة جديدة وتهميش متعمد:

اختيار ثيمة العمل المعارض المسلح، كمادة للنقاش، لم يأت اعتباطا من طرفي، وانما حكمته عدة اسباب شخصية وموضوعية. فأما الشخصي فيكمن اهمه في التزامي ضمن إطار حركة سياسية – عسكرية، هي حركة التحالف، والتي جعلت من الانتفاضة الشعبية المسلحة تكتيكها

الرئيس، وكانت من المبادرين في تجربة العمل المسلح في شمال السودان، ولا تزال. هذا الواقع يفترض تقديم كشف حساب منطلقا من هذا الالتزام، ومن واقع دعوتي الى/ ودفاعي عن تكتيكات المواجهة العنيفة مع النظام، منذ اوائل التسعينات. واما الموضوعي فيتمثل في ان تجربة العمل المسلح في مواجهة نظام 30 يونيو، ورغم انها ليست الاولى في تاريخ العمل المسلح في السودان، الا انها في مواجهة هذا النظام قد اخذت اشكالا جديدة كل الجدة، وطرحت جملة من القضايا الفكرية والسياسية والاخلاقية الحادة، الامر الذي لم يتم التطرق له، بما يستحقه من الاهتمام، في الادب السياسي السوداني. هذا التجاهل لتجربة العمل المسلح المعارض ، سواء اتى من طرف القوى السياسية السودانية ، او المهتمين بالشأن العام السوداني من الصحفيين والمحللين وناشطي الحركة السياسية و المدنية ، انما يعكس في جزء منه ظاهرة العفوية وضعف النظرة النقدية – التحليلية في الحركة السياسية والفكرية السودانية ، وفي جزء اخر منه يعكس الرغبة في تهميش الظاهرة ، وتحجيمها ، سواء اتت هذه الرغبة من خصومها المعلنين ، او بعض انصارها المحتملين.

ان الشروط التي وضعها منظمي السمنار لحجم الاوراق المقدمة ، يفترض معالجة قضية العمل المعارض المسلح كأقصى ما يكون من الاختصار ، والبعد عن التفاصيل ، والتركيز على العام . ان هذه المعالجة ستضعف في رأينا قطعا من قوة تحليل واستنتاجات هذه الورقة، الا اننا نعد بالرجوع الى الموضوع في مرات اخرى ومنابر جديدة، كما نطمح الى نشر مساهماتنا السابقة حول نفس الامر، واستكمالها بملاحظات جديدة، خلال النقاشات في هذا السمنار. الامر الذي يمكن ان يؤدى الى ايلاء بعض الاهتمام، لهذه الظاهرة القديمة كما، والجديدة نوعا، في مسيرة العمل السياسي السوداني.

جدل العسكري والسياسي في الحركة السياسية السودانية:

أن انطلاق العمل المعارض المسلح ضد نظام الجبهة الحالي، لم يأت من فراغ، وانما سبقته تجارب مماثلة في مواجهة الاستعمار والديكتاتورية، شكلت جزءا من الرصيد النضالي للشعب السوداني، ومصدرا للاستلهام والتجربة والعبر.

ان اول هذه التجارب في تاريخنا الحديث، تذهب الى الثورة المهدية، والتي كانت بحق حرب تحرير شعبية، ضد حكم اسرة محمد على في السودان، والمدعوم من مختلف المراكز الغربية، وعلى راسها الامبراطورية البريطانية. ان الثورة المهدية، وبغض النظر عن ايديولوجيتها ومآلها، والطابع التسلطي لحكم الخليفة فيها، فقد كانت في انتصاراتها وانتكاساتها، مصدرا للفخر والاعتزاز والاستلهام للعديد من الاجيال السودانية.

كما ان السنوات اللاحقة لانهزام الثورة المهدية، وبداية توطيد الحكم الإنجليزي المصري، قد شهدت العديد من التمردات المسلحة في العديد من مناطق البلاد، والتي استندت على قاعدة دينية او قبلية، وان كان مضمونها وطني، من انتفاضات قبائل الشلك والدينكا في جنوب السودان، والنمم في جبال النوبة، والمساليت في دارفور، والحلاويين في وسط السودان، وغيرها من الانتفاضات التي تجاهلها التاريخ الرسمي.

الا ان المثال الاكثر بروزا وجاذبية يكمن في ثورة 1924، والتي كانت اول حركة وطنية حديثة، قامت على اسس مدنية وسياسية، وتحقق فيها جدل العسكري والسياسي بأكثر ما يكون من الايجابية. حيث اقلح قادتها في خلق تنظيم وطني وحركة شعبية ملتفة حوله، في زمن قياسي، وعندما اقتضى الحال، برز جناح التنظيم العسكري، وواجه قوات المستعمر في معركة غير متكافئة، وسجلت الثورة رغم هزيمتها، مثالا نادرا للوطنية السودانية الجديدة، لا يزال ينتظر الاستكمال والانجاز والتحقيق.

ان فترة النضال ضد الاستعمار، قد شهدت مواجهات شعبية حادة ضد قوى المستعمر، وسقط فيها شهداء، الامر الذى جعل بعض العناصر الراديكالية تدعو الى رفع السلاح ضد المستعمر،

في اواخر الاربعينات واواخر الخمسينات، الا ان سيطرة الاحزاب الطائفية على الحياة السياسية، وضعف القوى الثورية في المجتمع، قد جعل من الصعب تحقيق هذه الفكرة.

ان فترة الحكم الوطني قد شهدت بروز ظاهرتين للعمل المسلح، الاولى هي الحرب الاهلية المندلعة في جنوب البلاد طوال فترة ما بعد الاستقلال، وان بانقطاعات متعددة، والثانية هي ظاهرة الانقلابات العسكرية، الناجحة والفاشلة، والتي دشنت مسيرة العنف في السودان المستقل كاداه لإدارة الصراع السياسي. اننا بقدر ما نرى من اسباب وشرعية في المقاومة المسلحة لأبناء الجنوب والمناطق المهمشة الاخرى، ضد بنية الدولة المركزية المعادية لتطلعاتهم، فأننا ندرك حجم العذاب والمعاناة التي جلبته الحرب الاهلية لأبناء تلك المناطق ولعموم البلاد. وبقدر ما نرفض العمل الانقلابي في الحركة السياسية، كوسيلة غير ديمقراطية للوصول الى السلطة، الا اننا ندرك انه ظاهرة ونتيجة لازمة الحركة السياسية، والكيان السياسي السوداني المأزوم. كما اننا ورغم الموقف المبدئي الرافض للانقلابات، فأننا نفرق بين تلك التي اطاحت بالنظام الديمقراطي، واقامت انظمة ديكتاتورية عمقت مشاكل البلاد، وسامت الشعب العذاب، وبين تلك الانقلابات التي كانت موجهة ضد السلطة الديكتاتورية، والتي تضاف الى سجل النضال الوطني، ويضاف شهدائها الى شهداء النضال ضد الاستعمار والتسلط.

ان نظام 30 يونيو والذي وصل الى السلطة بقوة السلاح، وجعل من قوة السلاح أحد الادوات الرئيسية للحفاظ عليها، ضمن ايديولوجية ظلامية تبناها وترعرعت تحتها كوادره، تتبنى العنف وتبرره، وترفعه الى مصاف الواجب الديني، قد نشر جرثومة العنف الى مداها الاخير، الامر الذي انعكس منطقيا في اشكال مواجهته، والتي افرزت تجربة العمل المسلح المعارض وتبنيه من قبل حركات سياسية جديدة، وانتشاره الى مناطق واسعة وجديدة من البلاد.

نبذة تاريخية مختصرة : التجمع والعمل المسلح في عشر سنوات:

تاريخ التجمع في العمل المسلح خلال العشر سنوات الماضية، ملئ بالعديد من المحطات والتطورات. وقد تكون اول هذه المحطات هي انخراط احد فصائله اللاحقة، وهى الحركة الشعبية

والجيش الشعبي لتحرير السودان، في هذا النشاط منذ الايام الاولى لانقلاب يونيو، كجزء من نشاطها المسلح السابق، وان في ظل ظروف جديدة، وواقع سياسي مختلف. وقد شهد العام 1990 ظاهرتين اكدتا على امكانية توجه القوى الشمالية الى هذا الشكل من المعارضة، وذلك حينما وقع جزب الامة اتفاقا مع الحركة الشعبية ، ينص على توحيد الجهود ضد النظام ، ووقف الاحتراب بين القبائل الموالية للحزب والحركة في مناطق التماس، وتوجيه بنادقها تجاه العدو المشترك .كما شهد نفس العام اعلان تأسيس القيادة الشرعية للقوات النظامية ، والتي ضمت قيادات الجيش المبعدة من قبل النظام، وعناصر اخرى من القوات النظامية، والتي اطلقت عملية انا السودان، والتي انضمت لها لاحقا بعض العناصر المدنية، وكان صوتها مرتفعا خلال العامين الاولين من عمر النظام .

ادى هذا الواقع، لتبنى التجمع لتكتيك العكل المسلح، في ميثاقه المعدل، والذي تعزز بانضمام الحركة الشعبية والجيش الشعبي الى صفوف التجمع. كما ادى في الواقع العملي الى مجموعة من محاولات العمل المسلح، كحركة ابريل 1990، وحركة اغسطس 1990، وتسريب بعض العناصر التجمعية المسلحة لداخل السودان (قضية التفجيرات)، وغيرها من المحاولات، والتي كانت في اغلبها بمبادرة وتنسيق من القيادة الشرعية، وباشتراك بعض القوى التجمعية الاخرى.

من الناحية الاخرى، فان اعادة تنظيم مؤتمر البجة، في اوائل التسعينات، قد صحبته داخله دعوة الى العمل المسلح، وحتى بعض المحاولات الفردية لاجتراحه، الا ان العامل الاكثر تأثيرا في نظرنا، يكمن في تأسيس واعلان قوات التحالف السودانية، بنهاية عام 1994، ودخولها الى الساحة السياسية بقوة كحركة تطرح تكتيك العمل المسلح، خارج دائرة الانقلابات، وكحركة ذات تكوين غالب لأعضائها من الاجزاء الشمالية للبلاد. ان قوات التحالف قد ربطت البيان بالعمل عندما أطلقت الرصاصة الاولى في شرق السودان، في عملية الشهيدة التاية في مديسيسة، في ابريل 1996.

فتح الجبهة الشرقية، في نظرنا، قد جاء كنتيجة حتمية لمؤتمر اسمرا 1995، والذي انضمت فيه قوات التحالف ومؤتمر البجا والتحالف الفيدرالي رسميا للتجمع، الامر الذي عزز من مواقع القوى الراديكالية فيه، وادى الى تبنى المؤتمر لتكتيك المواجهة المسلحة كأحد التكتيكات الرئيسية ضد النظام، كما كان لإعلان استقلال دولة اريتريا والدعم الذى قدمته للقوى الراغبة في المنازلة المسلحة دور كبير في فترة ما بعد المؤتمر.

انعكس هذا كما ذكرنا في عمليات قوات التحالف طيلة العام 1996، وانضمام مؤتمر البجة ولواء السودان الجديد (الجيش الشعبي) للنشاط في الشرق، الامر الذي تكرس بعملية همشكوريب الاولى، في نهاية 1996، بمجهودات القوى الثلاثة. ووصل قمته في العام 1997، والذي شهد في فبراير وابريل تحرير جنوب النيل الازرق بمجهودات مشتركة من التحالف والحركة الشعبية، وتحرير طوقان من قبل التحالف، وتحرير قارورا من قبل التحالف والبجة والجيش الشعبي. تراكم هذا النشاط بتأسيس واعلان جيش تحرير الامة، وقوات الفتح (الاتحادي الديمقراطي)، وانخراط التحالف الفيدرالي ومقاتلي الجبهة الديمقراطية –مجد– (الحزب الشيوعي) في معسكرات ونشاطات المعارضة المسلحة في نفس العام.

هذه الوثبة القوية التي فاجأت النظام، حافظت على جزء من فعاليتها طوال عامي 1997 و1998، وان كانت قد شهدت تنافسا بين القوى المعارضة، وعدم التنسيق بين جهودها، وخصوصا من طرف جيش تحرير الامة، والذي ما لبثت قيادته السياسية أن بدأت في حملتها لتجيير الانتصارات العسكرية المشتركة الى مكاسب سياسية حزبية، وعملت على تحجيم العمل المسلح، في مسيرة الصادق المهدى المعروفة والتي ستجد توثيقها في غير هذا المجال.

اننا نرصد هنا انه بعد العام 1998 ، فقد انحسرت مسيرة العمل المسلح، وذلك كنتيجة مباشرة للمناورات السياسية، والتي لعب فيها القدح المعلى حزب الامة ، وان كانت قوى جديدة قد انضمت للقوى المقاتلة (تنظيم الاسود الحرة) ، فان قوى اخرى قد انسحبت من الساحة، رسميا كجيش

تحرير الامة، او فعليا كقوات الفتح من خلال محاصرتها واغلاق معسكراتها في اثيوبيا، كما شهدت نفس الفترة انحسار الزخم في نشاطات مؤتمر البجة، والذى ولأسباب تنظيمية وسياسية قد كانت قواته تجمعا واسعا ومتغيرا وفق الظروف، اكثر منها وحدات صلبة وصغيرة ومترابطة كما في تجربة قوات التحالف والحركة الشعبية .

الانحسار في العمل المسلح، خارج مناطق جنوب السودان، لا يغير منه العمليات الجريئة الاخيرة لقوات التجمع خلال العامين الاخيرين في الشرق، وخصوصا في تحرير همشكوريب والسيطرة عليها لعدة شهور، والمعارك الناجحة عند الانسحاب منها، ومعركة اختراق كسلا، والتي شكلت صدمة نفسية وسياسية للنظام وان لم تجد التأييد حتى من بعض أطراف التجمع. اننا ننظر الى هذه العمليات كعمليات منفردة، خارج إطار التكتيكات التصالحية، والتي اقرتها قيادة التجمع الرسمية، وخطت فيها خطوات بعيدة.

الاسس العملية والنظرية والسياسية لتجربة التجمع في العمل المسلح:

اننا في رصدنا للأسس التي ساقتها قوى التجمع، لتأسيس انخراطها في العمل المسلح، نرصد العوامل التالية:

- ✓ التواصل التاريخي في تجربة العمل المسلح بجنوب السودان: والذي كان العامل الرئيسي في انخراط الحركة الشعبية في منازلة النظام عسكريا. فالجيش الشعبي الذي تأسس في 1983، ونازل النظام المايوي، ولم يلق السلاح خلال العهد الديمقراطي، لم يكن عليه غريبا ان يواصل المنازلة العسكرية ضد نظام الجبهة الاسلاموية، داعية الحل العسكري الاولى خلال النظام الديمقراطي، والقوة الاكثر تطرفا في معاداتها للحركة وجماهير المناطق المهمشة وواقع التعدد العرقي والثقافي في السودان.
- ✓ طبيعة النظام الدموية واغلاق افاق العمل السياسي في شمال السودان: هذا الامر الذى تكرس في الممارسات البربرية والدموية للنظام، ضد ناشطي المعارضة الوطنية، من

اعتقالات وتشريد وتعذيب وتصفية، ومن واقع تصديه الدموي تجاه أي تحرك جماهيري سلمى، ومن واقع تجييشه لمهووسيه وتسليحهم، سواء ان كانوا من انصار النظام في السودان، او من عصابات حركة الاسلامويين من خارج السودان. ادى هذا الى اغلاق دوائر العمل السياسي السلمي، والى استفزاز عناصر المعارضة الوطنية، والى قناعة البعض بثبات الطبيعة الدموية والفاشية للنظام، الامر الذي يجعل العمل السياسي السلمي تجاهه ضربا من الانتحار.

- ✓ • العمل المسلح كإسناد وحماية للحركة الجماهيرية السياسية: وهذا الطرح قد جاء اساسا من مواقع الحزب الشيوعي السوداني، والذي رأى ضرورة الاستمرار في النشاط الجماهيري، مع ضرورة حمايته بشكل من اشكال النشاط المسلح.
- ✓ • تجربة وتأثير العمل المسلح في نشاطات المعارضة الافريقية: والذي تمثل في انتصار المعارضة الاثيوبية والاريترية في تحطيم نظام منغستو في اثيوبيا، وفي وصول الجبهة الوطنية الرواندية للحكم عن طريق الكفاح المسلح، واخيرا في المارش السريع الذي قامت به قوات كابيلا على نظام موبوتو، ووصولها الى هزيمته في زمن قياسي. كما ان واقع وجود ثوار سابقين في السلطة في عدد من دول الجوار، المعادية وقتها للنظام (الكنغو، اوغندا، اريتريا، اثيوبيا، رواندا) قد قدم امكانية الدعم السياسي واللوجستي وامكانيات التدريب والانطلاق لقوى المعارضة من أراضي تلك الدول.
- ✓ العمل المسلح كتجربة اجتماعية ثورية لتنهيض وتفعيل الجماهير: وهذا طرح اضافي لقوات التحالف السودانية، والتي بقراءتها لتجارب الثورات المعاصرة، وخصوصا التجربة الاريترية، فقد رات في العمل المسلح فرصة لتفعيل الجماهير في الريف والحضر، وتوحيد الاداة الثورية بما يساهم في تقريب الشقة بين مكونات الحركة السياسية في شمال وجنوب البلاد، كما انها تأتى في انسجام مع خطها الثوري في استهاض وحماية القوى المهمشة وتفعيلها، كجزء من عملية ثورية شاملة، ترمى الى بناء السودان الجديد.

رصد السلبيات النواقص واوجه القصور في تجربة المعارضة المسلحة:

اننا من قراءة جد مبتسرة لتجربة العمل المسلح، نرصد فيها نواقص خطيرة، نذكر منها الآتي:

- ✓ انعدام الجدية والفاعلية لبعض أطراف المعارضة في العمل المسلح: وهنا نذكر في المقام الاول حزب الامة، والذي ورغم امكانياته المادية والبشرية، فقد تقاعس عن بناء قوة عسكرية فعالة، وحاول تجيير ما انجزه الاخرين لخدمة الطموحات النرجسية لقائده المراوغ. ان نفس الامر يقال حول المساهمة الضعيفة للحزب الاتحادي الديمقراطي، رغم إمكانياته، والمساهمة الرمزية للحزب الشيوعي، رغم حماس اعضاؤه وانصاره، واستعداد العديد منهم لخوض هذه التجربة الثورية. ان مشاركة اغلب هذه القوى في العمل المسلح كان ناتجا عن رغبتها في محاصرته وتطويقه، والا يتجاوز حدود الضغط على النظام، والا تتأخر عن الركب وتترك لغيرها قصب السبق. وقد نجحت في خطها هذا الى حد كبير.
- ✓ نقص التأصيل الفكري وضعف العمل الدعائي: فتجربة العمل المسلح بأفاقها الجديدة، لم تجد أي حظ من الدعاية لها، واقناع الجماهير بها، وتوسيع دائرتها وسط جماهير الريف والحضر. كما ان افاقها وتأثيراتها وانعكاساتها على مجمل التطور السياسي والاجتماعي للبلاد لم تدرس او تناقش. ان اقل القليل المتمثل في دراسة التجارب المماثلة في حركة الثورة والتحرر الافريقية والعالمية لم تجد الاهتمام من قبل مفكري وناشطي الاحزاب التي" انخرطت" في مجال العمل المسلح، فظلت لذلك هذه التجربة مرهونة بحسابات السياسيين ومتغيرات الظروف الاقليمية والمحلية وبروح التجريبية الفجة والحماس المؤقت. ما ان انصارها قد كانوا سلبيين ودفاعيين في تأسيسهم لأسباب انخراطهم في هذا التكتيك، سواء في مواجهة الرافضين لهذه التكتيكات من مواقع معارضة، او في مواجهة دعاية النظام الذي يزعم زورا انه يدعو الى السلام، بينما هو سبب الحرب وداعيتها الاول ومؤجج سعيرها الاساس.
- ✓ • انعدام الاستراتيجية الشاملة والموحدة لعمل المعارضة المسلح: فأطراف المعارضة في تكتيكاتها المختلفة كانت تنظر الى العمل المسلح من زاوية رؤاها الحزبية الخاصة،

ومصالحها العاجلة. فمن جهة كانت هناك قوى ترى في العمل المسلح مجرد وسيلة للضغط على النظام ، ولذلك لم تكن حريصة على تطويره وتوسيعه (الامر الذى يفسر الرفض القاطع لفتح الجهة الغربية من قبل القوى ذات النفوذ هناك) ، وقوى اخرى كانت تؤمن به كوسيلة للتحرير ، وقوى اخرى كسند للانتفاضة ، الامر الذى جعل جهود هذه القوى تذهب في اتجاهات مختلفة ، بل ان الخطاب المعارض قد اتسم بالتناقض في تصنيفه للظاهرة ، فمن اسماها بكفاح مسلح ، الى من اضفي عليها طوابع دينية (تهتدون ودعوة الصادق الى هجرة ثانية) ، الى من اسماها بالانتفاضة الشعبية المسلحة ، ومن دعاها بالانتفاضة الشعبية المحمية بالسلاحّ !

- ✓ واقع الشتات والتشرذم في مجهودات المعارضة المسلحة: فالقوى المختلفة قد بنت معسكراتها المستقلة، وتنافست في استقطاب جماهير المعارضة، ولم تمل الى توحيد جهودها ومؤسساتها وقيادتها، الامر الذي أهدر الكثير من الموارد واضاع العديد من الفرص. إن هذا الواقع قد فرضه ميل بعض القوى الى الاستئثار بثمرات العمل المسلح، وروح المنافسة والحلقية السائدة بين احزاب التجمع، وقبل كل شيء انعدام النظرة الاستراتيجية الموحدة والتعامل مع النظام من مواقع العنترية، دون إدراك لقوته الحقيقية ومقدراته على المناورة والتجهيل وتجييش البسطاء والمهووسين.
- ✓ تناقض السياسي والعسكري في عمل المعارضة: فقوى المعارضة لم تمتلك القدرة على ربط النشاط العسكري بالعمل السياسي، واسناد كل منهما للآخر، بل دأبت على وضع تناقض مفتعل ما بين النشاطين، فأما اهملت الاول، او تجاهلت الثاني. كما ان النشاطات العسكرية قد وظفت سياسيا بطرق جد مختلفة، لم يصب اغلبها في تصعيد النضال. كما فشل الجناح السياسي في توفير الدعم المعنوي والدعائي والمادي المطلوب لقوات التجمع ولجماهير المناطق المحررة التي انحازت الى صفوف المعارضة.

الكفاح المسلح الى اين؟ واقع العمل المعارض المسلح اليوم:

- مصاعب العمل المعارض المسلح الآنية:

يعاني العمل المعارض المسلح من مصاعب جمة، ليس اولها انسحاب قوى رئيسية من صفوفه، كجيش تحرير الامة وقوات الفتح، والميل الى تهميشه وحتى ادانته من بعض قيادات التجمع (مواقف الميرغني بعد معركة كسلا ونصوص اتفاقه الاخير مع الصادق)، والذي يأتي كنتيجة طبيعية لموقف هذه القوى المذكورة السلبي من تجربة العمل المسلح، المسكوت عنه حينها، والمنطوق به الآن.

كما ان العمل المسلح يعاني من مصاعب لوجستية خطيرة، وخصوصا في منطقة النيل الازرق، حيث اغلقت الحدود الاثيوبية، ولا تزال مناطق اعلى النيل في جزء كبير منها تحت سيطرة النظام وحلفاؤه، كما ان الحرب الاريترية الاثيوبية قد القت بظلالها القاتمة على خطوط امداد وتموين وتدريب قوات التجمع، وتبقى المشكلة الاساسية هي في انعدام الدعم المالي لقوات التجمع، وللجماهير في المناطق المحررة.

ان واقع انخراط ابناء قوميات بعينها في العمل المسح (النوبة في جنوب كردفان، ابناء الجنوب في جنوب السودان، البجة والرشايدة في شرق السودان) وكون وحداتهم تقاتل في مناطقها، وتمارس الى جانب النشاط العسكري (المتفرق كما في حالة مؤتمر البجة والاسود الحرة) بعض من نشاطاتها الانتاجية العادية، يحل جزءا من المشكلة، الا انه لا يحلها بالنسبة الى القوات ذات الصفة العسكرية الصلبة، وذات التكوين القومي المختلط (قوات التحالف، لواء السودان الجديد في شرق السودان). وتبقى امكانية الحل في ضرورة الدعم العاجل لهذه القوات ولجماهير المناطق المحررة من قبل ناشطي المعارضة والمهاجرين السودانيين، وفي انخراط هذه القوات التام في المحيط المحلى وتجييشه بصورة ثورية (الامر الذي افلحت فيه قوات التحالف في جنوب النيل الازرق في مناطق مينزا وجنوب الدندر)

- امكانية الحل السياسي وجدوى العمل المسلح:

ادى طغيان اطروحات الحل السياسي، الى ان يتساءل الكثيرون عن ضرورة العمل المسلح الآن، وعن مغزى جدواه وفاعليته. ان هذه التساؤلات لا تعنينا عندما تأتى من مواقع استسلامية واضحة،

تصل الى مراحل الخيانة، كما في تصريحات الصادق المهدى بعد معركة كسلا، وانخراط وحدات من جيش الامة في هذه المعركة الى جانب النظام. الا انها تعنينا عندما تأتى من طرف عناصر وقوى مرتبطة بالنضال، وتحاول ان تبحث عن اولويات جديدة في ظل الظروف المتغيرة.

ان الحقيقة التي يجب ان تقال هو ان الانفراج السياسي، والتراجعات في مواقف النظام، والتصدعات في صفوفه، انما ترجع في جزء أساسي منها، الى واقع العمل المسلح نفسه، والى الهزائم التي منى بها النظام على هذه الجبهة، والخسائر التي منى بها في كوادره وعتاده، الامر الذي ادى الى انهيار احلامه في تصفية المعارضة السودانية، والتوسع العدواني تجاه دول الجوار.

إن التعامي عن هذه الحقيقة الواضحة انما هو جزء من الدجل والخداع، تمارسه بعض القوى عن قصد، لتبرير استسلامها وانبطاحها، والبعض الاخر يمارسه عن حسن نية، تحت ضغط الدعاية المضادة والمصاعب التي يواجهها العمل المسلح حاليا. الا انه تبقى حقيقة انه قد اتسعت مواعين العمل السياسي بالداخل، وأدى انشقاق الجبهة الترابية الى تصدع جبهة النظام، كما ان التغيرات الاقليمية والمحلية قد جعلت من العسير الاستمرار في صيغة العمل المسلح بشكلها القديم، واتجه مركز الثقل السياسي الى الخرطوم. ان القوى الوطنية الجذرية في معارضتها للنظام، والساعية حقا الى تصفيته والاطاحة به، ينبغي ان تضع هذه الحقائق في عين الاعتبار.

• اعادة توزيع الاولويات في نشاط قوى المعارضة الوطنية:

اننا ندعو لضرورة استمرار العمل المسلح، جنبا الى جنب مع النشاط السياسي والدبلوماسي المعارض، لدعم وانجاز الانتفاضة الشعبية. الا ان استمرارية العمل المسلح مرهونة بضرورة تطويره الى اشكال جديده، ونقله تدريجيا الى مناطق الوسط، ليكون طوقا واقيا للانتفاضة الشعبية. ان النظام ورغم ضعفه، لا يزال شرسا ومتربصا بالجماهير، ان أي انتفاضة لا تدعمها قوة السلاح، سوف تكون انتحارا جماعيا، وفي هذا لا يجب ان يداخلنا الشك. ان كاتب هذا المقال يرى دورا خطيرا لقوى المعارضة المسلحة وكادرها في حسم نتيجة الانتفاضة.

إن قوى المعارضة يجب ان تلقى بكل ثقلها الى داخل البلاد، وان تنتهز فرصة التصدعات في جبهة النظام، لتسديد الضربة القاضية اليه، ان مختلف المحاولات للتحالف مع احدى أطراف النظام، يجب ان تدان بشدة، من قبل قوى المعارضة الوطنية.

ان سودان ما بعد البشير، سيواجه مشاكل خطيرة وتهديدات جدية، من قبل الاجنحة الاصولية المختلفة، والمسلحة حتى النخاع. وفي هذا فان وجود قوة رادعة، ملتزمة بالديمقراطية، ومتمرسة بالنضال، وقادرة على مواجهة أي ارتداد، أكبر ضمانة لإمكانية التطور الديمقراطي السلمي، المستند على قوة شعبية هذه المرة، والقادر على الدفاع عن نفسه تجاه مختلف المغامرين والارهابيين.

نظرة تقويمية ونقدية لحال المعارضة المسلحة بعد عشر سنوات:

ان نظرة تقويمية ونقدية لتجربة العمل المسلح، في مسيرة التجمع الوطني، توضح فيها اوجه قصور ضخمة، لا تقل عن اوجه القصور في المجالات السياسية والدعائية والدبلوماسية، وان كان القصور في العمل العسكري يكون فادحا، حيث ان ثمنه ارواح ودماء.

ان التجمع في رأينا، قد أهدر بتردده وعدم انسجامه، وسيطرة الاطراف التقليدية على موقع القرار فيه، فرصا ضخمة لتطوير العمل العسكري، وتهديد مواقع النظام، وتحويل العمليات العسكرية الى نشاطات سياسية وتنظيمية في ساحات المعارك، وخلف خطوط العدو، وفي المدن الرئيسية. ان التجمع لم يستفد من الظروف الاقليمية والعالمية وواقع حصار النظام شبه الشامل، في اعوام 1995–1999. وجاهزية جماهير عريضة من الشباب السوداني للانخراط في معركة منازلة النظام بكل الوسائل، بما فيها العمل المسلح.

إننا نزعم ان القوى الطائفية في التجمع، في سعيها لتطويق أي نشاط جماهيري عريض، وتهميش أي نشاط خارج إطار سياسات الصالونات والمناورات والموازنات الاقليمية والمحلية، قد عملت عمدا على تحجيم وتهميش آلية العمل العسكري المعارض، وهي آلية اقرتها رسميا في وثائقها وتكتيكاتها، بل نزعم انها حاربت، سرا وعلنا، القوى الجذرية التي عملت على تنفيذ هذه الآلية.

كما نزعم ان الحزب الشيوعي، ولأسباب ايدولوجية محضة، وتمسكا بممارسات وتكتيكات وشعارات قديمة، لا تستجيب لواقع الحال وطبيعة النظام، قد أهدر الامكانيات المتوفرة وسط جماهيره واعضائه، للانخراط في هذه التجربة الثورية، واكتفي اما بوضع كوادره رافدا لقوى تقليدية (كما في تجربة القيادة الشرعية) او اكتفي بإثبات الوجود والمشاركة الرمزية (كما في حال تنظيمه لمقاتلي الجبهة الديمقراطية).

ان نقدنا ايضا يذهب للقوى والتي التزمت بحق بهذه الآلية الثورية، ونقصد هنا الجيش الشعبي، قوات التحالف ومؤتمر البجة، والتي رغم نضالاتها وتضحياتها، فقد عجزت عن توظيف انتصاراتها العسكرية الى انتصارات سياسية، كما فشلت في حل تناقضاتها الداخلية في شكال مؤسسي وديمقراطي، وعجزت او تقاعست أطراف منها، عن بلورة وحدتها الميدانية، في وحدة سياسية ببناء حلف ثوري لقوى السودان الجديد.

ان تجربة العمل المسلح قد اظهرت من الناحية الاخرى، حجم روح الوطنية والفداء الكامنة في روح الشباب السوداني، وروح الثورة والبحث عن الجديد، الكامنة في جماهير شعبنا في المناطق المهمشة. ان ابطال وشهداء الكفاح المسلح، وتضحيات واستبسال جماهير المناطق المحررة، وتضحيات ومعاناة ابناء شعبنا في كل مواقع القتال، لتستحق ان تسجل بأحرف من نور، في سجل التاريخ السوداني، مضافة لسجل شهداء المهدية، وابطال اللواء الابيض، وشهداء معارك الاستقلال والنضال ضد الديكتاتورية، وكل شهداء الحرية والديمقراطية والعدالة في بلادنا.

14مارس 2001

سلاح الوعي ووعي السلاح

عرض كتاب << الجيش السوداني والسياسة >>

مقدمة:

يشكل كتاب الجيش السوداني والسياسة، للأستاذ عصام الدين ميرغني طه (أبو غسان)، والصادر في القاهرة في أغسطس الماضي، إضافة ثرة للمكتبة السودانية في جانب مهم من جوانبها، وهو دراسة وتوثيق علاقة الجيش السوداني بالتحولات الدرامية، السياسية والاجتماعية، في سودان القرن الفائت. إن هذه العلاقة لا تزال فاعلة، كما إن هذه التحولات لا تزال تثقل بكلكلها على المجتمع السوداني، وتفرض تأثيراتها عليه، وهو يخطو بكل أزماته وآماله وآلامه في رحاب القرن الحادي والعشرين.

أهمية الكتاب في المكتبة السودانية:

تأتى أهمية الكتاب في نظرنا من ثلاثة اوجه رئيسية. الأول منها راجع إلى فقر المكتبة السودانية في هذا الجانب وحوجتها الملحة إلي هذا النوع من الدراسات. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في تفاصيله المختلفة تعد على أصابع اليد الواحدة، نذكر منها الفصل المخصص للسودان في كتاب الباحث الإنجليزي وود" الجيوش والسياسة "، ومذكرات الفريق محيي الدين احمد عبد الله، وكتاب محمد احمد كرار عن الانقلابات العسكرية في السودان، ودراسة الأستاذ حيدر طه عن الأخوان والعسكر، ومساهمات محمد سعيد القدال ومحمد محجوب عثمان وعبد العظيم عوض سرور عن علاقة الحزب الشيوعي بالصراعات المسلحة. إن المتابع يلاحظ أن اغلب هذه الدراسات، على قلتها، قد عالجت ثيمة معينة أو حدثا بعينه في تقاطع علاقة الجيش السوداني بالسياسة. أما تميز مساهمة عصام الدين ميرغني فتأتى من أحاطتها ومحاولتها متابعة الخيط الرابط والتأثيرات لمتبادلة في فترة تقارب القرن من الزمان ، في علاقات الجيش والسلطة ، وهى بذلك تكتسب أهميتها الإضافية وطابعها شبه الموسوعي . ويأتي الوجه الثاني لأهمية الكتاب من موقع الكاتب نفسه ، كونه كان ضابطا نشطا بالجيش

السوداني ، عمل في مختلف وحداته القتالية والفنية حتى وصل إلى رتبة العميد الركن . وارتباطه بالعمل السياسي في داخل القوات المسلحة ، من واقع عضويته القيادية في تنظيم "الضباط الأحرار" منذ أوائل الثمانينات في القرن الماضي ، ودوره مع زملائه في انتفاضة مارس أبريل 1985 ، ومساهمته في صياغة مذكرة الجيش الشهيرة في العام 1988 ، ومن بعد دوره الكبير في تنظيم العمل المعارض السياسي والعسكري تجاه نظام يونيو 1989 ، والذي تبدى في مبادرته ومساهمته بتنظيم الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي ، وذلك عبر تنظيم نشاطات وعمليات القيادة الشرعية للقوات المسلحة ، ومن بعد في إسهامه الفاعل في تأسيس التحالف الوطني السوداني وقوات التحالف السودانية ، والتي يحتل فيهما موقع نائب رئيس المكتب التنفيذي ورئيس الدائرة العسكرية .

أما الوجه الثالث فيأتي من منهج الكاتب في إعداد دراسته، والذي جمع بين التوثيق الدقيق، المعتمد على دراسات سابقة ومراجع متيسرة، ووثائق تنشر لأول مرة، ومعلومات تفصيلية من داخل موقع الحدث، تحصل عليها من خلال نشاطه المهني والسياسي، ومنهج التحليل العلمي، والمبنى على استنتاجات وملاحظات وتعميمات نظرية خارجة من رحم التجربة، وموضوعية وتجرد في التناول قل أن نجد نظيرها في مساهمات الكتاب السياسيين. كما نجد عند الكاتب التزاماً واضحاً بالديمقراطية وإصلاح المؤسسة السياسية والعسكرية، نلمحه يظهر في كل ثنايا الكتاب من بداياته إلى نهايته، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا احترافية القوات المسلحة، ودورها الوطني في حماية الدستور والقيم الديمقراطية وتطلعات الشعب. كما نجد في الكتاب تحليلا سليما ورصدا دقيقا لمعضلات المشكلة الأهم في تاريخ السلطة والجيش في السودان، وهي مشكلة الحرب الأهلية في السودان، والمستمرة بفترات انقطاع قصيرة، منذ مطلع الاستقلال، ولا تزال.

تاريخ الجيش والسياسة في السودان:

ينقسم الكتاب إلى جزئيين، مقسمين إلى اثني عشر فصلا. يبدأ الجزء الأول والذي اسماه الكاتب بالجيش والسياسة في السودان من توثيق بدايات الجيش السوداني، وينتهي بإعداد وتنفيذ انقلاب

يونيو 1989. كما يبدأ الجزء الثاني والذي يستعرض المؤلف فيه مقاومة الديكتاتورية العسكرية لنظام يونيو، من اللحظات الأولى لنجاح الانقلاب ، ويختمه بتصدع وانقسام القيادة الشرعية للقوات المسلحة، والتنبؤ ببداية ظهور حركة ثورية سياسية – عسكرية جديدة، وخاتمة تحليلية عن علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية والصراع السياسي – الاجتماعي في السودان. يبدأ الكاتب الفصل الأول بمتابعة جذور السياسة في الجيش السوداني، فيستعرض بدايات نمو الجيش السوداني من قوة دفاع السودان، ويستعرض حركة 1924 كحركة لعبت فيها العناصر العسكرية دورا مقدرا، ثم يتابع الجيش وهو يخطو مع البلاد في درب الاستقلال، كما يتناول الانقلاب العسكري الأول وحكم كبار الجنرالات ، والمعارضة التي واجهتهم داخل الجيش ، وبداية نمو التنظيمات السياسية السرية داخل الجيش السوداني.

أما في الفصول الثاني والثالث والرابع، فيتابع قيام انقلاب مايو 1969، محللا القوى التي حركته والظروف السياسية التي أفرزته، ويتابع الانقسام والصراع الدموي بين مؤسسيه من قادة الجناح الشيوعي والقوميين العرب، ثم يفرد فصلا كاملا لمعارضة الجبهة الوطنية، بدءا من صدام الجزيرة أبا، إلى انقلاب حسن حسين، ويختمه بعرض دقيق لمحاولة محمد نور سعد في 1977، ودعوة لإعادة تقييم القائمين عليها. ويتابع المعارضة من داخل القوات المسلحة بدءا من معارضة كبار الجنرالات، وانتهاءاً بالتنظيمات السرية المعارضة داخل الجيش، ويحلل علاقة النظام المايوي بالقوات المسلحة، وأثره التدميري عليها.

أما الفصول الخامس والسادس والسابع فيكرسها المؤلف لمتابعة علاقة الجيش بالنظام الديمقراطي وانقلاب 30 يونيو، ويستعرض بالتفاصيل ومن موقع المشارك في الحدث، ظروف وملابسات مذكرة قيادة الجيش في عام 1988، ويتابع الطريق إلى انقلاب يونيو 1989، بدءا من رصد علاقة الأخوان المسلمين بالجيش منذ قيام تنظيمهم، واستراتيجية الاختراق التي أعدها ذلك التنظيم للجيش، وبناء التنظيم السري الإسلامي داخل القوات المسلحة. وفي فصل كامل يتابع المؤلف ويكشف بالتفاصيل الدقيقة الطريق إلى الانقلاب، وخطته العامة وخططه التفصيلية المتعلقة بالخداع وتامين السلطة الجديدة، كما يتناول مراحل التنفيذ من بدايتها، والعناصر والمؤسسات

والظروف التي أسهمت بالسلب أو الإيجاب في نجاح انقلاب الجبهة الإسلامية وتنظيمها العسكري في 30 يونيو 1989.

نظام يونيو ومعارضته العسكرية:

وفي الفصلين الثامن والتاسع، يتناول المؤلف الصراع بين نظام يونيو ومعارضيه داخل القوات المسلحة ، في سباقهم بين التمكين والتصدي المضاد ، فيتناول أسلوب وخطط تمويه الانقلاب، وخطة الجبهة الإسلامية العسكرية والسياسية لتامين السلطة ، ويتابع مراحل وخطوات التصدي الأول ، من حركة مارس 1990 ، والتي شارك المؤلف فيها من مواقع القيادة ، كما يتابع مذبحة حركة أبريل (رمضان) 1990 ، بدءا من إعداد خطتها ومراحل تحركها ، وتسرب أسرارها في اللحظة الأخيرة والتصدي المضاد ، ويرصد تفاصيل التحقيق والمحاكمات و الاعدامات مع قائمة الشهداء وسيرتهم ، ويتناول ومن بعد بالتفاصيل الدقيقة مواقع قصورها و أسباب فشلها ، ويحلل هويتها السياسية باعتبارها حركة ديمقراطية ووطنية ، ويستعرض حملات الإدانة للنظام ، وينهيها بمرافعة اتهام مبدئية ضد النظام مع تحديد المسؤولية الجنائية والسياسية للمشاركين في المذبحة.

وفي الفصول من العاشر إلى الثالث عشر، يرصد المؤلف بالتفاصيل والوثائق، سيرة تأسيس الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، فيبدأ من مولد المشروع وخطواته الأولى، حتى إعلان القيادة الشرعية للقوات المسلحة في سبتمبر 1990، ويرصد الصراع السياسي الذي صاحب مولدها ، والتغيير النوعي الذي أدخلته في العمل المعارض المسلح ، ويتابع من موقع المشارك والمنظم والمحلل عملياتها ، بدءا من عملية أنا السودان و أسباب فشلها ، وقوات أنا السودان – النهر الأخضر –، ويتناول العمليات النوعية ، بدءا من العمليات السرية الخاصة ، وعمليات خلايا المعارضة السرية داخل الوطن – عملية كوبري الأشراف – متناولها كلها بالرصد والتحليل

الدقيق ، ويكرس الفصل الثالث عشر للخلافات داخل القيادة الشرعية ، وتصارع عقليتين للعمل داخلها ، والدور السياسي لبعض القوى في تصعيدها ، الأمر الذي أدى إلى انشطار القيادة الشرعية ، محللا بنهاية ذلك كل التجربة ، ومتنبأ بظهور حركة سياسية – عسكرية جديدة تقوم على أسس مغايرة وتطرح استراتيجية الكفاح المسلح اعتمادا على تحالف القوى العسكرية مع الحركة الشعبية .

أما الفصل الرابع عشر والأخير، وهو من أهم فصول الكتاب، فيكرسه المؤلف لتحليل الانقلابات العسكرية في السودان، وعلاقة الجيش بالسياسة، فيبحث عن المؤثرات المتبادلة، ويبحث عن الأسباب في بنية كل من النظام السياسي السوداني وبنية القوات المسلحة، ويضع خطوطا للمستقبل يرى فيها الأسس التي تكفل إعادة الجيش إلى سيرة الاحتراف، والنظام السياسي المدني إلى مواقع الاستقرار.

خاتمة:

إن قراءة عامة للكتاب، توضح حجم الجهد الذي بذل في كتابته، وتشير إلى انه قد سد فجوة واسعة في المكتبة السودانية. إن التفاصيل الدقيقة والتحليلات العميقة إنما توضح وعيا عميقا للكاتب بموضوع دراسته، ووعى مماثل بقضايا الأزمة السودانية، وهي بهذا تنقل قارئ الكتاب

من الانطباع الأول، بكونه مجرد مذكرات ضابط سابق في الجيش، إلى كونه عمل منهجي لمفكر وسياسي قدير. إن تجربة عصام الدين ميرغني الفكرية والسياسية والعسكرية، تعيد للأذهان تجربة على عبد اللطيف، وتتماهى معها في مواقع كثيرة، وان اختلفت الظروف والملابسات والوقائع. إن النتيجة الجديدة التي يصل إليها القاري للكتاب، والمستند على قاعدة سلاح الوعي، أي أن الوعي يصبح سلاحا في يد الماسك به، هي إن السلاح عندما يرتبط بقضايا الوطن، وتدفعه مسؤولية عالية، فانه يولد وعيا جديدا، يمكن أن نسميه وعى السلاح، والذي يعبر عنه عصام الدين ميرغني وكتابه القيم خير تمثيل.

والكتاب فوق هذا وذاك مكتوب بلغة راقية شيقة ورشيقة، تجعلك تنتقل ما بين صفحاته التي تقارب الستمائة صفحة باهتمام وتشوق واستمتاع، وهو مطبوع على ورق مصقول وذو غلاف صلب مجلد ذو تصميم فني عال، ومرفق بعدة خرائط ملونة. وقد تفضل الكاتب وارفق به حزمة من أهم الوثائق عن علاقة الجيش والسياسة في السودان، ومنها البيان الأول للثلاثة انقلابات الناجحة في تاريخ السودان، وهي انقلابات الأعوام 1958، 1969، 1989، وكذلك مذكرة القيادة العامة للجيش في عام 1988، والإعلان السياسي العسكري للقيادة الشرعية للقوات المسلحة في 1990. كما بالكتاب قوائم وبيانات بأسماء القيادات المشاركة في اغلب التحركات العسكرية المعادية للديكتاتورية والتنظيمات السرية في الجيش، وخصوصا في العمل العسكري المعارض والتحركات العسكرية ضد نظام 30 يونيو المتأسلم.

20 أكتوبر 2002

طلب بالتحقيق العاجل والتدخل في قضية المعتقلين والمفقودين

من اعضاء قوات التحالف السودانية بدولة ارتريا

مناشدة الي منظمات حقوق الانسان السودانية والعالمية:

السادة والسيدات في: .....

اتقدم اليكم بطلب تحقيق عاجل والتدخل في قضية المعتقلين والمفقودين من اعضاء قوات التحالف السودانية والتي يقودها العميد عبد لعزيز خالد في دولة ارتريا وعلي الحدود السودانية –الارترية؛ والتي تعتقل بعضهم مجموعة منشقة تنسب نفسها لقوات التحالف السودانية برئاسة البروفيسور تيسير محمد احمد؛ تجعل من دولة ارتريا مقرا لها؛ وذلك بغرض تحديد هويتهم ومتابعة ظروف اعتقالهم وفقدهم والعمل علي تحديد مصيرهم و طلاق سراح المعتقلين منهم فورا.

خلفية الاحداث:

على قاعدة الصراع في تنظيم قوات التحالف السودانية؛ وهي تنظيم سياسي عسكري ناشط على الحدود السودانية الارترية؛ ويجعل من ارتريا مقرا له؛ والذي ابتدأ في مطلع العام الحالي؛ ووصل ذروته في انعقاد ما يسمي بالمجلس المركزي لقوات التحالف السودانية؛ والذي حل مؤسسات وقيادة التنظيم واقام قيادة بديلة للتنظيم اسماها بلجان التسيير برئاسة البروفيسور تيسير محمد احمد؛ فقد أصبح الانقسام في ذلك التنظيم واقعا.

عشية الانقسام واثناءه؛ تعرض العديد من أعضاء التنظيم وكوادره وجنوده الموالية لقيادة عبد العزيز خالد للعسف والتضييق عليهم من قبل السلطات الارترية التي والت مجموعة المجلس

المركزي؛ وقد وصلتنا افادات حينها باعتقال السيد امير بابكر عبد الله؛ امين الاعلام في قوات التحالف السودانية. كما تعرض السيد عبد العزيز خالد والسيد علي يس الي التضييق على حرياتهما؛ ثم اجبرا على مغادرة دولة ارتريا باعتبارهما عناصر غير مرغوبة فيها.

بعد ان أصبح الانقسام واقعا؛ وبعد سفر السيد عبد العزيز خالد من ارتريا؛ تعرض أعضاء قوات التحالف السودانية من العسكريين الي ضغوطات شديدة للانضمام الي مجموعة المجلس المركزي؛ بعد نزع سلاحهم وتجميعهم في معسكرات؛ وقد شملت وسائل الضغط كما ورد التجويع وقطع المياه والضغط النفسي والاعتقال؛ فكان ان انضمت مجموعة قليلة الي مجموعة المجلس المركزي؛ بينما رفضت مجموعات اخري؛ والتي ما انضمت لتنظيمات سودانية اخري؛ او اضطرت الي الهرب من اريتريا الي السودان؛ او ظلت رهن الحصار والاعتقال؛ او ان مصيرها مجهول.

بيان مجموعة د. تيسير محمد احمد:

امام الضغط والتساؤلات من قبل اسر واصدقاء المفقودين والمشتبه في اعتقالهم ؛ وبعض الناشطين المدنيين؛ وكتابتهم للمقالات في الصحف المطبوعة والالكترونية؛ وفي مواقع الانترنت؛ فقد اصدرت مجموعة المجلس المركزي التي يقودها دكتور تيسر محمد احمد؛ افادة غفلة عن التاريخ؛ اصدرها ما يطلق عليه مكتب اسمرا في هذا المجموعة؛ نقلته بتاريخ 10 ديسمبر 2004 الي منبر الحوار بموقع سودانيز اون لاين كوم (www.sudaneseonline.com) الدكتورة ندي مصطفي علي؛ القيادية بهذه المجموعة؛ والتي تقيم في لندن – المملكة المتحدة؛ ونشرته بعنوان " حول المقاتلين الموقوفين" – مرفق.–

في هذه "الافادة" اعترفت هذه المجموعة باعتقالها – أسمته ايقافا– لمجموعة لم تحدد عددها؛ من اعضاء قوات التحالف السودانية؛ في مكان مجهول اسمته رئاسة قوات التحالف السودانية؛ ولم تذكر ما هي التهم الموجهة اليهم؛ ولا عددهم؛ ولا اسماؤهم؛ ولا غيرها من التفاصيل التي تتيح معرفة هويتهم وظروف اعتقالهم الخ.

تخوف من المعاملة القاسية والتعذيب:

وفقا لشهادات شهود العيان وبعض المواطنين الذين اتيح لهم الهرب من ارتريا الي السودان؛ من العناصر الموالية للعميد عبد العزيز خالد؛ والتي شاركت في مؤتمر صحفي بجامعة الخرطوم نقلت تقريرا عنه صحيفة سودان نايل الالكترونية (sudanile.com) ؛ ان العناصر الموالية للعميد عبدالعزيز خالد؛ قد تعرضت وتتعرض للمعاملة القاسية والتعذيب والسجن والمنع من العلاج والاجبار علي العمل الشاق دون مقابل – السخرة– ؛ من قبل مجموعة د. تيسير محمد احمد والسلطات الارترية؛ بل ويشتبه بقيام احد الطرفين او كلاهما؛ بممارسة الاعدام دون محاكمة لبعض المواطنين. – مرفقة وقائع المؤتمر الصحفي.–

اننا في ظل هذا الوضع؛ ونسبة لفقدان الاتصال بمجموعة كبيرة من اعضاء قوات التحالف السودانية الموالون للعميد خالد؛ ونسبة للشهادات المتعددة بوجود الممارسات المرصودة اعلاه؛ وبعد اعتراف مجوعة د. تيسير محمد احمد علي بواقعة اعتقالها لمجموعة من اولئك المواطنين؛ دون ان توضح عددهم ولا اسماءهم ولا اماكن اعتقالهم؛ فان لنا مخاوف جدية من تعرض افراد المجموعات الموالية للعميد خالد لخطر المعاملة القاسية والتعذيب والاجبار على العمل الشاق.

العناصر التي يتوقع ان تكون بالاعتقال:

من المعلومات المتفرقة التي وصلتنا؛ من شاهد عيان علي تطور الاحداث – مرفقة شهادته– ؛ ومن وقائع المؤتمر الصحفي المذكور اعلاه؛ ومن مصادر اخري؛ فان العناصر التالية يتوقع ان توجد تحت الاعتقال اما بسجون المجموعة المذكورة؛ او بسجون الحركة الشعبية لتحرير السودان في معسكراتها بإرتريات؛ والتي تستضيف في معسكراتها القيادة العسكرية للمجموعة؛ او في سجون النظام الارتري؛ والعناصر هي:

1. امير بابكر عبدالله: امين الاعلام في التحالف الوطني السوداني؛ متزوج وله طفلة؛ يشتبه في اعتقاله للمرة الاولي في 3 مارس 2004؛ مريض بارتفاع ضغط الدم ومرض الكبد- ؛ اعيد اعتقاله حسب الشهادات في 3 اغسطس 2004؛ هناك شهادات انه اجبر علي العمل الشاق سخرة في مناجم الذهب بالجبال الارترية؛ ولا يزال معتقلا حسب الشهادات.
2. مجدي سيد احمد: امين التنظيم في التحالف الوطني السوداني متزوج وله طفل؛ يشتبه في اعتقاله للمرة الاولي في 26 مايو 2004؛ اعيد اعتقاله في 3 اغسطس 2004؛ ولا يزال معتقلا حسب الشهادات.
3. حسام النميري (الاسم الحركي حسن ابو علي): عضو الأمانة العسكرية لقوات التحالف السودانية، وقائد قيادة الميدان. معتقل حسب الشهادات من 3 اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.
4. حامد إدريس (الاسم الحركي أفريقي): قائد ميداني، وعضو الأمانة العسكرية لقوات التحالف السودانية؛ معتقل حسب الشهادات من 3-اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.
5. محمد الفاتح (الاسم الحركي قرنق): قائد القطاع الشمالي لقوات التحالف السودانية؛ معتقل حسب الشهادات من 3-اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.
6. الصادق بشارة: مسئول الإمداد بقيادة الميدان لقوات التحالف السودانية؛ معتقل حسب الشهادات من 3 اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.
7. محمود محمد زين: قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ معتقل حسب الشهادات من 3-اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.
8. محمد ود الشيخ: قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ معتقل حسب الشهادات من 3- اغسطس ولا يزال معتقلا الي الان.

9. مهندس هيثم المبارك الماحي (الاسم الحركي هاشم) رئيس وحدة إذاعة صوت الحرية والتجديد التابعة لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 3–اغسطس؛ ويعتقد انه أطلق سراحه لانضمامه لمجموعة د. تيسير محمد احمد.
10. نزار المبارك او احمد المبارك الماحي (الاسم الحركي احمد كسلا): تعرض حسب الشهادات للمعاملة القاسية ووضعه في القيود الحديدية مما ادي الي تعطيل إحدى يديه اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
11. أزهري يوسف (أبونضارات): قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
12. عبد العزيز الدقيل: مسئول التعبئة السياسية لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6–اغسطس؛ موجود الان بالسودان.
13. سيف ديلي: قائد وحدات المساندة لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
14. سيف الدين محمد عطبرة . مسئول التعبئة السياسية لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
15. عوض بوب: اعتقل حسب الشهادات في 6–اغسطس؛ يشتبه في تعرضه للإعدام دون محاكمة.
16. صالح إبراهيم العشي (الاسم الحركي صالح رايش): قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
17. يحيى الجِدَيّ (رامبو): قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
18. مايكل اقوق: قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.

19. علي يوسف: جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس. لقوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
20. احمد موسى: جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
21. رشاد عبد الله: جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
22. شول ماجاك: جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
23. كدنقو: جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
24. صلاح عبد القادر (الاسم الحركي دبشق): جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
25. سيف محمد أحمد (الاسم الحركي جنون البقر): جندي في قوات التحالف السودانية؛ اعتقل حسب الشهادات في 6 اغسطس.
26. خالد الزين: قائد ميداني لقوات التحالف السودانية؛ حاول الهرب ومجموعة تحت قيادته من 100–عنصر الي الحدود السودانية؛ لا يعرف تاريخ اعتقاله ولا مكان اعتقاله.

العناصر المفقودة:

هناك عناصر يتراوح عددها ما بين ال70 الي 100 ونيف عنصرا فقد اثرها تماما؛ وليست موجودة في اريتريا ولم تصل الي السودان؛ وهناك تخوفات من ان هذه العناصر قد تعرضت اما للتصفية من قبل الجيش الارتري بدعم واسناد من المجموعة المذكورة؛ اوقد قضت جوعا في الطريق.

العناصر المريضة امراضا خطيرة وتحتاج الي رعاية طبية:

من بين المعتقلين والمحتجزين في ظروف قاسية؛ هناك بعض المرضي بأمراض خطيرة ممن منع عنهم العلاج كأحد اساليب الضغط عليهم للانضمام للمجموعة المذكورة؛ حسب ما جاء بالشهادات حيث ورد ان قائد هذه المجموعة العسكري؛ المدعو محمد الامين؛ قد قال انه لن يعالج مريضا ولن يسمح بنقله للمستشفى لو لم ينضم لمجموعتهم.

والعناصر المريضة من المشتبه في اعتقالهم او الموجودين بقيادة الميدان – منطقة خلوية – هم:

1. امير بابكر عبد الله؛ مشتبه باعتقاله؛ مريض بارتفاع ضغط الدم وامراض الكبد.
2. حسام النميري (حسن ابو علي): مشتبه باعتقاله؛ مريض بالربو وارتفاع ضغط الدم.
3. نذار المبارك او احمد المبارك الماحي (الحركي احمد كسلا): اصابة باليد ادت الي تعطيلها نتيجة وضع القيود الحديدية عليها.
4. امين (فوزي): مريض بالقلب وقد تعرض لنوبة قلبية ومنع من العلاج.
5. داؤود نوده: مصاب بانيميا حادة؛ منع من العلاج.

محاولات اغتيال واعدامات دون محاكمة:

رصدت الشهادات ايضا حدوث محاولات اغتيالات لبعض العناصر الموالية للعميد عبد العزيز خالد من اعضاء قوات التحالف السودانية؛ وممن تمت محاولات لاغتيالهم حسب الشهادات:

1. محمد الفاتح (قرنق): يشتبه انه رهن الاعتقال الان.
2. صبري.
3. آخرون غير محددة اسماؤهم.

كما يشتبه ان يكون المواطن عوض بوب قد تعرض للاغتيال او الاعدام دون محاكمة.

طلب بالتدخل العاجل والتحقيق:

بناء على المعلومات والشهادات المتوفرة اعلاه؛ فاني اطالب منظمتكم الموقرة بالتدخل العاجل؛ وذلك فيما يلي:

- ✓ التحقيق في كل المعلومات الواردة اعلاه.
- ✓ الطلب العاجل من مجموعة د. تيسير محمد احمد كشف كل الحقائق فيما يتعلق بحالة المواطن عوض بوب الذي يشتبه في تعرضه للإعدام دون محاكمة.
- ✓ الطلب العاجل من مجموعة د. تيسير محمد احمد اعلان اسماء كل المعتقلين لديها وعددهم واماكن اعتقالهم.
- ✓ الطلب العاجل من مجموعة د. تيسير محمد احمد توفير العلاج والرعاية الطبية للمعتقلين والموجودين بقيادة الميدان من العناصر الموالية للسيد عبد العزيز خالد.
- ✓ الطلب العاجل من مجموعة د. تيسير محمد احمد إطلاق سراح كل المعتقلين لديها والكف عن مطاردة ومضايقة الاخرين وتوفير الامكانية لهم لمغادرة دولة ارتريا بسلام وامان الي الجهة التي يختاروها وبرعاية دولية.
- ✓ الطلب العاجل من مجموعة د. تيسير محمد احمد كشف كل الحقائق فيما يتعلق بالمفقودين ومصيرهم.
- ✓ الطلب العاجل من الحركة الشعبية لتحرير السودان بإطلاق سراح اي معتقلين لها من هذه المجموعة
- ✓ الطلب العاجل من الحكومة الارترية إطلاق سراح كل المعتقلين لديها من هذه المجموعة وايقاف ممارسات العمل الشاق دون اجر – سخرة – تجاه المعتقلين والموقوفين وتامين خروجهم بسلام من ارتريا إذا اردوا.
- ✓ الطلب العاجل من الحكومة الارترية التعاون فيما يتعلق بكشف مصير كل المفقودين.

- ✓ متابعة القضية والضغط حتى يتم ضمان حرية وسلامة وحياة كل المعتقلين والمفقودين.

مع وافر الشكر والتقدير

عادل عبد العاطي– اعلامي وناشط حقوق انسان

13ديسمبر 2004

الملاحق:

1. بيان مكتب اسمرا لمجموعة د. تيسير محمد احمد.
2. افادة بعض الهاربين الي السودان من اعضاء قوات التحالف السودانية في مؤتمر صحفي.
3. شهادة"شاهد عيان" تؤرخ لتاريخ الصراع في قوات التحالف من وجهة نظر موالية للعميد خالد.

قراءة في مدلولات الهبة البجاوية في شرق السودان

الهبة البجاوية في مدينة بورتسودان؛ حاضرة شرق السودان وميناء السودان الاول؛ كانت فعلا للتصدي والبطولة والوطنية والكرامة؛ لا يقابلها في شموخها وجمالها وجلالها؛ الا الغضب العظيم على الارواح الطاهرة التي اغتيلت غدرا؛ والدماء الزكية التي ما ضاعت هدرا؛ لأنها كانت من اجل قضية مواطن الشرق ومن اجل المواطن السوداني ومن اجل السودان ومن اجل الانسان.

ان انتفاضة اهلنا البجة في بورتسودان؛ بقيادة تنظيمهم العريق والمناضل: مؤتمر البجة؛ قد كانت ضربة مؤلمة في خاصرة النظام؛ لم يحسب لها النظام حسابه؛ وكشفت كيف ان ظهره عار وان ساقيه من خشب؛ وانه لا يحكم بلادنا الطيبة؛ الا لأنه يحتكم الي الحديد والنار ؛ والا بسبب تخاذل من يدعوا انهم قياداتنا المهين؛ عن مواجهته في ساحة النضال.

لم يكن غريبا اذن؛ ان يواجه النظام مطالب اهلنا البجة وهبتهم السلمية الظافرة؛ بالرصاص الحي وبالاغتيال وبالاعتقالات العشوائية؛ وبإعلان حالة الطوارئ وغيرها من الجرائم. لم يكن هذا غريبا على نظام فطم علي العنف وشب علي اراقة الدم ولا يريد ان يترك وطننا الا وهو غارق في انهار

الدم. ومرة اخري يكشف اهل التدمير وليس الانقاذ انهم وحوش ضارية لا يمكن الحوار معهم ولا الثقة بهم ولا الاتفاق معهم؛ وان الحل الوحيد لهم هو ان يسقطوا ويصفوا تماما وتقتلع جذورهم النجسة من ارضنا الطيبة.

من الناحية الأخرى اثبتت الهبة البجاوية كيف ان خيار الانتفاضة الشعبية واقعي تماما؛ اذ استطاع تنظيم مؤتمر البجة؛ وبإمكانيات جد محدودة؛ وفي مدينة واحدة؛ ان يثير ذعر النظام وان يهز من اعمدته المترنحة؛ ولقد كان رد النظام الدموي الفظيع علامة رعب كامل ركبه؛ وتعبير عن الضعف والعجز الذي يتملكه؛ وخوف لا مثيل له يغشاه؛ من شبح الانتفاضة الشعبية الذي تحول الي كابوس لقادته؛ لا يعطيهم الراحة آناء الليل او أطراف النهار.

ان انتقال الانتفاضة البجاوية بسرعة البرق الي مدن كسلا وجبيت وهيا والقضارف وغيرها؛ يوضح حجم الطاقات الثورية الكامنة في جماهيرنا؛ وضعف وتفكك الجهازالامني والعسكري والسياسي للنظام؛ قد تزامنت هذه الانتفاضة البجاوية مع هبة اخري في شمال السودان في مدينة حلفا؛ احتجاجا علي بيع الارض السودانية في ارقيل؛ وقبلها كانت تحركات اهلنا المناصير احتجاجا علي اغراقهم بخزان الحماداب؛ وهي كلها علامات علي ان الجماهير قد امسكت قضيتها بيدها؛ وانها ما عادت تنتظر مساومات الساسة التقليديين والطائفيين والمنهزمين.

لقد جربت الجماهير الاعتماد علي المعارضة في الخارج؛ فلم تحصد الا الهشيم؛ حينما رجع زين العابدين الهندي والصادق المهدي ومبارك الفاضل واحمد الميرغني ليصالحوا النظام او يهادنوه؛ وبقيت بقية من اشلاء التجمع تناور ما بين اسمرا والقاهرة؛ حتي كتبت اتفاقية الاستسلام المهينة والصفقة الجائرة في جدة؛ ثم اعقبتها باتفاق القاهرة؛ لثبت الاحزاب الطائفية ومن لف لفهم من ادعياء الثورة ان همهم هو مكاسبهم الشخصية لا قضية الشعب ولا قضية المواطن؛ وان الكراسي ومصالحهم واملاكهم هي هدفهم الاساسي؛ لا احقاق الحريات واسترداد حقوق المواطنين واستعادة البلد الذي اغتصبت السلطة فيه بليل؛ من قبل ثلة من شذاذ الآفاق.

وقد عولت بعض الجماهير على المعارضة المسلحة؛ من الجيش الشعبي ومن الفصائل المسلحة في الشرق والغرب؛ لتكتشف ان التضحيات الهائلة قد اهدرت؛ وان بعض القيادات قد خانت؛ وان طريق العمل العسكري وان أضعف النظام الا انه لا يسقطه؛ وان اللاعبين الاساسيين من الحركة الشعبية يبحثوا عن صفقة انتهازية مع النظام؛ وان الدماء التي سالت غزيرة لم تؤد الي خلاص الوطن؛ وانما الي تمزيق النسيج الاجتماعي للبلاد وعذاب المواطنين الامنين وهجرتهم ونزوحهم وموتهم.

لهذا فأننا بقدر ما نفهم ونقدر الغضب الذي فجر الانتفاضات المسلحة في غرب وشرق السودان؛ والذي يهدد بإشعالها في شمال السودان؛ وبقدر ما ندين التهافت المهين من قبل بعض السياسيين

علي فتات السلطة الذي يلقيه اليهم؛ فأننا نري ان الخيار الاساسي في التعامل مع هذا النظام المجرم هو الرجوع لخيار الانتفاضة الشعبية الجماهيرية؛ في كافة مدن السودان وقراه؛ ضد نظام القهر والتسلط الدموي؛ طريقا لإسقاطه وتصفيته؛ ونرفض وندين كافة اشكال التعاون والتفاوض والاتفاق مع الجلادين؛ والذين هم في اضعف حالاتهم؛ وليس بينهم وبين السقوط؛ الا بمقدار ما تتوحد جبهات النضال؛ والا بمقدار ما تنجلي الاوهام التي يروجها المنهزمون والانتهازيون.

ان هبة اهلنا البجة قد اعادت الروح الي خيار الانتفاضة؛ وقد اوضحت ان مطلب اسقاط النظام مطلب شرعي ومنطقي؛ وان هذا النظام لا يؤمن له؛ وان امكانية اسقاطه هي امكانية واقعية؛ يجب ان تبذل لها كل الجهود؛ وان تتوحد حولها ايادي كل الشريفات والشرفاء من ابناء شعبنا؛ ممن رفضوا طريق الذل والمهانة والخنوع والاحتيال والخداع والصفقات والتجارة بقضية الوطن والمواطن.

اننا ندعو لان يتحول كل الوطن الي بورتسودان؛ وان تنتقل الهبة البجاوية الي جميع مدن السودان وحواضره وبواديه؛ وان تعم الخرطوم والفاشر وجوبا وكادقلي وعطبرة وحلفا وكسلا والابيض وغيرها؛ حتى تشعل الارض بالغضب حقا تحت اقدام النظام؛ وحتي يرد الحق الي اهله؛ وحتي تشرق شمس الحرية من جديد علي بلادنا ومواطنينا.

بهذا فقط ننتصر لشهداء بورتسودان؛ ولارتال الشهداء والضحايا في كل السودان.

3 فبراير 2005

الطريق الثالث بين الحرابة والتسوية: خطوط عريضة في اتجاه بلورة معسكر القوي الديمقراطية

مدخل:

تتوزع القوي السياسية السودانية؛ ومن ورائها مختلف القوي الاقليمية والعالمية؛ في نظرتها لحل الازمة السودانية؛ الي معسكرين رئيسين: معسكر الحرابة؛ وهي تلك القوي التي تريد حل الازمة السودانية عسكريا؛ ومعسكر التسوية؛ وهي تلك القوي التي تريد تفكيك الازمة عن طريق تسوية سياسية ما بين أطراف مختلفة من القوي الفاعلة فيها؛ وعلى راسها النظام وبعض القوي المعارضة له عسكريا وسياسيا.

هناك بالمقابل اتجاه واسع بين قواعد الناشطين المدنيين والسياسيين؛ ولكنه ضعيف التمثيل في الساحة السياسة السودانية؛ يبحث عن طريق ثالث يجنب البلاد والمواطنين ويلات طريق الحرب المدمرة؛ وفي نفس الوقت يرفض طريق التسوية السياسية كما هو مطروح الان وبحيثياته القائمة؛ والتي لا ولن تؤدي الا الي تسكين الازمة مؤقتا؛ عن طريق حلول فوقية انتهازية لها؛ لا تعالج جذور الازمة ولا تبني البديل المرغوب.

انني من منطلق انتمائي لهذا التيار الاخير؛ ورغبة مني في ان يتبلور هذا التيار ويطرح نفسه كبديل حقيقي وسط الساحة السودانية؛ وان يطرح بديله الديمقراطي للمواطنين المهتمين؛ وللرأي

العام العالمي؛ أساهم بهذه الخطوط العريضة؛ عسى ان تدفع في اتجاه حوار أكثر عمقا؛ وخطوات أكثر جدية؛ في عملية تبلور معسكر القوي الديمقراطية السودانية وبديلها.

معسكر الحرابة:

يجد معسكر الحرابة تمثيلا له في مختلف القوي السياسية الفاعلة؛ وهو معسكر رغم الاختلافات السياسية والأيدلوجية بين اطرافه المتعددة؛ الا انه يتفق حول تغليب الاسلوب العسكري الحربي طريقا لحل الازمة السودانية؛ او هو مفتقد اصلا لأي برنامج ايجابي لمقاربة الازمة؛ ولذلك يسير بقوة الدفع الذاتي والمصالح الصغيرة والآنية للمستفيدين من الحرب من الجنرالات والقادة السياسيين؛ في هذا لطريق الوعر.

يمكننا ان نقول ان أكبر القوي وزنا وسط هذا المعسكر؛ هي النظام الحاكم في السودان؛ فهذا النظام الذي جاء الي السلطة بقوة الحديد والنار؛ والذي تقوم أيدولوجيته وممارسته على الواحدية السياسية؛ وعلى اقصاء الاخر وتكفيره ونفيه من الفضاء الوطني والسياسي؛ ولانعدام اي بدائل له للتعامل مع الازمة التي عمقها؛ يري في الاستمرار في طريق الحرب والصراع السياسي العنيف؛ سبيلا اولا لاستمراره في الحكم؛ ولتأبيد وادامة المصالح الانانية لقادته؛ ولقهر رغبات التغيير والديمقراطية والعدالة.

ورغم ان النظام يلهج على لسان قادته بالحديث الزائف عن السلام والحوار؛ الا انه في الواقع العملي يمارس الحرب ويعد لاستمراريتها: يمارسها في دارفور علنا وعن طريق المليشيات التي يدعمها؛ ويمارسها في شرق السودان بالاستفزازات المستمرة للقوي المعارضة هناك؛ ويمارسها في الجنوب بدعم المليشيات المتحالفة معه ضد الحركة الشعبية؛ وبخلق ميليشيات جديدة هناك؛ ودفع كل الامور تجاه الانفجار.

وكانت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من قوى الحرابة الرئيسية؛ ونجد كذلك تمثيلا لمعسكر الحرابة في القوي المقاتلة في دارفور؛ سواء كانت حركة تحرير السودان او حركة العدالة والمساواة او الحركة الوطنية للتنمية وغيرها؛ ورغم ان هذه التنظيمات تقول انها اجبرت اجبارا علي العمل المسلح؛ ورغم انها تري مرأى العين الدمار الذي اوصل اليه طريق الحرابة مواطني دارفور؛ ورغم انها تدخل في مفاوضات مع النظام؛ فأنها لا تزال تعتقد ان انطلاق العمل المسلح في دارفور كان صحيحا؛ وهي لا تكف عن التهديد بتوسيع المعارك؛ ولا تزال تحلم بهزيمة النظام عسكريا؛ ولا يزال للخطاب العسكري وجود واسع في ادبها السياسي ودعايتها؛ ويكفي ان نراقب التصريحات المتعددة لقادتها وكوادرها؛ خصوصا التصريحات الفجة للسيد خليل ابراهيم رئيس حركة العدالة والمساوة.

كما ان جبهة الشرق تسير في طريق الحرابة ؛ رغم ان اكبر تنظيماتها (مؤتمر البجة)؛ هو تنظيم سياسي في الاساس؛ ورغم انه له جناح سياسي فاعل يعمل في الخرطوم؛ ورغم ان انجح تحركاته حتي الان قد كانت عملا سياسيا (انتفاضة بورتسودان في يناير 2005) ؛ ورغم الدعوات المختلفة من بعض كوادره المتقدمة بتقديم العمل السياسي علي العسكري؛ فان هذا التنظيم ومعه تنظيم الاسود الحرة السودانية؛ واللذان يكونان معا جبهة الشرق؛ يستجيبان في مرات كثيرة للاستفزازات من قبل النظام؛ وللتحريض من قبل ارتريا؛ وبدلا من التركيز على النضال السياسي؛ يركزان علي العمل العسكري والتهديد به؛ رغم النتائج الضعيفة للعمل العسكري في شرق السودان خلال ال10 سنوات الماضية؛ وذلك في وقت كانت تتوفر فيه قوى اكبر وعزيمة اشد وامكانيات افضل لذلك العمل.

ومن قوى الحرابة جناح قوى في المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي؛ ويعمل هذا الجناح عبر اشكال غير شفافة؛ فهو اما يدعم بعض الحركات المسلحة سياسيا وبالكوادر – حيث يأتي الاتهام بعلاقته بحركة العدالة والمساواة وحركة شهامة في دارفور وكردفان–؛ او عن طريق التنسيق والعمل المشترك مع القوى المسلحة (اتفاق التفاهم سابقا مع الحركة الشعبية؛ ودعم تحالف القوي المسلحة في الشرق والغرب الذي يقوم به امين تنظيمه في ارتريا)؛ وكذلك في تورطه في محاولات انقلابية او اعمال عنفية مختلفة خلال تصديه للسلطة؛ والتي تتخوف منه وتتهمه بالحق والباطل بالتآمر عليها والاستعداد لتغيير النظام بالقوة.

وكذلك من بين قوى الحرابة يمكن ان نرصد تنظيم التحالف الوطني السوداني / قوات التحالف السودانية جناح البروفيسور تيسير محمد احمد؛ وهذا امر غريب؛ حيث ان هذا التنظيم بالذات قد انجز انقسامه عن قيادة عبد العزيز خالد علي خلفية مفاوضات نيفاشا ورغبته في الالتحاق بها؛ ودعوته للاندماج بالحركة الشعبية؛ والتي انخرطت في التسوية؛ وبنى جزءا من خطابه السياسي علي معاداة العسكريين في تنظيمه؛ وهو قد حطم قواته العسكرية وصفاها واعتقل قادتها؛ فكيف بعد كل ذلك لا يزال يدغدغ المشاعر المغامرة الداعية للعمل العسكري والحرابة ؟ يبدو ان ذلك يتم تحقيقا لتطلعات القيادة الارترية؛ وان هذا التنظيم يريد ان يقاتل له الاخرون؛ ليحصد قادته الثمر ؛ كما يبدو من محاولات اختراقه لحركات سياسية ودفعها للعمل المسلح؛ مثل حركة المهجرين (المتاثرين بخزان الحماداب) ؛ وذلك عن طريق كادره فيها علي خليفة عسكوري؛ وكذلك عبر اختراق حركات النوبيين الديمقراطية في اقصي الشمال؛ ودفعها لمغامرات عسكرية؛ وذلك عبر استغلال انتماء رئيسه الاثني وعلاقاته وسط الكوادر النوبية؛ واسلوب قيادة هذا التنظيم في التسلق والاحتواء والاختراق للآخرين معروف وقد شرحناه في غير هذا المكان؛ وربما نعود له في المستقبل اذا توفر الوقت.

كما تقف كمية لا يستهان بها من كوادر التجمع مع معسكر الحرابة؛ ويتبدى ذلك في دعمهم غير النقدي للحركة الشعبية لتحرير السودان وحركات ابناء دارفور ؛ واعتبارهم ان نيفاشا هي انتصار للحركة؛ لم يأت الا عن طريق عملها المسلح؛ وان النظام لا يستجيب الا لمنطق البندقية؛ ولا

ننسي ان معظم احزاب التجمع في يوم ما قد كان لها تنظيماتها العسكرية؛ ولا يزال التنظيم الاساسي في التجمع؛ وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي؛ احد كبار لاعبي معسكر التسوية؛ يحتفظ بتنظيم عسكري ويمارس الدجل به وعنه؛ وهو تنظيم الحركة الثورية السودانية (قوات الفتح)؛ وهي قوات لا تقاتل ولا تحل نفسها؛ ضمن ممارسة انتهازية سنعود لها قطعا؛ في اطار كشف كامل النهج الانتهازي لقيادة هذا الحزب.

كما يقف مثقفون متعددون ومثقفات ضمن معسكر الحرابة؛ وهم في الاغلب من العناصر اليسارية والمتعلمنة اليائسة والتي لم تجد لأطروحاتها موطئ قدم في الساحة السياسية؛ ويئست هي من اليسار التقليدي ومن الاحزاب التقليدية؛ ولم تملك القدرة ولا الرغبة علي ابتدار البديل الديمقراطي وقيادته؛ ؛ فكان ان اتجهت بدواعي الثأر السياسي من التنظيم والنظام الذي غلبها– الاسلاميون والانقاذ– الي دعم العمل المسلح وقواه؛ ولكنها تفعل ذلك بانتهازية لا تحسد عليها؛ حيث لا تنضم الي تلك القوى؛ ولا تحارب في الميدان؛ بل من ابراجها العاجية ومواقعها الآمنة في المهجر البعيد وعلي صفحات الانترنت وعبر الصحف والاذاعات.

ان معسكر الحرابة يجد امتداده كذلك في مختلف المليشيات القبلية والعصابات وتنظيمات لوردات الحرب؛ والتي تقف مع النظام او مع المعارضة او مع نفسها؛ وتهاجم المواطن في المقام الاول؛ وخير مثال لها مليشيات الجنجويد في دارفور؛ ومختلف المليشيات القبلية او الموالية للوردات

الحرب في جنوب السودان؛ ولا تزال الساحة صالحة لتوليد العشرات من هذه التنظيمات؛ طالما ظل صوت البندقية هو الأعلى؛ وثمن السلاح هو الارخص؛ وقيمة حياة الانسان هي الادنى؛ في الممارسة السياسية السودانية.

ان معسكر الحرابة يجد دعما قويا له في التخلف الاجتماعي في السودان؛ وفي قلة قيمة الحياة الانسانية فيه؛ وفي الضعف المبين لثقافة الحوار والديمقراطية فيه؛ وفي انتشار ثقافة الحرب ودعاوى "الجهاد" ؛ ومحاولات عسكرة المجتمع التي وصل بها الى حدودها القصوى هذا النظام؛ والتي وجدت لها صدى وسط القوى المعارضة؛ باسم "الكفاح المسلح"؛ والتي انخرطت في ثقافة الحرب اما عن مرجلة وجعلية سودانية لا علاقة لها بالسياسة؛ واما عن قصر نظر سياسي حقيقي وانعدام وجود التفكير الاستراتيجي وسطها؛ او عن انتهازية سياسية واضحة وظاهرة للعين؛ ولذلك نرصد التحولات الدراماتيكية في مواقف تلك القوى؛ وانتقالها من النقيض الي النقيض؛ في مشهد مأساوي مدمر ؛ كونه يتلاعب بأرواح البشر في تقلباته تلك.

لماذا نرفض طريق الحرابة:

اننا نرفض طريق الحرابة لأسباب عدة؛ اخلاقية وسياسية وعملية؛ تكفي كل واحدة منها لاجتنابه الي نهاية الدنيا؛ والبحث عن خيارات اخري أفضل وأكثر عملية في النشاط السياسي؛ مما ستقوم بمحاولة تفصيله في السطور التالية:

اما الاسباب الاخلاقية؛ فتكمن في الثمن الباهظ الذي تدفعه الجماهير المدنية في هذا الطريق؛ من موت وجروح وفقدان للممتلكات وتهجير ونزوح ومعاملة لا انسانية واغتصاب وتعذيب واجبار على عمل السخرة ونهب وسرقة لها؛ كما في الدمار الرهيب الذي تتعرض له الموارد والبيئة؛ في الوقت الذي تظل فيه القيادات العسكرية والسياسية للنظام والحركات المسلحة بمنأى عن كل ذلك؛ بل تجعل من الدمار والموت طريقا لتدعيم مواقفها السياسية.

لقد رأينا كيف ان الحرب في جنوب السودان قد افرزت حوالي المليونين ضحية من قتيل وجريح ومعوق؛ كانت الغالبية الساحقة منهم من المدنيين؛ وكيف هجرت عدة ملايين اخري الي معسكرات اللجوء المذلة لسنوات؛ ونعلم كيف كانت المجاعة تستخدم كسلاح ضد المواطنين من قبل الاطراف المتحاربة المتعددة؛ ونعلم حجم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان؛ التي مارستها قوات النظام وقوات المعارضة المسلحة على تعددها تجاه المواطن البسيط.

كما نري سيرورة الدمار والخراب الهائل في دارفور بعد انطلاق الحرب فيها بصورة واسعة لعامين خليا؛ وكيف ان ضحاياها من القتلى اقترب من المائة ألف مواطن؛ اغلبيتهم الساحقة من المدنيين؛ وكيف ان ضحايا التهجير والتطهير العرقي وانتهاكات حقوق الانسان المصاحب لها؛ قد فاق المليونين؛ مما يشكل اليوم أكبر كارثة انسانية في العالم؛ لا تزال تحمل آفاق ان تتفاقم أكثر.

كما ان نفس الدمار والقتل للمواطن المدني والانتهاك لحقوق الانسان وتمزيق النسيج الاجتماعي قد تم في مناطق جبال النوبة وشرق السودان وجنوب النيل الازرق؛ بينما نجد ان القيادات العسكرية والسياسية لمعسكر الحرب قد اغتنت؛ ولم يمت واحدا منهم؛ وتعيش اسرهم وعائلاتهم في بحبوحة وضمن امتيازات واسعة؛ سواء في الخرطوم او في المهجر.

ان النازع الاخلاقي يقول ان يتحمل كل انسان مسؤولية عمله؛ فلا يمكن ان تدعو للحرب وتمارسها ويدفع ثمنها الاخرون؛ وان تستغلها لمجد سياسي او تحقيق مصالح مادية؛ على جثث وجماجم الضحايا من المواطنين الذين لم يستشاروا فيها؛ ولا يمكن ان نقبل في القرن الحادي والعشرين؛ بمثل هذه الممارسات البربرية تجاه مواطنينا الاضعف قدرة؛ من قبل حاملي السلاح؛ ونحن صامتين او مشاركين في الجريمة.

اما الاسباب السياسية فتكمن في اننا في نضالنا نعمل علي استعادة الديمقراطية وتوطيدها؛ وعلي منع عودة الدكتاتورية مرة اخري؛ ولا يتم هذا الا بتوطيد المنظمات المدنية وثقافة الديمقراطية

والحوار، كما لا يمكن ان يتم في ظل ثقافة الحرب وتحت آليات الحرابة وتحت قعقعة السلاح. ان التجارب تثبت ان معظم التغييرات التي اتت عن طريق عمل عسكري؛ سواء كان انقلابا او "كفاحا مسلحا" او تدخلا عسكريا اجنبيا؛ لم تنتج الا واحدة من ثلاث: اعادة بناء النظام القديم؛ الفوضى والتفكك؛ او الدكتاتورية. ولنا في تجارب الكنغو واثيوبيا وارتريا والصومال وليبريا وسيراليون وغيرها؛ ألف عظة وحكمة.

ان الطريق الي الديمقراطية وتعزيزها يتم باستنهاض المجتمع المدني؛ وبتعزيز مبادرة الجماهير؛ وبقيام مؤسسات ديمقراطية قاعدية يتعلم فيها الناس ثقافة الحوار؛ فاين كل هذا من التنظيمات العسكرية القائمة على الاوامر والقيادة المركزية وعلى ارهاب الجماهير؟ ان فاقد الشي لا يعطيه؛ ومن يزرع الشوك لن يحصد الورد؛ ومن يبني مجده السياسي علي البندقية لن يبني الديمقراطية مهما ادعي.

اما الاسباب العملية فتكن في حقيقة انه من الصعوبة بمكان؛ القضاء علي الانظمة الديكتاتورية بأسلوبها وادواتها؛ حيث ان الانظمة الديكتاتورية تركز علي العمل العسكري والامني؛ وتستغل كل امكانيات الدولة وموارد المجتمع في تقوية اجهزتها العسكرية والامنية؛ ولها امكانيات لا تقارن في مجال التجنيد "الاجباري" والحصول علي السلاح وفي وسائط النقل الخ؛ بما لا يمكن ان يتوفر لأي حركة معارضة؛ ولذلك فان حروب المعارضة قد تضعف النظام؛ ولكنها لن تسقطه اطلاقا؛

ولن تكسر من التة العسكرية؛ ولنا في حروب كولمبيا وسريلانكا وبورما والسودان وغيرها؛ حال يغني عن المقال.

ان من يتحدثون مثلا عن فعالية العمل العسكري؛ في تجربة الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وهو اقوى فصائل المعارضة العسكرية في تاريخ السودان؛ والذي توفرت له امكانيات هائلة؛ بشرية ومادية ولوجستية وسياسية؛ يتجاهلون ان هذا الجيش ولمدة عشرين عاما؛ لم يستطع ان يستولي علي احدي مدن الجنوب الرئيسية الثلاثة: واو او ملكال او جوبا؛ وانه رغم سيطرته علي جزء كبير من الريف والمدن الصغيرة؛ فانه لم يهزم جيش النظام في جنوب السودان ويطرده منه؛ ناهيك عن ان يستولي علي السلطة في الخرطوم.

نفس الشي يمكن ان يقال عن تنظيم قوات التحالف السودانية؛ وعن جيش تحرير الامة؛ وعن قوات الفتح من جيوش المعارضة الشمالية؛ والتي لم تستطع رغم كل الحديث عن تحطيم آلة النظام العسكرية؛ ان تخرج بعملياتها عن الشريط الحدودي مع اثيوبيا وارتريا؛ وانتهي بها الامر اما الي الحل (جيش تحرير الامة)؛ او الهزيمة والانسحاب والتفكك (قوات التحالف السودانية)؛ او الي البقاء اسما وعدم وجود اي فعالية عسكرية لها؛ كما في حال قوات الفتح. كما نرصد نفس الواقع في تجربة العمل العسكري ضد نظام نميري؛ فلقد فشلت احدى أكبر عملياته؛ التي نفذتها قوات الجبهة الوطنية في يوليو 1976 (حركة محمد نور سعد)؛ رغم التجهيز لها والدعم الخارجي؛

الا انها لم تستطع رغم عامل المفاجأة ورغم صغر مسرح القتال (العاصمة القومية)؛ ان تنتصر علي جيش نظامي مدرب ومسلح بصورة تفوقها بكثير.

ان العمليات العسكرية الاولي في دارفور؛ والانتصار المتعددة والمدوية لقوي المعارضة ضد قوات النظام في البداية؛ وخصوصا الهجوم على الفاشر؛ قد زرعت كثيرا من الامل عند أنصار طريق الحرابة من المعارضين؛ بانتصار عسكري سريع على النظام. ولكن النظام ما لبث ان خرج من حالة المفاجأة؛ وغير استراتيجياته القتالية؛ وجيّش حلفاء له من الاقليم؛ واستفاد من امكانيات اسلحة الدمار المتوفرة له – الطيران – ؛ فبدأ في استعادة المبادرة؛ وحصر الحركات المسلحة في دارفور لا تخرج عنها؛ وحول الحرب من حرب ضده الي حرب اهلية في الاقليم؛ وتحول الامل الكبير الي الم كبير؛ ونحن نراقب كيف تحولت الاستراتيجيات الفطيرة الي مأساة انسانية لا يملك احدا التحكم فيها الان؛ ونطلب من المجتمع الدولي التدخل لحسمها؛ بينما زعم المحاربون انهم اتوا لحماية السكان واسقاط النظام.

ان جملة هذا الاسباب؛ والكامنة في الثمن الاجتماعي الباهظ للحرب؛ وعن كونها تمهد الطريق للدكتاتورية والانظمة المتسلطة في حالة نجاح الحركات العسكرية؛ وفي عدم فاليتها في الغالبية العظمي من التجارب؛ تجعلنا نرفض هذا الطريق المدمر والمكلف؛ وخصوصا في اهدار الحياة البشرية والموارد وتحطيم البيئة؛ ولسبب ما طلب رئيس النظام البشير من معارضيه ان يحملوا

السلاح؛ لانتزاع السلطة منه؛ فقد كان يدري انه بذلك يجبهم الي ميدانه؛ والذي هو قوي فيه جدا؛ وانه حتي لو انتصروا عليه؛ فانهم مهزومون في المحصلة؛ لانهم سيعيدون انتاج نظامه؛ او سينخرطون فيه؛ وسيبتعدون اكثر واكثر عن مبادئ الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني والمشاركة الجماهيرية؛ وهو لب ما يكرهه ويخشاه كل دكتاتور.

معسكر التسوية:

اما معسكر التسوية فهو معسكر يدعي زورا انه يبحث عن حل سياسي للازمة السودانية؛ وذلك عن طريق التفاوض والاتفاق والوصول الي مساومة تفضي الي السلام والتغيير الديمقراطي؛ ولكنه في زعمنا لا يبحث عن تفاوض مبني علي نوايا حسنة؛ ولا يراكم القوى لإنجاز توازن قوى يؤدي الي تغيير حقيقي؛ ولا يبحث عن مساومة تاريخية؛ وانما كل غرضه هو تحقيق مساومة انتهازية؛ تحل المشاكل بين النخبة الحاكمة والمعارضة؛ وتتيح لهم اقتسام السلطة؛ دون انجاز سلام حقيقي وشامل؛ ولا ابتدار حل شامل للازمة؛ يضمن عدم اعادة انتاجها وانفجارها من جديد في المستقبل.

ان هذا المعسكر في تفاوضه؛ لا يتفاوض علي المبادئ الاساسية لتصفية الديكتاتورية واستعادة الديمقراطية؛ وحل جذور الازمة ؛ ولا علي اشراك الجماهير العريضة في سيرورة التغيير ؛ بل هو يفاوض حصرا علي مواقع له في السلطة؛ وعلي استعادة امتيازاته او الحصول علي امتيازات جديدة؛ وهو يعامل الدولة والمجتمع كما يعاملها النظام: كبقرة حلوبة يجب اعتصار كل ما في ضرعها من لبن ودم ؛ وفي المقابل عدم تقديم اي مقابل لها؛ في عملية مستحيلة لا يمكن ان تؤدي الا الي كون البقرة؛ او بلغة اخرى الي التفكك الاجتماعي والسياسي والوطني الجاري في السودان.

ان هذا المعسكر يتكون في الاساس من قيادات الاحزاب الطائفية؛ واقصد هنا حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي؛ وهي قيادات لها دور مباشر في الازمة السودانية؛ وهي ذات افق ضيق لا يتعدى مصالحها الاسرية والشخصية؛ ولا تملك اي وعيا او توجها ديمقراطيا؛ ولا حساسية لها للتغيير الاجتماعي؛ ولذلك فان اقصي ما ترغب فيه وتقدر عليه؛ عندما عجزت عن اسقاط النظام – وهل كانت راغبة اصلا في ذلك ؟– ؛ هو انجاز مساومة انتهازية فوقية؛ مع السفاحين الذين كانت تدجل بالأمس عن اقتلاعهم من الجذور ؛ تكفل لقيادات تلك الاسر والاحزاب الرجوع لبعض السلطة والامتيازات؛ علي وزن المال تلتو ولا كتلتو.

ان ما يربط هذه القوى مع النظام الحاكم؛ هو اكبر بكثير مما يفصلها عنه؛ وهو كذلك اكبر بكثير؛ مما يمكن ان يربطها مع القوي الديمقراطية الجذرية الراغبة في التغيير؛ حيث تتفق مع النظام وحزبه في شكل الدولة المركزي؛ وفي التركيز علي الاستهلاك وليس الانتاج؛ ضمن اقتصاد الريع والامتيازات؛ وفي احتقارها للجماهير؛ وفي رفضها للدولة المدنية بأطرها العلمانية والليبرالية والتحررية؛ وفي تغليب التجليات الرجعية والمحافظة الثقافة العربية الاسلامية ؛ علي غيرها من الثقافات السودانية؛ وفي تعاليها وصلفها العرقي والاجتماعي والديني علي الآخرين.

لقد بذلت هذه القيادات جهدا جبارا في تخريب النضال الديمقراطي؛ فالصادق المهدي بتقلباته من الجهاد المدني الي تخرجون ثم ترجعون؛ ومن اتفاقاته مع النظام واركانه من جنيف الي جيبوتي؛ ومن صراعه علي القيادة في التجمع الي تحبيطه للنضال داخل السودان؛ ومن تحذيره من الانتفاضة الي انتقاده للسودان "الافريقي المعلمن" الذي يخوف الناس به؛ انما يخدم النظام في المحصلة؛ اما محمد عثمان الميرغني فقد وقف بجانب النظام ودعمه؛ في كل لحظة حرجة من تاريخ هذا النظام؛ واحبط كل عمل عسكري وسياسي للمعارضة؛ واتضح ان ما يجمعه بالنظام وتبدي في جده؛ اكثر مما يربطه بحلفائه المزعومين؛ رغم انه ويا للتناقض؛ هو الرئيس الابدي للتنظيم الارأس وسط المعارضة السودانية؛ والمسمى زورا وبهتانا بالتجمع الوطني الديمقراطي.

وقد انضمت الي قوى التسوية اخيرا؛ الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ هذه الحركة التي انطلقت ببرامج للتغيير واضحة؛ وبأفاق ديمقراطية وثورية؛ ولكنها ما لبثت ان انتكست؛ بتأثير من طبيعة العمل العسكري ومركزيته ومخالفته لأى روح ديمقراطية وثورية؛ وكذلك بسبب من ازماتها المتعددة والضغط الاقليمي والعالمي؛ وبسبب من خذلان القوي الديمقراطية والثورية في الشمال والوسط لها؛ الي ان تصبح تنظيما عسكريا بيروقراطيا يطمح الي السلطة؛ ويتجاهل مطالب المواطنين الملحة؛ ويرمي ببرنامجه الثوري والديمقراطي الاصلي الي المزبلة؛ وان تخرط في مشروع التسوية والذي ثمنه عندها تسليمها جنوب السودان بكل مواطنيه؛ وفتح المجال لها للاشتراك في حملة انتهاب الوطن والمواطن؛ والتي تمارسها النخب الحاكمة منذ الاستقلال؛ والتي وصلت ذروتها مع النظام القائم.

كما ان من بين قوي التسوية؛ عناصر انتهازية ويائسة وسط اليسار التقليدي؛ وخصوصا في قيادة الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي؛ وهذه العناصر والتي فقدت ثقتها بالجماهير السودانية؛ ودخلت في حالة من انعدام الوزن بعد انهيار أيدولوجياتها وانظمتها – النموذج؛ ولا تثق هي بالديمقراطية؛ ولا تملك اي برنامج شامل للخروج من الازمة؛ والتي تعاقر في نفس الوقت ازماتها الحزبية والايدلوجية وتماطل فيها؛ والتي تظن انتصار المشروع الاصولي الرجعي في السودان هو انتصار شامل ولا رجعة فيه؛ قد وصلت الي حالة من النفعية السياسية؛ واصبحت تبرر للتسوية؛ عملا علي مبدا جلف؛ وهو ان "السودان اصلو كده" ؛ او كما قال قائلهم؛

ونسوا مقولة ماركس التي طالما صدعونا بها؛ ان "الفلسفة ركزت علي تفسير العالم؛ بينما المطلوب هو تغييره".

ويدخل كذلك في معسكر التسوية؛ عدد كبير من السياسيين والمثقفين الانتهازيين؛ ممن لم يكن لهم موقف وطني او ديمقراطي طول تاريخهم؛ ويجدوا في التسوية فرصة ممتازة لإعادة تأهيل انفسهم واستعادة مصداقيتهم؛ طالما ان اقصي اليمين واليسار منخرط فيها؛ وهؤلاء هم رجال كل سلطة ومحبطي كل تغيير؛ ممن يمسكوا العصا من نصفها بجدارة؛ ولذلك فان التسوية الانتهازية هي افضل ما يلائمهم؛ والفرصة التاريخية لهم لتلميع وجوههم؛ بعد انتهاء عصر الأيدولوجيات ونهاية التاريخ وسيادة روح النفعية في السودان؛ ان لم يكن في العالم؛ كما يرددون.

وهناك ايضا في تيار التسوية؛ بعض المثقفين والناشطين المحسوبين علي معسكر القوى الديمقراطية؛ ونذكر منهم الحاج وراق؛ رئيس حركة القوى الحديثة الديمقراطية؛ وغازي سليمان؛ رئيس حركة جاد؛ وهم اذ يخوفونا من تيار متطرف في السلطة؛ للتحالف مع تيار "معتدل" منها؛ فإنما يريدوا لنا ان نقبل بسياسة الامر الواقع؛ ويدعونا ان نضرب عن الطعام تضامنا مع دارفور؛ بدلا من ان نوجه حد ضربتنا للنظام؛ وتغدو مواقفهم غريبة للمراقب العادي؛ اذا ما نظرنا لتاريخ بعضهم؛ وللطرح السياسي المعلن لتنظيماتهم؛ ولكته عالم التحولات الدراماتيكية؛ والتي تقف خلفها مصالح ستتكشف حتما.

كما ان معسكر التسوية يحفل بالكثير من العناصر الطفيلية الفاسدة؛ والتي بنت مواقعها الاقتصادية اعتمادا علي هذا النظام؛ وعلي اقتصاد الريع والامتيازات والمحسوبية؛ وتحلم بتوطيد هذه المواقع وشرعنتها؛ واين يتم لها هذا؛ اذا لم تتم شرعنة النظام؛ واذا لم يتم الاحتفاظ بنهجه الاقتصادي والاجتماعي العام ثابتا؛ واذا لم يجهض مشروع التغيير مرة واحدة وللابد؛ واذا لم يبعد المجتمع المدني من دائرة التأثير ؛ واذا لم يتم اجهاض مبادئ الشفافية ومحاربة الفساد والمحاسبة والمسؤولية؛ من اجندة القوي السياسية والاجتماعية الفاعلة؟

ان هذا المعسكر لا يمكن ان يكون له وجود؛ دون ان يجد "شريكا" من داخل النظام؛ ولذلك يزعم البعض ان هناك أطراف قوية في النظام تبحث عن التسوية؛ وذلك لانهيار مشروعها "البربري" في السودان؛ ولانقسام تنظيمها الحاكم وخروج "العقائديين" مع الترابي؛ ولرغبتها في اكتساب الشرعية وضمان موضع قدم في مستقبل العمل السياسي. ان كل هذا التحليل يغفل عن ان طبيعة النظام واحدية وشمولية؛ وان ما يجمع كوادره وسدنته هو المصالح الضيقة وهي روح الشمولية هذه؛ وان البقرة السودانية الضعيفة والمنهكة؛ التي يعولوا عليها؛ لا تستطيع ان تحقق الامتيازات لكل النخب الحاكمة والمعارضة؛ القديمة والجديدة (ومن اجل هذا استولي الانقاذيون على السلطة بمفردهم)؛ ولذلك فان التعويل على تيار تسوية قوي وحقيقي في النظام؛ انما هو نوع من خداع النفس.

اننا نزعم ان تيار التسوية ان وجد داخل الانقاذ؛ فهو تيار ضعيف ومراوغ؛ ومستقبله داخل الانقاذ في كف عفريت؛ وخصوصا في ظل العمل العلني لخصومه المعلنين من داخل النظام؛ مثل قيادات "منبر السلام العادل" او "منبر الشمال" مثلا؛ وان غرض هذا التيار ليس انجاز تسوية؛ تاريخية او انتهازية؛ وانما تعزيز مواقعه وصفوفه داخل السلطة؛ والقاء بعض الفتات لتجار السياسة السودانية؛ تمهيدا لإعادة انتاج النظام في شكل جديد؛ يكفل له الحياة لعقد او عقدين آخرين؛ في اطار دولة ريعية – بوليسية نخبوية بحق؛ تعمل بالخداع والقمع في الداخل؛ والتضليل في الخارج باسم السلام والاستقرار.

لماذا نرفض طريق التسوية:

كما رفضنا طريق الحرابة؛ فأننا نرفض طريق التسوية كاستراتيجية سياسية؛ ونبني رفضنا على حزمة من الاسباب الاخلاقية والسياسية والعملية؛ نجملها في التالي:

اما الاسباب الاخلاقية فنراها كامنة في مبادئ العدالة والمحاسبة ومسؤولية النظام واركانه عن كل الجرائم التي ارتكبوها خلال مدة حكمهم البغيضة؛ وذلك من تسعير الحرب الاهلية وممارسة التطهير العرقي وقتل وتشريد المدنيين في ساحات الحرب وغيرها؛ واستخدام العنف والقتل والتعذيب تجاه الحركة الجماهيرية وكوادر المعارضة والفساد المالي والاداري والسياسي والتورط

في دعم الارهاب عالميا واخيرا الجرائم ضد الانسانية في حربهم في دارفور؛ والذي وقف ضده كل العالم ويقف شاهدا على وحشية النظام وسوء طويته وفاشيته المتمكنة.

ان طريق التسوية لا يحقق شيئا من العدالة والمحاسبة الجنائية والسياسية على كل هذه الجرائم؛ بل على العكس يجعل من المجرمين ابطالا؛ ويحيل قضايا الحق الخاص والعام للشهداء والمتضررين والمواطنين عامة؛ الي امر يخضع لتسوية السياسيين؛ وهو امر لا تقبله قواعد الاخلاق ولا القانون؛ ولا يغيب عنا ان نظام ينتج عن التسوية لا يمكن ان يحقق المحاسبة ولا ان يرد الحقوق المنتهكة؛ كما اثبتت نتائج المفاوضات والاتفاقات في نيفاشا وجدة والقاهرة.

اما الاسباب السياسية فتكمن في اننا نرغب ليس فقط في اسقاط الدكتاتورية؛ منطلقين من دوافع حقد او ثار شخصي او سياسي؛ وانما نطمح الي استعادة الديمقراطية والدستورية ودولة المؤسسات؛ ومنع قيام الدكتاتورية من جديد؛ وهذه المطامح لا يمكن ان تتم عن طريق التسوية؛ فلا يمكن ان تكون هناك نصف حرية ونصف دستورية ونصف مؤسسية؛ والنظام الذي ينتج عن تسوية سياسية مع الدكتاتوريين؛ ويجعل لهم الكلمة العليا فيه وفي تطوره؛ ويتيح لهم الاحتفاظ بقوتهم السياسية والاقتصادية وامكانياتهم التنظيمية؛ والدخول بها في حلبة المنافسة "الديمقراطية"؛ لا يمكن ان يكون نظاما ديمقراطيا؛ وهو يسمم المبادئ الديمقراطية من داخلها؛ حيث تنمحي الفروق بين الديمقراطية والديكتاتورية؛ وتفقد الجماهير كل ثقتها في الطبقة السياسية؛ ويكون المآل

بناء نظام للهيمنة من قبل الديكتاتوريين السابقين وحلفاؤهم الاقتصاديين والسياسيين؛ ضمن حلقات صفوية مغلقة وذات توجهات تسلطية (اوليغارشية)؛ تخنق النظام الديمقراطي وتحوله الي مهزلة ومسخرة.

ان الديمقراطية والمجتمع المدني لا تبني بالتسويات السياسية ولا من خلف الابواب المغلقة ولا علي يد حفنة من السياسيين؛ بل بالاشتراك الفاعل للجماهير ومنظماتها؛ وبالكفاح الشعبي طويل الامد؛ وهذا هو الطريق الذي يبني الديمقراطية والمؤسسية قاعديا؛ قبل ان يصل الي انتصارها وترسيخها في قمة السلطة. ان تجارب كل الدول التي تم فيها التغيير بيد المواطنين وعبر تراكم نضالاتهم؛ قد بنت انظمة ديمقراطية ودستورية مستقرة ومجتمع مدني متطور ؛ بينما اثبتت التجارب ان التغييرات التي تتم عن طريق التسويات الفوقية وبعيدا عن مشاركة ورقابة الجماهير ؛ قد انتجت انظمة للاولغارشية؛ تنضح بالفساد السياسي والاداري والاقتصادي؛ ويغترب فيها المواطن عن جهاز الدولة؛ وتنمو فيها النزعات الاوتقراطية والفاشية والعسكرية الخ .

اما الاسباب العملية فتكمن في ان اي مفاوضات واتفاقات وتسوية؛ انما تبني علي توازن قوى محدد؛ ونتيجتها النهائية محكومة بهذا التوازن؛ وفي اللحظة الحالية فانه رغم ضعف النظام الذي ليس له مثيل؛ فانه في المحصلة في وضع اقوي من القوى المعارضة؛ وذلك لظروف تشتتها وشرذمتها وضعفها؛ ولظروف ابتعادها عن المواطنين ؛ ولوجود جهاز الدولة في يده؛ ولذلك فان

اقصى ما تملكه القوى المتهافتة علي التسوية معه؛ هوان يلقي لها بالفتات؛ من مثل ال14% التي القيت للتجمع الوطني الديمقراطي (وكل قوي المعارضة الشمالية) ؛ وان يحتفظ النظام بنسبة تتجاوز حجمه كثيرا؛ وتتيح له السيطرة في المحصلة علي القرار السياسي والاقتصادي في البلاد؛ وهي نسبة 52% التي اتت بها نيفاشا؛ التي بها يحتفون.

من الواضح ان توازن القوى الحالية؛ وعدم وجود منبر قوى وثابت ومرتبط بالجماهير القوى الديمقراطية؛ يمكن ان تبني حوله لأضعاف النظام ومحاصرته واسقاطه؛ لا يمكن ان ينتج الا تسوية رخيصة انتهازية؛ تكون فيها يد النظام هي العليا؛ ولا تحلم اطلاقا بتفكيك دولته وبناء البديل الدستوري والمدني والديمقراطي؛ ولذلك لا نستغرب ان وصلت نيفاشا الي البناء حول دستور النظام ونظامه القانوني؛ وان اعتبرته ممثلا لكل الاقاليم الشمالية؛ وان ثبتت اتفاقية جده استمرار نهجه الاقتصادي الطفيلي واجهزته القمعية المجرمة؛ وان كانت نهاية كل التسوية هو تلميع وجه الانقاذ البشع واضفاء الشرعية علي نظامها المجرم.

من نافل القول ان نعلن اننا لا نرفض التفاوض بشكل مطلق في العمل السياسي؛ ولكن التفاوض مع الانظمة الديكتاتورية او ممثليها؛ يجب ويمكن ان يتم فقط حول سبل رحيلها وتسليمها للسلطة؛ وان يتم هذا في ظل توازن قوى كاسح لمصلحة الجماهير والقوى الديمقراطية؛ كما تم مثلا في بلادنا في اكتوبر 1964 مع ممثلي المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد انتصار الثورة؛ او في

بولندا في 1989 لتفكيك النظام الشيوعي المعزول؛ او في جمهورية جنوب افريقيا في اوائل التسعينات لتفكيك نظام الابارتهايد؛ او كما تم مؤخرا في جورجيا واوكرانيا مع ممثلي النظام الساقط القديم؛ وذلك لكيلا يغرقوا البلاد في الدماء في لحظة يأس؛ وبعد اعترافهم الواضح بسقوط انظمتهم وانتصار الجماهير؛ وهذا هو التفاوض الوحيد المقبول في المعركة المصيرية بين الديمقراطية والديكتاتورية؛ بين الشرعية والهمبتة؛ بين المواطنين الشرفاء والطغاة المجرمين.

معسكر القوي الديمقراطية:

بين معسكري الحرابة والتسوية؛ يكمن معسكر عريض ولكنه مبعثر ومتشظي وخافت الصوت وقليل الحيلة؛ هو معسكر القوى الديمقراطية التي ترفض الحرابة طريقا لحل الازمة السودانية؛ بل تؤمن انها من العوامل التي تعمق هذه الازمة؛ وفي نفس الوقت تأبي السير في طريق التسوية الانتهازية الذي يخلط الاوراق ويعطى الشرعية للديكتاتورية ويتجاهل مصالح وتطلعات المواطنين وحقوقهم المشروعة.

ان هذا المعسكر اوسع من ان نربطه بأحزاب وقوى سياسية بعينها؛ فهو يتكون من قوس قزح كبير من المنظمات السياسية والمدنية ومن الشخصيات الفكرية والعامة ومن السياسيين المستقلين وحتى من كوادر بعض الاحزاب التي تسير في طريق الحرابة او التسوية؛ والتي ترى بحسها النقدي خطر تلك الطرق؛ وتحاول ان تتخذ موقفا نقديا او اصلاحيا في احزابها تلك.

ان هذا المعسكر كغيره من المعسكرات يتميز بالتعدد الايدلوجي والسياسي؛ فيمكن ان تجد فيه مختلف القوى الليبرالية والديمقراطية واليسارية والمستقلة؛ ولكن ما يميز اغلب قواه هو ارتباطها – او محاولتها الارتباط– بالحركة الشعبية والجماهيرية؛ وايمانها بالعمل المدني طريقا للتغيير؛ وابتعادها عن الطريق العسكري العنيف او تراجعها عنه او نقدها له؛ ونفورها من فكرة التصالح مع النظام او الاتفاق السياسي معه ؛ أي انها تحاول ان تبحث عن بديل ايجابي ما بين نار الحرب ولورداتها ورمضاء التسوية وتجارها.

ان اغلب تنظيمات هذا المعسكر قد قامت – لظروف تاريخية – في مناطق الوسط والشمال؛ ولكن كانت لبعض تنظيماته تجارب ثرة ومبكرة في الاقاليم؛ مثل الاحزاب الديمقراطية والليبرالية في الجنوب – حزب الاحرار الجنوبي وتيار بولين الير عشية الاستقلال – ؛ او حركات النهوض الاقليمية – مؤتمر البجة وجبهة نهضة دارفور واتحاد عام جبال النوبة الخ – ؛ كما نرصد اليوم ازدياد النشاط للتنظيمات والتجمعات والمثقفين والمبدعين والناشطين الديمقراطيين المنتمين للأطراف؛ والمتمردين علي القوى المهيمنة فيها؛ مما يوفر ظروفا تاريخية لانتشار وتأثير هذا المعسكر في كامل القطر.

ان معسكر القوى الديمقراطية لا زال يأمل ان ترجع الى مواقعها التاريخية وترفده قوى يعتبرها اساسية في وسطه؛ ولأسباب عديدة مالت تجاه معسكري الحرابة او التسوية؛ ونقصد هنا تحديدا

تنظيم مؤتمر البجة بكل ارثه النضالي؛ والتحالف الفيدرالي السوداني ؛ وتنظيمات جبال النوبة وتنظيمات النوبيين؛ وحركات حماية المواطنين المعرضين للتهجير ؛ والقوى والكوادر الديمقراطية والليبرالية والتقدمية في التجمع واحزابه وحزب الامة؛ وان تقطع كل هذه القوى ارتباطاتها بصورة واضحة مع هذين المعسكرين وقيادتهما وتفرز عيشتها عنهم؛ وتعلن او تجدد انتمائها لمعسكر القوى الديمقراطية التليد.

اننا فوق ذلك؛ لا نياس بل نامل كثيرا؛ في ان تغير مواقفها وتعيد النظر في استراتيجيتها قوى عرفت للعالم كقوى تنتمي لمعسكر الحرابة؛ ولكننا نلتقي معها في برنامجها السياسي ونعتقد انه من الافضل كثيرا للوطن لو تحولت للعمل السياسي والنضال المدني والجماهيري؛ ونرصد هنا قبل كل شيء حركة تحرير السودان؛ والتي قد توفرت لها كل الظروف الان لإعادة النظر في استراتيجية القتال وتحويلها الي استراتيجية النضال السياسي المدني والجماهيري الاصعب ولكن الافضل عائدا للمواطن والوطن؛ وكذلك نفس الحديث يوجه للتبار الديمقراطي داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ان قوة معسكر القوى الديمقراطية تكمن في انه الاكثر قدرة – بحكم الانحدار الشعبي لكوادره ونشطائه؛ وتوجهه السياسي والاجتماعي– علي التعبير السياسي عن مصالح اغلب المواطنين ؛ وذلك لأنه يتبني في آن خطاب السلم الاجتماعي وحماية الحياة البشرية؛ والذي ينادى به الان

كل المواطنون؛ وفي نفس الوقت يدافع عن مصالح وحقوق المواطن الاساسية المتمثلة في النظام الدستوري وتوفير الحريات وضمان المصالح والحقوق الاقتصادية وفتح فرص الكسب والتنمية وتحقيق العدالة التاريخية والتوحد عبر النضال المشترك من اجل تلك الحقوق والمصالح.

الا ان هذه القوة هي قوة محتملة وليست فعلية؛ هي قوة كامنة في هذا المعسكر أكثر من كونها متوفرة له عمليا؛ وذلك لان هذا المعسكر له عدة مسالب خطيرة؛ تنظيمية وسياسية وفكرية؛ ولن يتحقق له الوجود السياسي المستقل؛ ناهيك عن الفعالية السياسية والاجتماعية؛ والارتباط بأغلبية المواطنين التي يمكنه كسبها لمصلحة برنامجه واطروحاته؛ اذا لم يستطع تجاوزها؛ وذلك في الوقت القريب العاجل وليس في الافق البعيد الآجل.

اول هذه المسالب هو طابع التشظي والشرذمة الذي يهيمن وسط أطراف هذا المعسكر؛ فتنظيماته السياسية تتكاثر وتنقسم كما الاميبيا؛ وهي في اغلبيتها الساحقة تنظيمات ميكروسكوبية لا يعرفها المواطن البسيط؛ وتتميز اغلب هذه التنظيمات بدوغمائية ايدلوجية او قيادات نرجسية تمنعها من التقارب والتوحد مع القوي الديمقراطية الأخرى الاقرب اليها استراتيجيا وفكريا وسياسيا.

ثاني هذه المسالب هو عدم وجود أي شكل من اشكال التعاون والعمل المشترك بين اطرافه؛ بل تبعثرها في تجمعات مختلفة ومتنافسة ومتناقضة في الكثير من الاحيان؛ ويذهب بعضها – بحثا

عن الحلفاء الاكبر – للارتباط او دعم بعض الاطراف التي تمارس – بشكل او بآخر– سياسة الحرابة او التسوية او تراوح بينهما؛ أي اطرافا تختلف في استراتيجيتها السياسية عنها.

ثالث هذه المسالب في هذا المعسكر هو عدم توفر الوضوح الفكري والبرامجي وسط اطرافه؛ وعدم وجود استراتيجية سياسية واضحة لها للنضال والعمل؛ فهي تراوح بين عدد من الاستراتيجيات؛ وتعجز عن تطوير استراتيجيتها الخاصة والخروج بها للناس؛ والكثير من اطرافه لم تقطع الحبل السري – الفكري والسياسي – الذي يربطها ببعض قوى الحرابة او التسوية؛ واغلبها تركض وراء الاحداث وتنفعل بها ولا تصنعها؛ نتيجة لانعدام هذه الاستراتيجية الواضحة والمعلنة.

ان واقع التشظي والتبعثر والتنافس والتنافي هذا؛ مربوطا بانعدام الوضوح الفكري وغياب الاستراتيجية السياسية المعلنة والمتبلورة؛ يجعل هذا المعسكر قزما – او مجموعة اقزام بالأحرى – في واقع السياسة السودانية؛ بعيد عن الاتصال والتفاعل مع المواطن؛ وذلك رغما عن احتواء هذا المعسكر – عكس معسكري الحرابة والتسوية – على كوادر متميزة في مجالاتها ونواة قيادات مؤثرة وامكانيات تنظيمية وفكرية جبارة بين صفوفه؛ ولكن كل هذا مهدر بسبب من واقع التشتت وانعدام الوضوح الفكري والسياسي.

لقد أصبح ضربة لازب على قوى هذا المعسكر ان تخطو خطوات سريعة وواضحة تجاه العمل المشترك والوحدة؛ وان تترك جانبا خلافاتها الأيدلوجية غير ذات المعني؛ وان تتجرد قياداتها من

نرجسيتها؛ او يفرض عليها ذلك؛ وان تبني بديلها التنظيمي الموحد والعامل على نطاق كل الوطن؛ وان تتفق علي حد ادني فكري يشكل اطار عملها المشترك؛ وان تخرج للناس بطرح سياسي موحد واستراتيجية واضحة للتعامل مع المشكل السوداني.

البديل السياسي والاجتماعي للقوى الديمقراطية:

اننا نعتقد ان خير ما يمكن ان تقدمه القوى الديمقراطية السودانية وهي تخطو في طريق العمل المشترك والتبلور واظهار معسكرها كبديل ما بين معسكري الحرابة والتسوية المهيمنان؛ هو ان تطرح بديلا سياسيا واجتماعيا مقنعا للمواطن السوداني؛ يستجيب لمصالحه الاساسية ويحترم رايه ويتفاعل معه؛ وذلك في إطار المبادئ العامة التالية:

- ✓ تحقيق السلم الاجتماعي وهزيمة ثقافة الحرب والداعين لها والمستفيدين منها؛ وتوطيد ثقافة السلم والحوار والتعاون والحل السلمي للنزاعات؛ طالما ان السودان هو وطن كل سكانه؛ وان الحلول السلمية هي الاقل كلفة اجتماعيا واقتصاديا وبشريا؛ وطالما ننوي الاستمرار في هذا الوطن موحدا بمعروف او الانفصال عنه لمن يرغب من الاقاليم بإحسان.
- ✓ تقديم برامج عاجلة وشاملة لوقف الحروب الاهلية الجارية ولإعادة الترابط للنشيج الاجتماعي الممزق واعادة بناء ما دمرته الحرب على كل المستويات الاقتصادية

والاجتماعية والنفسية الخ؛ وتركيز أكبر قدر من الجهود في هذا الإطار والتعامل مع موضوع ايقاف الحروب الاهلية وعدم الرجوع اليها ومعالجة اثارها المدمرة كأولوية قصوى.

- ✓ النضال من اجل الديمقراطية والدستورية ودولة الحريات والمؤسسات؛ باعتبار ان النظام الديمقراطي هو الافضل لتحقيق التوازن الاجتماعي وترشيد تصارع المصالح المختلفة للجماعات والافراد؛ بإتاحته فرص التغيير السلمي؛ وتنزيل الديمقراطية قاعديا بحيث تنعكس علي حياة المواطنين ايجابيا وعمليا؛ وتتوطن في حياة الناس اليومية وفي بيوتهم وحلهم وترحالهم.
- ✓ اعتبار هدف اسقاط النظام القائم هو برنامج الحد الأدنى لها؛ وتصفيه آثاره من الحياة العامة السودانية.
- ✓ تبني مشروع للنهضة الوطنية الشاملة؛ يشمل انجاز الحد الأدنى من توفير الفرص المتساوية امام المواطنين للانطلاق وتقليص الهوة العلمية والتقنية التي تفصلنا عن العالم وتقديم الخدمات الاجتماعية الاساسية لكل مواطن وتعميق مفاهيم التعايش والوحدة الوطنية والتلاقح الاجتماعي والثقافي الطوعي بين الشعوب السودانية.
- ✓ العمل من اجل قيام دولة "خفيفة"؛ لا تثقل على المواطن ولا ترهقه ولا تستغله؛ فدرالية ولا مركزية والسلطات فيها مفوضة قاعديا؛ تركز على بناء وترميم البني الاساسية واتاحة

فرص العمل والكسب والتطور لكل المواطنين؛ وعدم تعطيل مبادراتهم الحرة بل دعمها؛ وان تكون هذه الدولة متوجهة نحو الانتاج لا الاستهلاك؛ والي خدمة المواطن لا قمعه.

- ✓ الوقوف مع خيار اقتصاد السوق الاجتماعي؛ وتشجيع ودعم ثقافة العمل والمسؤولية الفردية والانتاج والادخار والاستثمار وتطوير البرامج والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن ذلك؛ وكذلك محاربة الفساد والمحسوبية والتسيب والنشاطات الطفيلية وغيرها من مخلفات الدولة الريعية.
- ✓ التركيز على تطوير وتقوية المجتمع المدني ومؤسساته واتاحة كل الفرص لها للازدهار والعطاء؛ باعتبار ان التقدم الاقتصادي والتغيير الاجتماعي والازدهار الثقافي لا يمكن ان يتم دون الاسهام الفاعل والواسع للمجتمع المدني وللمواطنين الواعيين ومؤسساتهم القاعدية الديمقراطية.
- ✓ الوقوف بحزم مع سيادة القانون وتساوي المواطنين امامه وحكم المؤسسات وانتشار وانتصار مبادئ الشفافية والمحاسبة والمسؤولية عن الافعال والحقوق والواجبات المتساوية؛ واعطاء اهتمام خاص لقضية تحرير وتمكين المرأة السودانية واستعادة حقوق كل المهمشين والمستضعفين تاريخيا في السودان.
- ✓ الوقوف بصلابة مع الطابع المدني والعلماني للنظام السياسي الديمقراطي؛ ودمقرطة وعلمنة الحياة الاجتماعية وتخليصها من براثن الجهل والخرافة والعلاقات الاستغلالية والمتخلفة؛

والنضال بحزم ومثابرة ضد كل الممارسات والمؤسسات الاجتماعية المتخلفة والافكار السياسية التسلطية والشمولية الاندماج والتفاعل الواعي مع تيارات الحضارة الحديثة والقيم والمؤسسات التي تحترم وتضمن حقوق الانسان وكرامته وحرمة جسده وسكنه وحقه في الحياة والحرية والتطور.

- ✓ تبني اساليب العمل والنضال المدنية والجماهيرية حصرا؛ ورفض كل اشكال الحروب والانقلابات والنشاط السياسي العنيف؛ وبناء قوة المواطنين بديلا عن ذلك؛ والوقوف بحزم مع دمقرطة واصلاح الحياة السياسية السودانية؛ والبدء بإنجاز تحولات ديمقراطية عميقة وتقوية المؤسسات وسيادتها وسط معسكر القوى الديمقراطية.
- ✓ الانطلاق من رؤية وطنية والتعبير عن مصالح المواطنين السودانيين دون النظر لأصلهم وانتمائهم الديني او الجهوي او العرقي او الثقافي؛ وتمثيل كل اقاليم السودان ومجموعاته القومية في قيادة التنظيم الموحد للقوى الديمقراطية بما يتناسب وحجم مواطنيها الخ؛ ونشر نشاط معسكر القوى الديمقراطية ليشمل كل السودان ولينافس في كل مكان ضد القوى التسلطية والتقليدية التي تعتقل امكانيات المواطن او تستغله.
- ✓ ممارسة السياسية كخدمة عامة وليس كطموح او انتماء حلقي؛ وكذلك ممارستها بصورة علمية وممنهجة والانتقال من مرحلة الشعارات والتهريج والعقائديات الي مرحلة التخطيط والفكر التطبيقي ووضع الاستراتيجيات والبرامج التفصيلية والدراسات وتقديم الكوادر ذات

الاسهام الفكري والمقدرات والشباب الي مواقع العمل القيادي والاحتكام لقيادة المؤسسات وليس المؤسسين.

- ✓ ممارسة الشفافية والوضوح في التعامل مع الجماهير؛ واعلان البرامج السياسية والاستراتيجيات والمواقف بصورة واضحة ومعلنة وجماهيرية؛ وتثبيت مبدأ المحاسبة والتغيير القيادي والرجوع للقواعد الجماهيرية واشراك المواطن والعضو العادي وجماهير الشباب في كل خطوات التداول واتخاذ القرار في العمل الحزبي والمدني المرتبط بالقوى الديمقراطية.

كتب كمسودة في 18-11-2005

اعيد تحريره للنشر في 8-4-2005

سياسة سلمية او لا سياسة: تأملات حول العنف السياسي في السودان

سياسة سلمية او لا سياسة:

هذا هو الشعار الذي نطرحه أمام الشباب، والشباب هم ضحايا السياسة القديمة، وهم من يقفوا في ليمبو الانتقال من الوهم والعدم الى تخوم الأمل والعمل. انهم من يقفون في البرزخ اليوم، ليخرجوا الى النعيم ويخرجونا من الجحيم غدا.. انهم هم من ستبزغ من وسطهم السياسة الجديدة والأمير الجديد.

تقول لي وئام ابنة التسعة عشر ربيعا – وهل هو غير عمر المُنى ؟– عندما سألتها عن النشاط السياسي في جامعتها، وعما يفعل الطلبة من السياسيين، ان هؤلاء " يتكلموا كثيرا ولا يفعلوا شيئا، ويعطلوا الدراسة، ويضربوا بعضهم بعضا" . فقلت لها ان تهرب من هؤلاء، هروب الصحيح من الأجرب، وهروب الحمل من الذئب.

ما هي الفائدة التي يقدمها الانخراط في نشاط كثير كلامه وقليل فعله، يعطل الناس عن مهامهم الاساسية، ويسود فيه العنف حيث يضرب الطلبة – وغير الطلبة – بعضهم بعضا – وللمفارقة يتم ذلك في الجامعات – بالسيخ والسكاكين والاطواق والمسدسات والكلاشنكوفات؟ ان إدخال جرثومة العنف في الحياة السياسية الطلابية، يتحمل وزره ووز من عمل به التنظيمان العقيديان الشموليان، الاخوة – الأعداء، الشيوعيون والكيزان. لقد حول هؤلاء الجامعات من كونها مراكز للعلم والتنور الى ساحات للشّكل والقتل والسحل، وبدلا من القلم والكتاب حملوا الملتوف والسكاكين، وعوضا عن لقاءات التفاكر والتثاقف اصطفوا في كتائب للجهاد او العنف الثوري، فكان ان سال الدم مدرارا في اغلب دور العلم في السودان.

العنف في الحركة الطلابية:

إنني اذكر كيف كنا ونحن اعضاء في الجبهة الديمقراطية بالجامعات، طلابا مفترضين للعلم – وكنت أدرس القانون حينها– كيف كنا نُعد ونعد أنفسنا لمواجهة "العنف الرجعي" بعنف "ثوري".. يتحدث الكاتب عادل سيد أحمد عن كيف كان الاخوان المسلمين يحملون السيخ والاطواق، وكيف كان اعضاء الجبهة الديمقراطية يحملون المدى والمطاوي. وكيف ان بعض تلك الاسلحة كان مؤذيا ، وبعضها قاتلا، هذا اذا استثنينا من كانوا يحملوا المسدسات، ومن يحملون اليوم الرشاشات. كما تحدث لي مؤخرا أحد قادة الجبهة الديمقراطية في النصف الاول من الثمانينات بجامعة القاهرة الفرع، وهو الان قاض وحام للقانون، كيف كان بعض الشباب والشابات ممن يدخلوا التنظيم رغبة في العمل السياسي، يمتعضون ويحبطون عندما يُطلب منهم تسليح انفسهم، وان يتزودوا بال"سليقة"، وهو الاسم الحركي للسكين وقتها بيننا.. حكى لي بألم، كيف ساهمنا في ان تسود ثقافة العنف واللاتسامح، وكيف ان هذا العنف واللاتسامح قد ارتد تجاه صدر الوطن اضعافا مضاعفة، عندما وصل فريق من الأخوة الاعداء للسلطة في يونيو الكالح. ويسود وسط فصائل اليسار وهم مفاده ان الاخوان المسلمين هم من يبادرون دائما بالقتال، وانهم يخسرونه دائما، ولذلك فان كل المسؤولية تقع على عاتقهم، بما فيها المسؤولية عن دماء وارواح كوادرهم. واذا كان هذا القول صحيحا في عموميته، حيث يأتي الكيزان وهم مشحونون بدعوات الجهاد والاستشهاد، فان أهل اليسار لا يقلوا عنهم في تحرقهم للعنف، وفي استجابتهم للإستفزاز، وفي استعدادهم للقتال، وبين هؤلاء واولئك يضيع صوت المنطق وتحل اليد محل اللسان والسلاح محل الحوار.

وإذا كانت كوادر الأحزاب العقائدية تأتى أساسا من اوساط الطلبة، فليس من الغريب اذن ان يسود جو من ثقافة العنف فيما بعد وسط قيادة تلك التنظيمات، عندما يصبح الخريجون فيها قادة في أحزابهم. من هذا الوسط خرج امثال الطيب سيخة ونافع علي نافع وغيرهم من الجزارين، والذين تشربوا ثقافة العنف منذ كانوا صبية في مهد الدراسة، ثم اذاقوا شعبنا العذاب عندما ظفروا به في غفلة من التاريخ والزمن.

ولو ظفر بالحكم كوادر اليسار لما قلوا عن اخوانهم الأعداء في العنف واستخدام القوة، وفي مجزرة بيت الضيافة وفي اشتراك اليساريين في قمع الجزيرة ابا في مطلع السبعينات وفي تسليح المدنيين اثناء انقلاب هاشم العطا كانت نذر السوء وارهاصات العنف الثوري، والذي لحسن تصريف الأقدار لم يتح للشيوعيين تطبيقه، حيث لم يدم تمتعهم بالسلطة سوى ثلاثة ايام. ولا يظن احدا ان كل ذلك يكمن في الماضي، وان متطرفي اليسار واليمين قد استفادوا من حكم الماضي واتعظوا من السير في طريق القتل، فقد رأينا كيف ان احدي عضوات الحزب الشيوعي من الشابات قد هددت في اكبر مواقع الانترنت السوداني مخالفيها في الرأي بفتح بطونهم بسكينها، وذلك بعد ان دعتهم للقائها في اماكن غفرة من الناس. والغريب انها لم تجد من اعضاء حزبها ومؤيديه في ذلك المنبر غير التشجيع والتأييد، الامر الذي يوضح ان قبيل الشيوعيين في السودان هم كآل بوربون، لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا ولم يغفروا شيئا.

جرثومة العنف تنتقل وتمتد:

ولم يقتصر العنف الطلابي على الاخوان المسلمين والشيوعيين واليساريين فقط، فقد امتدت جرثومته لتنقل مرض القتال الى التنظيمات الاخرى، فرأينا كيف ان تنظيمات الطلاب الجنوبيين، مثل الجبهة الوطنية الافريقية ANF في جامعة الخرطوم والمؤتمر الوطني الافريقي ANC في جامعة النيلين وغيرها قد انخرطت في ممارسات العنف ضد الاخوان المسلمين، كلما سنحت السانحة. من الجهة الاخرى نجد ان الاخوان المسلمين من أنصار صادق عبد الله عبد الماجد وأنصار السنة قد دخلوا ساحة العنف، منفردين او متحدين، وهم الذين تناؤوا عنه لسنوات. كما دخل دورة العنف المجنونة آخر من كان يتوقع انخراطهم فيها، وهم تنظيمات المحايدون والمستقلون، والأخيرون هم الذين قالوا ذات يوم انهم البديل المعافي عن اليمين المتطرف واليسار المتشنج.

ومن الجامعات خرج العنف الى الشوارع، او ربما كان عنف الشارع سابقا على عنف الجامعات، فقد قاد الاخوان المسلمون والانصار حملة العنف على الشيوعيين في 1965، ابان حملة حل

الحزب الشيوعي، ويمها كال لهم الشيوعيين الصاع صاعين. وقبلها كان عنف الاحد الدامي بعد ثورة اكتوبر، حين اراد البعض اغراق الثورة في الدم وقسم الناس عرقيا وجهويا. اما في فترة الديمقراطية الثالثة فقد كان موكب أمان السودان الاستفزازي مدخلا لعنف اخواني مع بعض جنوبيين العاصمة، اما احداث الاثنين الدامي بعد مصرع جون قرنق، فلا تزال طرية في الذاكرة ويعرفها كل طفل.

ولم تسلم الاحزاب الطائفية من ممارسة العنف واستدراج البسطاء لممارسته، وربما كان حزب الامة سباقا في ذلك، وفي رغبة الوصول الى السلطة على جماجم الابرياء. نذكر من ذلك حشده للانصار وهم مسلحون بالسلاح الابيض للتظاهر ضد زيارة محمد نجيب للسودان في 1954، وممارسة نفس الحشد الذي أنتج مجزرة المولد في زمن النظام عبود، ومن بعد استجلاب الانصار لمحاربة معركة الاخوان المسلمين ضد الشيوعيين في 1965، ومرورا بحماقات التمرد في ودنوباوي والجزيرة ابا، وليس انتهاءا باقتحام الخرطوم في يوليو 1976، في حركة محمد نور سعد، والتسبب في مقتل عشرات الابرياء من الجانبين ومن المدنيين. وربما كانت قاصمة الظهر في تهديد اقطابهم باستجلاب المليشيات لقمع الشارع، في زمن الديمقراطية الثالثة، حينما قالوا ان البلد بلدهم وهم اسيادا، وانهم قادرون على اسالة الدم للركب!

ولأن جرثومة العنف إذا لم تعالج تستفحل، فان عنف الجامعات والشوارع، قد تحول الى عنف مؤسسي، وذلك اما بتدبير الانقلابات واستخدام القوة الكاسحة ضد المعارضين والمواطنين، او الانخراط في الحرابة من قبل تجار الحروب، مما يسمى زورا بالكفاح المسلح، وهي الموبقات التي انخرطت فيها كل احزابنا الكبيرة والمتوسطة دون استثناء، دافعة البلاد في طريق الحرب والدم والدمار، والذي تعرف بدايته ولا تكاد تستبين نهايته.

ولم يسلم من مثل تلك الممارسات الخرقاء، حزب مثل الاتحادي الديمقراطي مثلا، يزعم انه حزب الوسطية والليبرالية والعمل السلمي، وهو الذي قد تورط في عملين مسلحين على الاقل، ومن ذلك مشاركتهم في حركة محمد نور سعد تحت لواء الجبهة الوطنية في السبعينات، وتكوينهم لجيش

الفتح في التسعينات – الذي لا يزال فاعلا باسم الحركة الوطنية الثورية –. هذا غير اشتراكهم الذي يحتاج الى التوثيق في عدد من الانقلابات العسكرية الفاشلة في تاريخ السودان. وقد حاول الاخوان المسلمين ان يعطوا لعنفهم طابعا قدسيا، حينما وصفوه بالجهاد، ليدفعوا الناس الى محرقة القتل والقتل المضاد، واصبح تعذيب الناس عندهم تبركا، وقصف المدنيين جهادا، والموت في الجنوب استشهادا، حتى اتى كبيرهم الذي علمهم السحر، ليقول ان قتلاهم "فطايس"، وأن من قتلوهم هم الشهداء.

وتحت صفقة نيفاشا الحالية، ارانا شريكا الانقاذ العجب، في جلب العنف الى شوارع الخرطوم باستخدام المدافع الرشاشة ونصب الكمائن وترويع المواطنين، وما كانت احداث الكلاكلة واخيرا احداث جوبا وملكال وغيرها الا نموذجا لما يمكن ان يقدمه شريكا نيفاشا لشعب السودان من ترويع واخطار.

خاتمة:

ان العنف قد أصبح اليوم أحد الوسائل الرئيسية لممارسة السياسة في السودان، وكلنا يذكر حديث رئيس النظام الاستفزازي، انهم وصلوا الى الحكم بقوة السلاح، ومن يريد ان يأخذ السلطة منهم فليأت بالسلاح. لقد أصبح هذا التصريح الذي يعبر عن عقلية النظام قميص عثمان وذريعة لكل المغامرين، ليدخلوا طريق الحرابة ويساهموا في تقتيل وتشريد وتهجير البشر، ليعودوا في نهاية الأمر للتصالح مع النظام واجراء صفقات انتهازية معه، قائمة على تقسيم كعكة لسلطة، وليذهب الشهداء والضحايا الى الجحيم.

انني اعرف حزبا واحدا في السودان اليوم، يرفض العمل العنيف بصورة مبدئية وقاطعة، ويدعو الى الكفاح غير العنيف، ويعتبر الحرب والتهديد بها من أكبر الاخطار والشرور، واطمع في مجيء اليوم الذي يرجع فيه الوعي الى قياداتنا ونخبنا، وان يكون ذلك قبل فوات الأوان. لقد آن الوقت اليوم، بعد كل مآسي الحرب الأهلية في السودان وملايين الضحايا من قتلى وجرحى ومشردين، وبعد ان سال الدم انهارا في بلادنا، ان نقف ضد ممارسة العنف في العمل السياسي

وضد ثقافة العنف والحرب، وان نقول لا بأعلى صوتنا، والا نجعل القتلة ومشاريع القتلة، الصغار منهم والكبار، يتحكموا في بلادنا رهينة بين ايديهم، ويدفعوها في طريق الدم والدموع. حق لنا كمواطنين ان نحصر مؤيدي العنف المعلنين والمستترين في مكان ضيق يليق بهم، هو مكان المرضى والمهووسيين، وان نقصيهم من الفضاء العام الذي لا يستحقوه. آن لنا ان نطالب بسياسة سلمية او لا سياسة، وان ندعو الشباب الى تنكب طريق كل من يريد ان يصل الى الحكم ويشبع شهواته وامراضه من فوق جماجم الناس وعلى اجسادهم، ودون هذا فان نشوء السياسة الجديدة وظهور الامير الجديد يكون مثل خرط القتاد.

2006-2-10

** المقال هو جزء من مقال أطول بعنوان: " أحلام ببداية العام أو في البحث عن سياسة جديدة وأمير جديد"*

حول الحرب والسلام ومستقبل السودان: حوار مع الصديق عثمان محمد صالح

مقدمة:

يطرح الأخ والصديق العزيز عثمان محمد صالح؛ حزمة من الأفكار حول قضايا الحرب والسلام في السودان؛ وعمل المعارضة وقضايا المجتمع المدني؛ ومستقبل السودان بين الوحدة والانفصال على ضوء مبادئ حق تقرير المصير؛ في شكل جديد جلب له تقدير البعض من المتابعين؛ وغضب البعض الآخر؛ وخصوصا من بعض منتسبي ومؤيدي اليسار والحركات المسلحة العاملة في السودان.

وقد طرح الصديق عثمان آرائه تلك في جملة من الكتابات؛ من آخرها (حق تقرير المصير لكافة أقاليم السودان) و (رؤية حول قضية بجة السودان) وغيرها من المساهمات؛ في منابر الحوار السودانية وفي صحيفة سودان نايل الالكترونية؛ مما اعتقد بأهميتها الكبيرة في صراع الرؤى الدائر اليوم في السودان.

في هذا الحوار اطمح إلى تحديد نقاط الاتفاق الواسعة التي تجمعني مع اطروحات الأخ والصديق عثمان؛ والى لمس بعض القضايا التي املك فيها طرحا مغايرا قليلا؛ أو التي لم يعالجها الصديق عثمان بالتفصيل الكافي.

العمل المسلح والقبائل الجيفارية:

أجدني اتفق تماما مع عثمان؛ في الضرر الفادح الذي يلحقه العمل المسلح ونهج الحرب ليس فقط بقضية بناء المجتمع المدني وتطوير الثقافات المحلية وقضية النضال ضد النظام الشمولي القائم؛ وإنما في الأساس بحقوق المواطنين السودانيين التي تدعي الحركات المسلحة أنها قامت من اجلهم؛ وفي صدارة هذه الحقوق الحق في الحياة.

ويغدو دفاع عثمان المخلص عن حق الحياة والأمن والاستقرار؛ لمجاميع المواطنين في الغرب والشرق والجنوب؛ ملحا وعاجلا؛ في وقت تتصاعد فيه الأصوات الداعية للحرب؛ من طرف النظام الفاشي والشمولي من جهة؛ ومن طرف الحركات المسلحة من جهة؛ وأصبح المواطن بينهما مكسور الجناح؛ بين مطرقة النظام وسندان الحركات؛ والتي تورطت وتتورط في جرائم لا حد لها؛ تجاه حيوات الناس وحقوقهم الأساسية؛ بما يشمل ذلك القتل على الهوية والنهب والاغتصاب.

إن ما يشهد لعثمان؛ انه لم يتورط في دعم هذه الحركات؛ أو الانضمام إليها؛ وكان دائما من أنصار التغيير الاجتماعي الذي يأتي عبر الوعي والعمل المدني وتفعيل المواطنين وتمكينهم. وان كنا نحن قد احتجنا للانضمام لبعض هذه الحركات وتأييد بعضها الآخر؛ لنعرف من الداخل انتهازية تجار الحرب ولورداتها؛ وكيف إن الحياة الإنسانية لا تسوى عندهم شيئا؛ فان عثمان قد توصل إلى كل هذا بالوعي العلمي والفطرة السليمة؛ فله كل التقدير والشكر؛ على التمسك بالصحيح والمبدئي؛ في زمن ترتفع فيه صيحات دعاة الديماجوجية والكراهية والعنف.

من ناحية أخرى؛ أجد لزاما القول؛ انه يظهر من طرح عثمان؛ وكأنه لا يفرق بين قادة تلك الحركات؛ والتي أثبتت مرة بعد أخرى انتهازيتها وعدم مبدئيتها ومتاجرتها بقضية المواطنين؛ وبين أغلبية منتسبي تلك الحركات ومؤيديها؛ من العناصر الوطنية والتي التبست الطرق أمامها؛ وتريد إسقاط النظام بأي ثمن؛ وقد استفزها زعيم النظام بحديثه عن السلاح؛ وخدعها القادة وبعض المثقفون؛ إن هذا الطريق هو الطريق الوحيد.

هؤلاء الشباب والشابات؛ هم رصيد لقوى الثورة والتغيير في السودان؛ وهم عاجلا أم آجلا؛ واصلون لحقيقة أن الحرب دمار؛ وان السلاح لا يحسم قضية؛ بل يخلق مشاكلا جديدة؛ وان النظام الحاكم هو المستفيد الأول من نهج الحرابة؛ بما يفرضه من قهر المجتمع المدني؛ وسيادة ثقافة العنف؛ وحكم البندقية وعلوها على حقوق الناس وصوتهم.

لذلك لا اعتقد أن وضع القادة والأعضاء في سلة واحدة مفيد؛ ونفس التفريق مطلوب؛ ما بين قادة الأحزاب الطائفية؛ وأهلنا الأنصار والختمية؛ وكما بين شباب الأحزاب وقادتها الديكتاتوريين؛ الخ. بل أذهب للقول إن كثيرا من مؤيدي الحركة الإسلامية والنظام الحاكم؛ قد شهدوا تحولات فكرية وسياسية كثيرة؛ لما عرفوا بتجربتهم الشخصية؛ شمولية وأنانية النظام؛ وبؤس البرنامج التزموا به لعشرات السنين؛ فكيف الحال بمن يقدم روحه في قربان النضال ضد هذا النظام؛ وهل نكسبه أم نستعديه؟

كما أجد لزاما على الجهر؛ برفض الحديث عن القبائل المسلحة؛ أو القبائل الجيفارية. فمن يحارب ليس هم القبائل؛ وإنما حركات تريد أن تحتوي القبائل؛ وتستخدم الانتماء القبلي والجهوي والعرقي؛ كأداة أساسية للاستقطاب والتجنيد؛ سبيلا لزيادة جيوشها؛ وهي في هذا لا تختلف البتة عن النظام؛ الذي يستغل العواطف الدينية والجهوية والوطنية؛ لتنفيذ مشروعه البربري وتقديم ضحايا جديدة لمحرقة الحرب.

الحديث عن القبائل المسلحة أو القبائل الجيفارية؛ فيه نوع من الخلط؛ ويصب في صالح الحركات المسلحة؛ والتي تريد أن تتمترس بعض القبائل أو الأعراق أو الجهات ورائها؛ اعتمادا على تلك الأشكال التقليدية من الوعي والعواطف؛ وبذلك يتحول النزاع من طابعه المدني والسياسي؛ إلى صراع عرقي قبلي جهوي؛ وهو مبلغ منال الفاشيون في النظام وتجار الحرب في المعارضة المزعومة؛ لتشويه الصراع وقطع الطريق على التغيير الحقيقي؛ وبناء مساوماتهم من فوق رأس المواطنين.

القبائل السودانية واغلب زعماؤها وأبناؤها؛ مواطنون يهفون إلى السلم والأمن والتنمية؛ لا ناقة لهم ولا شاه في هذه الحروب المدمرة؛ بل أنهم هم المتضرر الأول منها؛ ولذلك يجب علينا الدفاع عنهم ومعهم؛ وعن مؤسساتهم المدنية ومعها؛ من مجالس شورى وروابط إقليمية وتنظيمات مهاجرين الخ؛ دعوة للسلام والأمن والتنمية؛ ورفضا لتجييرهم لصالح النظام أو الحركات المسلحة؛ في الواقع العملي أو في الخطاب الفكري والسياسي.

قضية الصفوة وصراع المركز والهامش:

يفرق عثمان كثيرا في خطابه؛ ما بين المواطنين السودانيين في الأقاليم؛ والذين يشار إليهم بالهامش؛ وبين الصفوة الإقليمية (أو التي تقيم في المركز؛ مثل قادة الأحزاب الطائفية) التي تتحدث باسمهم؛ تماما كما تتحدث الصفوة في المركز؛ باسم مواطني المركز؛ وتدعى زورا تمثيلهم.

هذا التفريق مهم جدا؛ كونه يفضح كل الجدل الممارس باسم اتفاقيات السلام وقسمة السلطة والثروة؛ والتي هي في الحقيقة مساومة انتهازية واقتسام للإمتيازات بين صفوات ونخب؛ بعيدة عن هموم المواطن البسيط؛ وبهذا المعني صحيح تماما قول عثمان: " في هذا الإطار يمكن القول بأن إتفاقات السلام التي تبرمها صفوة المركز الحاكمة مع صفوات الهامش المعارضة هي في آخر التحليل قناة لإمتصاص صفوة الهامش من قبل المركز (ثمة قنوات إمتصاص أخرى كالإستقطاب السياسي أو شراء الذمم) ".

وفقا لهذا فان هناك ضرورة فائقة ؛ لخلق إشكال جديدة وقيادات جديدة؛ لكيما تعبر عن حقوق المواطنين؛ في هذه القسمة الضيزى بين الصفوات والنخب؛ تخرج من بين المواطنين – سلميا ومدنيا وبشكل ديمقراطي – ؛ وتكون إمكانية الرقابة عليها كاملة من قبل من تمثلهم؛ وان تنمو هذه الأشكال والقيادات في مواجهة النخب والصفوات الانتهازية سليلة المستعمر والأنظمة والأيدولوجيات الشمولية والتي تتكون من صفوة المركز الأنانية والتي يحتل فيها قادة النظام والأحزاب التي تسمى نفسها بالشمالية دورا مقدما (أحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي) دورا مقدما؛ ومن صفوة الأقاليم الانتهازية؛ والتي يلعب فيها قادة الحركات المسلحة والمنخرطين في قيادة أحزاب المركز دورا رئيسيا؛ بما فيه قيادة الحركات التي خرجت من عباءة النظام أو احد أطرافه (مثل قيادة حركة العدل والمساواة أو قيادة الحركة الوطنية لشرق السودان).

هذا الأمر مهم؛ كون أن هناك طرح لبناء حلف المهمشين؛ وهو حلف مزعوم يدخل فيه الجلاد المعروف والضحية المفترضة؛ حيث أن من مهندسي هذا الحلف الكبار؛ يبرز اسم على الحاج؛ احد أعمدة الإنقاذ وأكثر رموزها فسادا وسوءا؛ وها أن الطرح الذي زرعه في ألمانيا في مؤتمر

الأغلبية المهمشة؛ قد وجد تجسيدا أولا له؛ في جبهة الخلاص الوطني؛ والتي اختفي منها على الحاج تقية؛ وان أرسل لها خليل إبراهيم ممثلا لتيارهم؛ ولا يزال هذا الطرح والمشروع يحاول تسويق نفسه؛ عبر محاولة ضم بعض حركات الشرق لهذا التحالف غير المقدس؛ وبدعم واضح وخفي من تنظيم الترابي الفاشي ومن النظام الإرتري الشمولي.

إن بدايات ظهور مثل هذه القيادات الجديدة؛ نراها في التجمعات المختلفة التي تهدف لتطوير مناطقها؛ وفي تجمعات ولجان المهاجرين والمهجرين؛ وفي التكوينات السياسية الحديثة مثل المنبر الديمقراطي لجبال النوبة وتجمع تنمية كردفان الخ؛ رغم هنات بعض تلك التنظيمات والقيادات الجديدة؛ إلا أنها قطعا تسير في الطريق الصحيح؛ وينبغي دعمها وخلق العشرات والمئات والآلاف من التنظيمات المماثلة؛ التزاما بالمواطنين ومحاولة للعمل معهم؛ وكسرا لسطوة النخب التي أدت ببلادنا إلى الخراب.

كما لن يتم الإصلاح والتغيير في بلادنا؛ دون بناء حلف تاريخي؛ اسماه أبكر آدم إسماعيل بالمساومة التاريخية؛ ونسميه نحن حلف المواطنين؛ ويقوم ما بين المواطنين في المركز والمواطنين في الأقاليم؛ من اجل انتزاع حقوقهم وتمكين أنفسهم وتغيير واقعهم؛ وان يقوم هذا بالضد من وفي مواجهة نهج الحرابة والمساومة الانتهازية؛ الدائر الآن بين النخب الحاكمة والمهيمنة.

المواطن والمجتمع والدولة:

يطرح الصديق عثمان؛ ضرورة خضوع المواطنين للدولة؛ واحتكار الدولة للسلاح؛ وضرورة بناء هيبة الدولة؛ وصك مصطلح الخروج عن الدولة السودانية؛ في معادلات تطرح إن العلاقة – أو العقد الاجتماعي – قائمة بين المواطن والدولة؛ وفي هذا يقول مثلا: " المواطنة بهذا المعنى هي مقايضة بين طرفين: الدولة والأفراد المشمولين بحيزها الجغرافي"؛ أو يقول:" بقيام الدولة السودانية أصبح الساحل الغربي للبحر الأحمر ملكاً للدولة!"

اعتقد أن في هذا الفهم؛ يكمن خلط كبير؛ فعثمان يتجاوز تماما؛ دور المجتمع والذي هو المكون الثاني الأساسي؛ بعد المواطن الفرد؛ لتركيبات العمران وعلاقات السلطة. والعقد الاجتماعي

الحقيقي في وجهة نظري؛ قائم بين المواطن وغيره من المواطنين؛ اى قائم بين المواطن والمجتمع؛ وليس بين المواطن والدولة.

في ظني؛ وبعض الظن إثم؛ إن التركيز على دور الدولة وهيبة الدولة وخضوع المواطنين للدولة؛ في خطاب عثمان؛ هو بقايا من تأثير المنهج الشيوعي عليه؛ وهو المنهج الذي أدى – ويا للغرابة – في الممارسة العملية؛ إلى تأليه وتمجيد الدولة عند الماركسيين؛ وهي التي قال عنها مؤسسي الماركسية بوضوح – ماركس وانجلز – أنها مؤسسة طفيلية تقتات على المجتمع.

يمكن القول بنفس الوضوح؛ أن الدولة في السودان؛ هي مؤسسة طفيلية؛ لم تقم بأي دور لها تجاه المواطن؛ وإنما قهرته واستغلته وأحتلبت فائض ما ينتجه المواطن الفرد – والمجتمع ككل– لإدارة دولابها الفاسد ومراكمة الامتيازات وتوزيعها بين أعضاء النخبة المسيطرة؛ وهي في السودان قد كانت جهازا للنهب والقمع؛ ويبدو أن عثمان قد انتبه لهذا وهو يقول:" سالت دماء وتراكمت إحن ومرارات بين المركز والهامش جعلت من العبث بمكان الإصرار على التشبث بدولة أنشئت بنظام دفن الليل أب كراعاً برة".

هذه الدولة قد ورثت مباشرة من الدولة الاستعمارية؛ والتي كان جهازها يقوم على النهب والقمع؛ وكلنا يعرف ضريبة الدقنية التي كانت تمارس في السودان؛ ولم تحدث عليها النخب الحاكمة "السودانية" تغييرا ذا شأن؛ بل أنها اتخذتها وسيلة لاستغلال المجتمع؛ وكانت دولة ريعية؛ كما اثبت ذلك الدكتور عطا البطحاني؛ تقوم على تجميع وتوزيع الريع على نخبتها؛ وليس على تطوير الإنتاج وتوفير الخدمات للمواطن.

بهذا المستوى يكون التساؤل؛ كيف يمكن الخضوع لهذه الدولة؛ وأي هيبة نبحث لها عنها؛ وهي التي فشلت في كل مهامها؛ من حفظ الأمن وتوفير الخدمات وبناء البني الأساسية وتشجيع الإنتاج؟؟ إن الدولة في السودان لا تحتاج إلى زيادة هيبتها وإنما إلى نزع هيبتها وجبروتها وتسلطها على السياسة والاقتصاد وعلى المجتمع؛ وينبغي أن ندعم دور الفرد والمجتمع على حساب الدولة؛

وان نقلص من دورها للحد الأدنى؛ وبناء أشكال التنظيم السياسي وعلاقات السلطة بشكل مغاير تماما ومتجاوز لطبيعة وشكل الدولة السودانية الحالية – البعد استعمارية –.

أقول هنا أن الحزب الشيوعي السوداني؛ ومعظم مدارس اليسار السياسي والفكري؛ لم تنتبه لنقطة مهمة؛ في غمار دفاعها العقيدي عن ما يسمى بالقطاع العام في السودان؛ والذي ما هو إلا شكل من أشكال رأسمالية الدولة؛ أو قل طفيلية الدولة؛ وهو انه في ظل الدولة الريعية؛ عسكرية كانت أم مدنية؛ يسارية أو يمينية؛ فان النشاط الاقتصادي الأساسي للدولة يكون هو تجميع وتوزيع الفائض الاقتصادي؛ وليس تطويره؛ ولذلك نجد كل الكلام الغريب عن توزيع "الثروة" ؛ في بلد فقير يعاني من التخلف؛ فعن أي ثروة يتم الحديث في السودان؛ والثروة لا توجد فيه وإنما الفقر؟ وهل الأصح الحديث عن تطوير الثروة أم عن اقتسام الامتيازات؛ والتي يتم الحديث عنها باعتبارها تقسيما للثروة؟

لقد لعب جهاز الدولة دورا مخربا للغاية في السودان؛ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وكان جهازا من زمن التركية السابقة والى اليوم؛ لاستغلال المواطن واستنزافه؛ معزولا عنه وعن قضاياه المهمة؛ مما أدى إلى استلاب المواطنين واغترابهم عن "دولتهم " بالذات؛ وذلك أساسا لان هذه الدولة التي بنيت ليلا؛ بنظام دفن الليل أب كراعن بره؛ كما يقول عثمان؛ ووفق مصالح المستعمر ؛ قد فضلت النخب الحاكمة وراثتها كما هي؛ وليس من قبيل الصدفة أن أطلق على الحكام "الوطنيين"؛ اسم الإنجليز السود.

في ظل هذه الدولة؛ كانت وزارة التجارة والجيش أهم المؤسسات: وزارة التجارة لأنها توزع الامتيازات والرخص التجارية؛ أي تستغل القانون وامتيازات الدولة لإفقار هؤلاء وإغناء أولئك؛ ولا يكون العمل والكسب هو مصدر الثروة؛ وإنما القرب من جهاز الدولة أو البعد عنه هو المعيار ؛ والجيش للقمع الداخلي وحماية نهب الدولة للمواطن؛ حيث إن جيشنا الميمون منذ العام 1924 لم يخض حربا وطنية؛ وإنما كانت كل حروباته ضد مواطنيه.

بالمقابل فان كل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان؛ قد تمت عن طريق الأفراد والمجموعات؛ أي عن طريق العمل الخاص والعمل الأهلي؛ ومن ذلك التعليم الأهلي وبناء المدارس والمستشفيات بالعون الذاتي؛ ومن ذلك نمو القطاع الخاص الصناعي؛ حيث فشلت كل مصانع الدولة المزعومة؛ المحكومة بسوء التخطيط والتنفيذ؛ وليس غريبا إذن أن هجمت كل الأنظمة الشمولية؛ التي جعلت السيطرة على الدولة همها الأقصى؛ على النشاط الخاص والنشاط الأهلي والمنظمات الأهلية؛ سواء كان ذلك نظام مايو في أوائل السبعينات؛ أو نظام الإنقاذ منذ أوائل التسعينات.

في هذا المجال فاني بقدر ما أنا مقدر للجهد الفكري الكبير لعثمان محمد صالح؛ لخروجه من إسار تراث "العنف الثوري" الماركسي؛ والذي وان أدى بالشيوعيين وأحزاب اليسار في السودان إلى الانقلابات المتكررة؛ فقد ألقى بثقله على القيادات التي كونت الحركات المسلحة؛ من جون قرنق وحتى عبد الواحد محمد نور؛ مرورا بعبد العزيز خالد الخ ؛ ولقد كنت في عجب؛ أن "المقاتلة " ندى مصطفي؛ والتي كانت تحارب "اليسار " في تنظيم قوات التحالف؛ كانت لا تكف عن الاستشهاد باميلكار كابرال؛ الثوري الماركسي من غرب أفريقيا؛ واحد قادة فكرة العمل المسلح في أفريقيا؛ فتأمل.

أقول إني بقدر ما أنا مقدر لهذا الجهد؛ وهو جهد عظيم؛ في الخروج من أوهام العمل المسلح بإسقاطاته "الثورية"؛ وكذلك الخروج من خرافة شعار السودان الجديد؛ والذي أصبح شعار من لا شعار له؛ وتم ابتذاله بأقصى ما يكون الابتذال؛ ومورست تحته أسوأ أنواع الانتهاكات لحقوق الأفراد والمجموعات؛ فإنني أتوقع أن يخرج الصديق عثمان من أسطورة الدولة عموما؛ والدولة السودانية خصوصا؛ تأسيسا على أن الفرد هو الأساس؛ لا الدولة؛ وان المجتمع هو التنظيم الطبيعي؛ لا الدولة؛ وان التغيير والتطوير والتمكين للمواطن يأتي من أسفل؛ لا من الدولة؛ وان الدولة السودانية الحالية يجب أن تفكك؛ ويعاد صياغتها من جديد؛ في صورة دولة صغيرة ومحدودة؛ ولكن أقرب للمواطن ومنحازة إليه؛ لا لنخبها أو مصالحها البيروقراطية أو لهيبتها المزعومة.

حق تقرير المصير بين الانفصال والوحدة:

يطرح الأخ عثمان حق تقرير المصير لكافة أقاليم السودان؛ وهذا طرح متقدم وديمقراطي أؤيده تماما؛ وفي الحقيقة إن حق تقرير المصير حق إنساني وطبيعي؛ أجازته الأمم المتحدة والعهود العالمية لحقوق الإنسان؛ وفقط في ظل الدول الشمولية والمركزية ثار حوله الجدل؛ بل تحولت المطالبة به في بعضها إلى جرائم يعاقب عليها بالقتل؛ وكم من الدم سال في السودان وغيره؛ قبل إن يتوصل السياسيون إلى أن هذا حق طبيعي للشعوب.

كتب عثمان:

"من الحكمة منح كافة الأقاليم أسوة بالجنوب حق تقرير المصير وأن يضمن هذا الحق في إتفاقات السلام التي تبرمها الحكومة المركزية مع الجماعات المسلحة."

إنني بقدر ما اتفق مع الجزء الأول من هذه الجملة؛ أي منح حق تقرير المصير لكافة أقاليم السودان؛ وهو الأمر الذي تضمنته وثائق الحزب الليبرالي الذي انتمى إليه؛ إلا إنني لا اعتقد أن الحكومة المركزية أو الجماعات المسلحة؛ يجب أن تؤتمن على هذا الحق؛ كما أن ليس لها شرعية تجعلها تبرم اتفاقات "سلام"؛ تفرضها على المواطنين؛ وتتم من دونهم ومن فوق رؤوسهم. إن كل الاتفاقات التي أبرمت من قبل؛ قد كانت صفقات انتهازية بين حكومات لا شرعية وحركات منتقصة الشرعية؛ ومن المستحيل أن نسلم مستقبل وطننا لمثل هذه الجهات.

ويواصل عثمان:

"الانفصال بالحسنى الآن بدلاً من الإنفصال لاحقاً بعد إقتتال على الهوية يرتد بنا جميعاً إلى الجاهلية. فالهامش لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية مهيمنة ".

عثمان هنا يمارس منهجا أشبه عندي بمنهج الأحزاب السودانية التقليدية؛ والتي رفضت الفيدرالية والكونفدرالية لسنوات طويلة؛ ثم أتت لتقبل حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال ما بين يوم وليلة؛ وذلك في مؤتمرات التجمع المختلفة أو في اتفاقات النظام مع مختلف الفصائل المسلحة

في الجنوب (اتفاقات فرانكفورت؛ فشودا؛ نيفاشا)؛ وكأنه حُكم على السودان إما يكون محكوما مركزيا؛ أو أن تنفصل أجزائه؛ ولا حل ثالث.

طبعا عثمان في تسبيبه يختلف عن هذه الأحزاب والقوى؛ فبينما تنطلق هي من نظرة أنانية وانتهازية؛ قائمة على " المال تلتو ولا كتلتو"؛ كما في حالة أحزاب التجمع ؛ أو الرغبة في السيطرة على كل الأقاليم الشمالية تحت أيدولوجيتها الشمولية وحكمها الدكتاتوري بعد إبعاد الجنوب – شوكة الحوت – في حالة الحركة الاسلاموية الانفصالية وكل تفرعاتها من وطني وشعبي الخ– ؛ فان عثمان يبدو مهموما بحفظ حياة البشر ؛ ويفضل الانفصال على الحرب وإراقة الدماء وتفكيك الدولة مثل الحالة الصومالية؛ والتي يرجع إليها عثمان كثيرا في كتاباته.

لكن المشكلة في قراءة عثمان تكمن عندي في قضيتين: الأولي انه يبدو من أنصار الدولة المركزية؛ ولا يرى لحلول ناجعة مثل الفيدرالية أو والكونفدرالية من سبيل؛ وهي حلول كافية من جهة لحفظ وحدة البلاد؛ ومن الجهة الأخرى لتوزيع السلطة لا مركزيا وتنزيلها أفقيا وحفظ الحقوق الثقافية للمجموعات المختلفة والتمايز القومي في البلاد. ولا غرابة أن لم ينتبه عثمان لهذا الطريق الثالث أو لم يوله الاهتمام اللازم؛ إذ هو طريق غائب تماما عن أجندة القوى السياسية الأساسية؛ سواء كانت في الحكم أو المعارضة.

والقضية الثانية هي أن عثمان يخلط ما بين سكان الأقاليم (ما يسميه الهامش) ؛ وما بين طرح المتطرفين في بعض الحركات المسلحة؛ حيث يظن أن طرح هؤلاء المتطرفون؛ يعبر عن صوت الهامش؛ وما هو إلا صوت يعبر عن أشخاصهم في أحسن الأحوال؛ حيث أن سكان الأقاليم – كما كل السودانيين– لم يُسألوا عن تصوراتهم لشكل الحكم ولم يُستفتوا في أي قضية من قضايا البلاد المركزية؛ فكيف نحكم أن الهامش (كل الهامش) لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية؛ ومتي سمح لسكان الأقاليم بقول رأيهم؛ حتى نعرف أن كان ما يدعيه متطرفو الحركات المسلحة يعبر عنهم أم لا ؟؟

لقد وقفنا – اقصد الحزب الليبرالي السوداني وشخصي – دائما ضد أن يتحدث المسلحون وقادة الأحزاب والنظام باسم المواطنين؛ والمواطنون براء مما يقولون؛ ولم نعترف ولن نعترف بأي حلول تأتى بها النخب باسم المواطنون؛ كما نرفض أن تصبح قضايا مثل حق تقرير المصير ووحدة السودان أداة في يد السياسيين؛ يلعبوا بها لمصالحهم الخاصة؛ وكنا دائما مع سماع رأى المواطنين المعبر عنه في استفتاءات حرة أو انتخابات حرة؛ ودون ذلك فإن كل ما يقال عن رأى الأغلبية المسلمة أو أهل الهامش أو الطبقة العاملة؛ لا يعدو إن يكون إلا محض ادعاء من انتهازيي السياسيين.

يواصل عثمان في قراءته لموقف سكان الأقاليم؛ ممن يسميهم ب"الهامش"؛ وهي كلمة غامضة إذ ليس من المعروف إن كانت تعني بقعا جغرافية أم المواطنين الذين يسكنون تلك البقع الخ؛ فيكتب:

""فالهامش لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية مهيمنة. الجميع بنظره سواسية في كونهم جلابة حتى لو أجادوا النطق بلغة الهامش (...) ان الهامش لا يثق بدعاة التغيير الاجتماعي من اصول شمالية حتى لو تم تعميدهم من جديد بل يوظفهم مؤقتاً، فلا معنى إذن لحمل أعباء التغيير في المركز والأطراف معاً.. ".

من الواضح أن الجمل أعلاه تعاني من إسقاطات هائلة؛ خلفها الهجوم الكاسح لبعض دعاة الجهوية والعرقية من أنصار بعض الحركات المسلحة؛ والذين يخلطون – عن عمد أو جهل – ما بين الحكومات المركزية والنخب الحاكمة – بما فيها شرائح من نخب الأقاليم نفسها –؛ وما بين المواطنين في الشمال والوسط؛ والذين هم أيضا أحد ضحايا الدولة السودانية البعد استعمارية؛ والتي سامت اغلب مواطنينا الخسف والعذاب؛ لا فرق في ذلك بين شماليهم وجنوبييهم؛ ساكني المركز أو ساكني الأقاليم.

إن هذا الهجوم مضر ومدمر؛ اعني هجوم بعض أنصار الحركات المسلحة ضد المواطنين في الوسط والشمال؛ بل وضد بعض العناصر الديمقراطية والثورية التي وهبت عمرها لقضايا النضال من اجل الإنسان السوداني ومن اجل العدالة الاجتماعية ومساواة المواطنين كافة وبناء دولة المواطنة؛ كما رأينا في الهجوم على الأستاذ الخاتم عدلان من قبل خالد كودي الذي كان يكتب وقتها في الانترنت السوداني باسم مستعار (رودا مردا) ؛ وهو يهدف في النهاية إلى خلط الأوراق وتبرئة المجرمين الحقيقيين وتجريم الضحايا وتحويل الصراع إلى صراع عرقي وجهوي؛ بدلا من كونه صراع سياسي واجتماعي.

إن هذا الهجوم يصل في بعض مراحله إلى أن يتبني اطروحات فاشية بشكل مباشر؛ قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية؛ وداعية إلى قتل الناس على الهوية؛ وتهجير البعض الآخر باعتبار أنهم سكان غير أصليين؛ في دولة أصلها هجين؛ كما في الهجوم الكاسح على معتقدات البعض ودياناتهم؛ وتصويرها وكأنها أصل الأزمة وسبب الإشكال في السودان؛ بل لقد وصل الحال إلى حيونة قوميات كاملة؛ ووصفها بالقردة؛ وتحديها أن ترفع وجهها أمام حذاء مقاتل في الحركات المسلحة؛ أو كما قال المدعو خالد كودي.

إن هذا النهج يشابه تماما نهج الفاشية الاسلاموية؛ والتي أيضا تقوم على نفس المبادئ والسلوكيات؛ وفي الحقيقة فان الفاشيين ملة واحدة وان اختلفت اطروحاتهم؛ ولذلك ليس من الغريب ان يلتقوا من فوق رؤوس المواطنين؛ من أهل مركز وهامش؛ وان يقتسموا الامتيازات فيما بينهم؛ وان يحاربوا بضراوة – كل من موقعه – دعاة تمكين المواطنين والمسؤولية الفردية والرافضين لمنهج الحرب والتهييج الأيدلوجي والتعبئات الرخيصة.

لكن هل يجب أن يدفعنا ذلك؛ للانكسار لهذا النهج؛ وتصديق ادعاءات أولئك التي يرجفون عن موقف أهل الأقاليم؛ والذين في نفس الوقت يقمعون أولئك السكان؟ قطعا لا ؛ لقد تضرر أهل الأقاليم أكثر الضرر من هؤلاء الذين ادعوا أنهم يناضلوا من اجلهم؛ بعد الضرر الذي أصابهم من النظام الحاكم والحكومات المركزية السابقة؛ فالحركة الشعبية لتحرير السودان هي من كانت

تشغل الجنوبيون سخرة في جيشها؛ وتمارس نهب الأبقار واغتصاب النساء وتجنيد الأطفال؛ وكل ذلك تجاه جنوبيين؛ وفي دار فور الآن ممارسات يندى لها الجبين؛ من بعض منتسبي الحركات المسلحة ضد مواطني الإقليم.

ليس هناك ما يسمى بالهامش عموما؛ كما ليس هناك ما يسمى بالمركز عموما؛ وإنما هنا وهناك مواطنون يبحثون عن حقوقهم؛ وأولها حق الحياة والعيش الكريم؛ وهنا وهناك نخب مسيطرة وتجار حرب وساسة انتهازيون؛ يريدون ضرب المواطنين بعضهم ببعض. إن ما ينسب اليوم لسكان الأقاليم؛ من معاداة لسكان المركز؛ والذي يروج له بعض الفاشيون هنا وهناك – إذ لا يختلف عندي خالد كودي عن الطيب مصطفي–؛ إنما هو محض هراء وادعاء؛ ولا اعلم كيف سقط مفكر مثل عثمان في حبائل هذا الادعاء؛ حتى صدقه وصاغه بمثل هذه الصورة أعلاه؟

إن الدعوة للتغيير الاجتماعي ولدولة المواطنة ومن اجل تمكين الناس واستعادة حقوقهم الطبيعية والإنسانية؛ ليست قصرا على دعاة التغيير من أصول شمالية؛ وليست هي فرض كفاية على فئة دون أخرى؛ وإنما هي واجب كل الديمقراطيين والثوريين بل واجب كل مواطن؛ يبحث عن حقوقه؛ في كل مناطق السودان. وينبغي أن يتم حلف المواطنين هذا؛ أي تحالف المواطنين في المركز والأقاليم؛ لان العدو واحد؛ وان تعددت صوره؛ ولان كل منطقة في السودان تحتاج التغيير ؛ وحقوق كل مواطن غض النظر عن عرقه وإقليمه ودينه تحتاج للحماية؛ ولان في الوحدة قوة؛ وفي التفكك ضعف وإي ضعف.

إننا إذا ما رضينا بتفكيك حلف المواطنين؛ بالقبول بالانفصال المفروض؛ فان البديل له ليس حلف المهمشين المزعوم؛ والذي يخلط الحابل بالنابل؛ بل حلف الشموليين ودعاة الحرب؛ سواء حكموا في دولة مركزية؛ أو سيطروا في دويلات منفصلة كما في الصومال.

الاتحاد الفيدرالي بديلا عن الانفصال والدولة المركزية:

رغم إن الانفصال يبدو ماثلا كإمكانية كبيرة؛ وخصوصا انه يجد الدعم في توجهات الانفصاليين من الحركة الشعبية؛ وكذلك كل الدعم من النظام وتنظيماته الانفصالية أصلا – راجع ميثاق

السودان والذي زرع أول الجذور الانفصالية؛ وكذلك طرح الانفصالي الطيب مصطفي – فان القوى الديمقراطية لا ينبغي أن تركن له؛ بل أن تعمل على صياغة البدائل البرامجية والعملية تجاه الخط الانفصالي؛ واستعادة الثقة بين المواطنين؛ والرغبة في بناء دولة موحدة.

هذا يستتبع ضرورة القطع الشامل والكامل؛ مع نموذج الدولة السودانية المركزية؛ والتي كانت دولة أقلية في الحقيقة؛ أقلية منبتّة عن مصالح المواطنين في المركز والأقاليم؛ والبحث عن نموذج جديد؛ نراه نحن في الفيدرالية؛ ويراه البعض آخر في والكونفدرالية.

لقد أشرتُ في غير هذا المكان؛ إلى التجاهل الذي أبدته الأحزاب والقيادات السودانية لأطروحة الفيدرالية؛ وكيف أنها كانت تعتبر مجرد الدعوة للفيدرالية؛ جريمة يحاكم عليها باسم الخيانة العظمي؛ وكيف أن نفس هؤلاء القادة والأحزاب؛ في انتهازية فاضحة؛ قد انتقلوا من الدعوة للدولة المركزية وتجريم الفيدرالية؛ إلى فتح الباب أمام الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير؛ والذي يراد له أن يمارس تحت ضغوط الانفصاليين؛ وبالشكل الذي يؤدي حتما إلى الانفصال. (راجع ورقتي: لماذا ندعو للفيدرالية وكيف نراها؟ – مساهمة في تطوير برنامج الحزب الليبرالي السوداني).

بالمقابل نحن نعتقد؛ أن الفيدرالية تشكل بديلا جيدا للطرح الانفصالي وطرح الدولة المركزية؛ وقد طرحنا فيدرالية عميقة؛ تذهب ابعد من الشكل الكلاسيكي لها؛ أي أن تبني "نتيجة اتفاق سياسي بين مواطني الاتحاد الفيدرالي؛ وليس نتيجة لاتحاد دول مستقلة تتفق فيما بينها لتكوين الاتحاد الفيدرالي كما في حالات الدول الفيدرالية الكلاسيكية" .

إن الفيدرالية بهذا الشكل؛ تشكل الإطار التنظيمي لحلف المواطنين الذين دعونا إليه؛ وتبني وثيقة الاتحاد الفيدرالي في كل إقليم؛ ثم على مستوى السودان ككل؛ سيشكل انتصارا لهذا الحلف؛ بدلا من حالة احتراب المواطنين فيما بعضهم؛ أو الانفصال الذي يروج له الفاشيون ورجال الحركات المسلحة؛ والذي لا ينبغي أن نخضع له ولضغوطاته الفكرية والنفسية.

وقد رأينا أن الفيدرالية صالحة للسودان؛ وذلك لأنها كشكل للحكم؛ تبدو مناسبة تماما للدول التي تتمتع بالتعدد الثقافي والعرقي والديني؛ وكذلك الدول التي تعاني من التفاوت في التطور بين أقاليمها المختلفة؛ والدول التي تعاني من نزاعات قومية وجهوية؛ أي بتعبير عام؛ كل الدول التي لا تزال في طور التكوين والتأسيس كأمم موحدة ودول مستقرة.

وقلنا إن الفيدرالية مناسبة هنا لأنها تسمح بالاختلاف بين الولايات المكونة للاتحاد فيما يجب عمله من إجراءات داخلية؛ وكيفية تنفيذ ذلك وأي الأجهزة صالحة للتنفيذ. كما تقرب الفيدرالية السلطة من المواطن؛ وتجعل السلطة أكثر حساسية تجاه قضايا مواطنها القريب؛ كما أنها تضمن الأمن بدرجة أفضل؛ وذلك لان اغلب النزاعات تحل داخل الإقليم الفيدرالي.

إن الفيدرالية تسمح أيضا بمراعاة الاختلافات الثقافية والتاريخية في تطور مختلف الأقاليم؛ حيث تسمح مثلا بإجازة قوانين وحلول بعينها في ولاية ما أو مجموعة ولايات؛ دون تطبيقها في كامل الاتحاد. كما أن الفيدرالية حافزة على التقدم وتطور الأقاليم المختلفة؛ حيث تضع موارد الإقليم في يد سلطات الولاية مما يجعل الرقابة عليها أفضل واستخدامها أقرب لمصالح المواطنين؛ وتشجع الولايات المختلفة على المنافسة فيما بينها وتستغل ايجابيا شعور الانتماء المحلي والإقليمي للمواطنين والحكومات الإقليمية في تلك المنافسة ودفع عجلة التطور.

إن الفيدرالية الحديثة لا تعني مجرد قيام انتخابات وبرلمانات وحكومات إقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية؛ كما أنها لا تقتصر على مجرد الاستقلال الإداري للإقليم؛ وهي بلا شك تتجاوز مجرد إطلاق وصف النظام السياسي أو الدولة بها. إن الفيدرالية الحقة لا تتوفر إلا في ظل سيادة الديمقراطية وحكم القانون في الاتحاد كله؛ كما أنها تتطلب فصل سلطات المركز (الحكومة الاتحادية) عن سلطات الأقاليم بصورة واضحة؛ وتحديدها علي وجه الدقة. كما أن الفيدرالية لا يمكن أن تقوم دون أن تتوزع السلطة وتنساب في مختلف مكونات الاتحاد الفيدرالي. فالإقليم الفيدرالي ينبغي أن يحكم أيضا لا مركزيا؛ وذلك عن طريق تقسيمه إلى محافظات ومجالس

وأقسام إدارية مختلفة؛ تنزل بالسلطة إلي أصغر الوحدات الإدارية والسكانية؛ وتضعها بين يدي المواطنين حقيقة.

وقد طرحنا شروطا أساسية؛ دونها لا يمكن أن يقوم النظام الفيدرالي في السودان؛ ولا يمكن أن يعبر حقيقة عن تطلعات المواطنين وتنزيل السلطة إلى الأقاليم ؛ وقلنا إن أهم هذه الشروط هو قيام النظام الفيدرالي في ظل نظام سياسي ديمقراطي؛ إذ لا يمكن أن تتأسس الفيدرالية بواسطة نظام شمولي أو بواسطة قوى شمولية؛ وضرورة أن ينص الدستور الاتحادي علي النظام الفيدرالي باعتباره شكل الحكم في الدولة؛ وان يحدد الدستور بدقة وجود أكثر من مستوي للحكم في الدولة؛ أي مستوي الاتحاد الفيدرالي والأقاليم؛ وان يحدد صلاحيات كل من الأقاليم والاتحاد الفيدرالي بصورة واضحة لا تقبل التسويف؛ وضرورة قيام الدولة في مستواها الاتحادي علي أسس الرضائية بين الأقاليم المختلفة؛ وعلي إتباع الحيادية فيما يتعلق بالتمايزات الثقافية والدينية والعرقية؛ ويعني ذلك الاعتراف بالتعدد القومي والثقافي والديني في السودان؛ وضمان مساواة الأديان والمعتقدات أمام القانون وإتاحة حرية الدين والضمير.

كما ركزنا على ضرورة تميز سلطات الأقاليم ومبدأ عدم التنافي؛ أي ضمان تمتع مؤسسات الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي بسلطات خاصة بها؛ لا تتغول عليها الحكومة الاتحادية؛ والنص في الدستور على عدم إمكانية إلغاء سلطات الاتحاد أو سلطات الإقليم الفيدرالي لوجود أو صلاحيات أو قوانين بعضها البعض. وكذلك إشترطنا ضرورة تحديد السلطات بصورة قاطعة وتوزيعها في داخل كل إقليم اتحادي؛ وفيما بين مؤسسات الإقليم والمؤسسات الاتحادية؛ بحيث لا تتغول علي بعضها البعض ولا تتضارب بل تتكامل وتتناسق.

كما طرحنا مجموعة من التطبيقات كسمات لا بد منها لضمان نجاح التجربة الفيدرالية في السودان؛ أي صبغ الفيدرالية بطابع سوداني؛ ومن ذلك ضرورة التقبل الطوعي للنظام الفيدرالي بواسطة ممثلي الأقاليم السودانية المختلفة؛ وتوثيق ذلك التقبل في صورة إعلان إقليمي بالدخول في الاتحاد الفيدرالي؛ وبلورة ذلك في وثيقة إعلان الاتحاد الفيدرالي؛ وكذلك ضرورة إتباع نظام

الرئاسة الدورية في مجلس الرئاسة الفيدرالي؛ وذلك لتمثيل كل إقليم فيدرالي علي المستوي السيادي ترسيخا للاتحاد الفيدرالي والروابط الوطنية؛ وتقليص سلطات الحكومة الفيدرالية إلي الحد الأقصى؛ بما تشمل الدفاع والتمثيل الخارجي والسياسة النقدية؛ وتوسيع سلطات وصلاحيات الأقاليم الفيدرالية إلي الحد الأقصى؛ فيما عدا ذلك.

ولكيلا تتخذ الفيدرالية ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان في بعض الأقاليم؛ أضفنا ضرورة وجود قوانين أساسية أو دساتير محلية داخل كل إقليم فيدرالي؛ تضمن حكم القانون واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين والمساواة أمام القانون بين مواطني الإقليم وبقية مواطني الإقليم الفيدرالي؛ اى ألا تخرق القوانين الخاصة بكل إقليم؛ المبادئ الأساسية للدستور الفيدرالي؛ وكذلك قيام النظام العدلي والقضائي على مستويين: مستوي الإقليم ومستوي الاتحاد الفيدرالي؛ وضرورة تحديد الدستور لتلك القانون التي تخضع لسلطات التشريع في الإقليم أو سلطات التشريع علي المستوي الاتحادي.

كما رأينا شرطا لازما؛ لنجاح الفيدرالية ونموذج الدولة اللامركزية؛ ضرورة تخفيف تكاليف جهاز الدولة وتبسيط مؤسسات الدولة وخصوصا على المستوي الاتحادي؛ وتمويل سلطات الاتحاد الفيدرالي من الضرائب الفيدرالية ومن بعض مدخولات الموارد القومية كالتعدين؛ مع ضمان تمتع الأقاليم بثرواتها الإقليمية بما لا يقل عن50% من مدخولاتها على الأقل؛ وربما تطورت أفكارنا فيما بعد؛ في اتجاه تقليص أكبر لنفقات الدولة المركزية ومهامها؛ ولكن لهذا مقام آخر.

إنني لا ازعم إن طرحنا أعلاه كامل وقادر على حل كل الإشكالات؛ المتعلقة لقضايا الوحدة والانفصال والحرب والسلم؛ بل على العكس أراه ناقصا ويحتاج إلى كثير من التطوير؛ ولكني مع ذلك اعتقد إن مثل هذه الاطروحات؛ أي الفيدرالية أو والكونفدرالية؛ هي ما يجب أن تركز عليها جهود الناشطين الفكريين والسياسيين؛ والقوى الديمقراطية السودانية؛ وذلك كي لا يفرض علينا خياران كلاهما مر: إما الاستمرار في الدولة المركزية التي أنتجت الحرب والدمار؛ أو اختيار الانفصال الذي يهدد استمرار العمران السوداني.

حول العلمانية والانفصال وانتهازية بعض "العلمانيين":

يشير عثمان محمد صالح؛ ضمن العديد من لمحاته الباهرة؛ إلى انتهازية بعض العلمانيين المزعومين؛ والذين يطالبوا بالعلمانية مراعاة لحقوق أصحاب الديانات الأخرى؛ أو بصورة واضحة مراعاة لمشاعر واعتقادات الجنوبيين؛ ويستغلوا التعدد الديني في السودان ليمرروا من تحته خطابهم العلماني الخجول أو الفج.

وفي الحقيقة فان اغلب القوى المحسوبة على العلمانية في السودان؛ ليست علمانية ولا يحزنون؛ فالحزب الشيوعي السوداني يطور تحت قيادته اليمينية الحالية؛ خطا يمينيا تقليديا يتهرب من مواجهة قضية علمانية الحياة السياسية والاجتماعية؛ بينما تطرح بعض القوى الأخرى مفاهيم العلمانية المعتدلة والعلمانية الخجولة والعلمانية الجزئية؛ في تهرب لا يحلها من مواجهة قوى الهوس الديني والسياسي.

إن العلمانية في السودان أصبحت ضربة لازب؛ وشرطا لا بد منه للتطور السياسي السلمي في السودان؛ ولازدهار الفكر والعلم ولتطور المجتمع؛ ولقد أثبتت تجربة النميري وسنين الإنقاذ؛ كيف تخلق الأنظمة المتاجرة بالدين مشاكلا لا أول لها ولا آخر ؛ عندما ترفض النموذج العلماني وتحاول فرض أفكارها وممارساتها القروسطية والاوتوقراطية والثيوقراطية على المواطنين.

ان أكثر من يحتاج للعلمانية هم المسلمون؛ حتى يستطيعوا أن يديروا العلاقات فيما بينهم؛ وفيما بينهم وبين الآخرين؛ في إطار روح التسامح والعلم؛ وفي دولة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات؛ وليس من قبيل الصدفة أن نصل سكاكين الدولة القروسطية يتوجه في الأساس تجاه المسلمين؛ فضد المسلمين بنيت اتهامات الردة والشروع في الزنا وتوجهات التكفير ؛ في السودان وفي كل البلدان التي تحكمها قوى معادية للعلماني؛ وضد المسلمين تتوجه دعاوى الكراهية أو التمييز ضدهم في الغرب والدول العلمانية؛ وذلك عندما يحتل موقع الصدارة بينهم المتطرفون القروسطيون؛ والذين يفسدون صورة الإسلام بالإرهاب ودعوات التخلف وأوهام السلفية والفهم الرجعي للإسلام.

لكن هل تكون وحدة السودان هي القربان الذي يجب تقديمه؛ حتى يقتنع علمانيو الشمال بضرورة الدعوة إلى العلمانية؛ أو كما استنتج عثمان:" بيد أن انفصال الأطراف سيضع علماني الشمال في مواجهة مهمتهم المؤجلة: الدعوة لقيام دولة علمانية دون التذرع بحجة التعدد الديني !".

لا أظن ذلك؛ إذ إن وحدة السودان والعلمانية هما قيمتان عاليتان كل واحدة في حد ذاتها؛ ينبغي أن ندافع عنهما معا؛ فوق أن هؤلاء العلمانيين المزعومين؛ الذين لم يدافعوا عن العلمانية السياسية والاجتماعية باستقامة ووضوح ومثابرة ومبدئية؛ في إطار الدولة السودانية الواحدة؛ سيكونون أضعف عن أن يقوموا بهذا الدور؛ في ظل دولة "الشمال" العربية الإسلامي التي ستقوم؛ وذلك ببساطة لأنهم أناس قد استبطنتهم الهزيمة؛ ولأنهم انتهازيون وجبانين وغير مبدئيين.

الشاهد هنا إن بعض هؤلاء العلمانيون؛ قد أعلنوا صراحة أنهم في حالة انفصال الجنوب؛ سيطلبون اللجوء السياسي إلى دولة الجنوب؛ والتي يفترضون أن تكون علمانية – وقطعا لن تكون علمانية اجتماعيا؛ وان كانت سياسيا؛ ما دامت محاكم الحركة الشعبية تدفن النساء حيات؛ لاتهامهن بممارسة الجنس خارج الزواج – ؛ وقد تسألنا حينها : لمن يتركون المواطن الشمالي البسيط؛ والذي سيخضع لحكم القروسطيين الإنقاذيين ومن لف لفهم؛ إذا كانت القيادات تعتزم الهرب؛ وبقى سؤالنا إلى اليوم بغير جواب (راجع لقاء مع سعاد إبراهيم احمد في منبر سودانيز اونلاين كوم).

إن العلمانية في السودان قد أصبحت نفسها خشوم بيوت؛ فقد سمعنا عن العلمانية الخجولة ولم نعرف من أخجلها؛ وسمعنا عن العلمانية المعتدلة ولم نعرف أين هي المتطرفة؛ كما سمعنا عن علمانية جزئية؛ لا تشمل قوانين الأحوال الشخصية؛ فمرحي لها من علمانية ومرحي لهؤلاء من علمانيين.

وإذا كان البعض يظن العلمانية كفرا وجرما ومرضا؛ فان البعض الآخر يظنها دواء سحريا لأدواء المجتمع السوداني؛ وهي لا هذا ولا ذاك؛ وإنما أحدى أدوات بناء المجتمع المدني الديمقراطي؛ كما أن البعض يلهج بها دون أن يعرف معناها؛ والبعض الآخر يدعيها دون أن يمارسها؛ وهي

في كل الأحوال في حال ضيق؛ بسبب من أعدائها العلنيين وأصدقائها المزعومين؛ وينبغي أن نفتح نقاشا واسعا حولها؛ لنحدد أولا من هم العلمانيون في السودان؛ ثم لنحدد تصورنا للعلمانية في السودان؛ وبأي شكل ستساهم في حل المشكل السوداني؛ ثم نخوض حملة جبارة لاستعادة المصداقية لها؛ ومواجهة جحافل السلفية والهوس الديني؛ التي استطاعت لدرجة كبيرة تشويه صورة العلمانية والعلمانيين في السودان.

هذا طريق صعب وطويل ولكنه ممكن؛ وسنناضل من اجل العلمانية اليوم وغدا؛ في ظل الدولة الحالية أو في ظل الاتحاد الفيدرالي أو إذا تقسم السودان في كل الأجزاء التي ستنقسم منه؛ ولن نهرب حينها ولا الآن؛ ولن نعول على العلمانيين المزعومين؛ لأنهم لا اليوم ولا غدا؛ لن ينهضوا في الدفاع عن العلمانية؛ وذلك بما جبلوا عليه من الانتهازية وتجارة الشعارات والانكسار عند الملمات.

خاتمة:

لقد اخترت الحوار مع الأخ والصديق عثمان محمد صالح؛ لأنه يعد في نظري؛ واحدا من أفضل المحللين السياسيين والاجتماعيين في سودان اليوم؛ وسط جيل الشباب خاصة – وجيل الشباب بالمعايير السودانية هو من لم يصل الأربعين بعد–؛ وفي الساحة الفكرية والسياسية عامة.

كذلك تم الاختيار؛ لانتماء عثمان التاريخي والحاضر؛ لقيم الديمقراطية والحرية والعلمانية وكرامة وحقوق الإنسان؛ وهي القيم التي دفع عثمان وجيله ثمنا غاليا للتمسك بها؛ ولا يزال/ون يدفع /ون هذا الثمن في زمن انقلبت فيه معايير الأشياء؛ وأصبح مناضلو الساعة 25 وطفابيع اليسار واليمين؛ يتهجمون تحت لعلعة الرصاص أو برصاص لفظي؛ على كل من يدعو لصوت العقل والسلم وحقوق المواطنين.

هذا كله يفرض ضرورة الحوار الجاد مع اطروحات الأخ عثمان؛ وذلك لأهميتها الفائقة في الحوار الفكري السياسي الدائر؛ والذي اعتقد انه تسوده الغوغائية والهمجية والانتهازية؛ ويحتاج إلى

أصوات رصينة مثل صوت عثمان؛ يحاول الكثيرون إسكاته بالعنف اللفظي؛ بينما يحاول البعض الآخر إجهاضه عن طريق الصمت والتجاهل؛ وهيهات.

إنني إذن ممتن لعثمان لكل ما يقوم به؛ ومؤمن أن ما يجمعنا من وحدة فكر وأهداف؛ لهو أكبر من كل الاختلافات في التفاصيل؛ وان مثل هذه النقاشات تثرينا معا؛ وشاكر له أن ارتاحت كتاباته الثرة والعميقة؛ الفرصة المتواضعة لي؛ لأرمي بقطرة من إجتهاداتي؛ في حقل يرويه هو بالحبر والعرق وعصارة الفكر.

25 / 7 / 2006

مجزرة كجبار وضرورة استمرار المقاومة اللا عنيفة ورفض المغامرات والمغامرين!

شكلت مجزرة كجبار الأخيرة وصمة عار جديدة على وجه نظام الإنقاذ الفاشي الدموي؛ حيث أضاف لسجله القذر والبشع جريمة جديدة؛ وضم أرواحا جديدة لضحايا سياساته الأنانية والتسلطية والإرهابية؛ فالمجد لأرواح الشهداء والعزاء كامل العزاء لأسرهم وأهلهم والخزي لنظام يخاطب مواطنيه بلغة الرصاص.

ومجزرة كجبار تشبه مجزرة بورتسودان لعدة سنوات خلت؛ حيث تعامل النظام مع مظاهرة سلمية بالقتل الوحشي؛ في تعامل يبدو للعين غير البصيرة وكأنه تصرفا متخبطا حيث لا تقابل كمية العنف أبدا حجم التحرك السلمي بل يبدو وكان الغرض الرئيسي من التصدي هو القتل وإحداث أكبر خسائر في الأرواح.

في رأيي إن تعامل النظام العنيف مع التظاهرات السلمية ومع التحركات السلمية ومع كافة أشكال المعارضة اللا عنيفة الناجحة – ومظاهرة بورتسودان كانت ناجحة وكذلك معارضة مواطني كجبار والمناصير وغرب كردفان الخ – مقصود تماما؛ وذلك لإغراق تلك التحركات في الدم والوصول إلى أحد نتيجتين: الأولى هي إرهاب الناس لكيلا يتحركوا بهذا الشكل مرة أخرى؛ والثانية هي أن يدفع البعض بهذا الاستفزاز الشديد للقيام بتحركات مسلحة مغامرة؛ حتى يسهل له قمع المواطنين بأشكال أكثر فظاظة.

إن هذا النظام قد قام بالدم ويعيش بالدم؛ وقد حُبب لنفسه الدمار والموت؛ هو يجد غرة عينه في القتل. إن مجال الحرب والعنف والفوضى هو مجاله الحيوي وهو ميدانه الذي يعشق ويعرف. لم يكن من قبيل الصدفة أن دعا رئيس النظام معارضيه لحمل السلاح؛ فكان أن حملوا السلاح فحطموا بذلك حركة المعارضة اللا عنيفة ثم انتكسوا ورجعوا كلهم لحظيرة النظام؛ رجوع العرجاء

لي مُراحا؛ ذلك أنهم حاولوا الانتصار عليه بأدواته هو وفي الميدان الذي اختار؛ وتركوا الطريق المجرب – طريق الشعوب والعمل الجماهيري.

الآن أتابع في هذا المنبر بعض الدعوات الطائشة والمغامرة التي تدعو للمعارضة العنيفة في مناطق النوبة في شمال السودان؛ ردا على مجزرة كجبار. إنني أدين هذه الدعوات وارفضها تماما؛ باعتبارها تحقق ما يرمي إليه النظام من إفشال خط المقاومة اللا عنيفة؛ وتحقق حلمه في إغراق المنطقة في العنف والدم؛ وتوفر ذريعة له لقتل الناس بالمفتشر وتشريدهم وسحلهم بالمئات؛ بدعوى محاربة "التمرد".

إن كل من يدعو لعمل مسلح في السودان اليوم؛ وذلك بعد فشل تجربة العمل المسلح في كل المناطق في إسقاط النظام؛ وبعد الثمن الباهظ للعمل المسلح في الجنوب وجبال النوبة والانقسنا الخ؛ وبعد مأساة دارفور الماثلة؛ ينطلق إما من الجهل السياسي المطبق؛ أو هو إنسان مغامر لا يهتم بأرواح البشر ويريد أن يقدمها قربانا لثاراته الشخصية أو رغبته في الحصول على مكاسب سياسية رخيصة.

ان مهمتنا الأساسية هي أن نحارب النظام بأسلحتنا نحن؛ وليس أسلحته هو؛ وليس هناك سلاح أكثر مضاء في يدينا من الاستمرار في طريق المقاومة اللا عنيفة بهدف رئيس هو إسقاط النظام؛ لا التفاوض معه واقتسام السلطة معه. في هذا الطريق يكون العمل من اجل إيقاف الحرب في دارفور؛ ومنع قيامها في أي مناطق أخرى؛ وتوفير كل الموارد السياسية والبشرية للعمل في ساحة المقاومة اللا عنيفة؛ وهي كعب أخيل النظام؛ والباب الذي سيقود للنصر عليه؛ هو واجبنا المقدم.

إن المجزرة الحالية هي دليل ضعف النظام؛ وعجزه عن تضليل الناس سياسيا؛ ويمكننا بل يجب علينا – التزاما بأرواح الشهداء – أن نمضي في طريقهم في المقاومة السلمية وإفشال مخططات النظام؛ لا المغامرة باسم الثأر للشهداء بكل منجزاتهم التي جعلت النظام عاجزا إلا عن العنف. علينا التزاما بوصية الشهداء عدم إهدار نضالاتهم في مغامرات عسكرية محكوم عليها بالفشل سلفا؛ وذات ثمن بشري وإنساني وعمراني باهظ ومدمر.

ان النظام يحاول جر أهلنا النوبة وأهلنا المناصير وأهلنا في غرب كردفان؛ بالقتل المتعمد والاستفزاز الكثيف والقمع الشديد ؛ لنفس مصير أهلنا في الجنوب وفي جبال النوبة وفي دارفور : أي أن تنطلق وسطهم حركات عسكرية؛ حتى يسهل سحلهم وقتلهم وتشريدهم بشكل جماعي؛ ثم بعد تحطيمهم تماما كبشر وتحطيم مواردهم ؛ العودة للاتفاق مع حفنة من القيادات العسكرية التي ادعت النضال باسمهم – والتي لا تختلف عنه كثيرا في المنهجية – واقتسام السلطة معها؛ أو في الحقيقة رمي بعض الفتات عليها؛ بينما تكون حياة المواطنين أسوأ مئات المرات مما كانت عليه قبل الحرب.

إن هذا النظام يسعى لتفريغ السودان من سكانه؛ هو يسعي للإبادة الجماعية لأكبر قدر من مواطنينا؛ وان يتحول السودان إلى حقول نفط فقط؛ والى أراض خالية من سكانها يمكن بيعها وتأجيرها؛ ولو كان الثمن انهارا من الدم. هو غير حريص على حياة أي مواطن يطالب بحقه المشروع؛ ولذلك فإن أكبر هدية يمكن ان نقدمها له؛ هو إطلاق رصاصة واحدة في مناطق النوبة أو المناصير أو غرب كردفان أو غيرها من مناطق الحراك السلمي الفعالة في مواجهة النظام؛ تكون ذريعة له للقتل الشامل والتشريد العام والسحل الكبير.

فليكن حرصنا على أرواح مواطنينا وعلى انتصار قضاياهم أكبر من غضبنا المشروع وحجم الاستفزاز الذي سببه لنا هذا النظام الوحشي. ولندر معاركنا بحكمة ونختار نحن ساحاتها؛ لا أن تُفرض علينا من قبل من يريد سحقنا. ولنعلم أن أكبر التزام تجاه الشهداء؛ ليس في الصراخ "فلتسل منهم دماء؛ فلتسل منا دماء؛ فلتسل كل الدماء"؛ وهي لب منهج النظام؛ وإنما في الالتزام بقضيتهم ومنهجهم؛ والعمل على أن يكونوا هم آخر الشهداء.

عادل عبد العاطي

2007/6/15

نهاية البطولة أم بداية البطولة؟ تاج السر العطا: بطل من السودان

كتب ليرمنتوف روايته بطل من هذا الزمان، راسماً فيها صورة حزينة وجميلة لكيف يموت زمان الشعر البطولات، تحت وطاءة زمان النقود والحسابات. وكانت نهاية بطل ليرمتوف كنهايته شخصيا، تراجيدية وجميلة.

كان قبلها لليونان ابطالهم انصاف الآلهة وانصاف الرجال، مثل سيزيف وبيرمثيوس، ممن نزلوا عن جبل الأولمب وانتموا للانسان، حين سرق أحدهم النار للناس وخدع أحدهم إله الموت ونازع الالهة من اجل البشر؛ ودفعوا ثمن ذلك الانتماء غاليا. شغل هؤلاء الابطال الخيال البشري، قبل ان تدخل عليهم ثقافة القوة الرومانية التي استعاضت عن قوة الخيال بقوة الفيالق والخيول التي استعمرت العالم القديم، ثم اتت المسيحية لتقضي على قوة الخيال اليونانية وقوة الخيول الرومانية عن طريق نموذجها الذي جعل الكنيسة البطل الاوحد، واحل القساوسة محل الابطال، وهيهات.

تاريخنا السوداني لا يخلو من الابطال والبطلات. من تهارقا القديم وابيه بعانخي اللذان انتفضا – كما قيل – لحال الخيول في الاصطبلات المصري، فكانا اول من خاض حربا لأجل حقوق الحيوان. مرورا بالكنداكة اماني شاختي، التي رفضت الخضوع لأقوى امبراطورية في تاريخها، الامبراطورية الرومانية، وانتهاءا بعشرات الابطال على طول تاريخنا القديم والحديث.

في عصرنا الحديث وفي خلال المائة عام الاخيرة كان لنا ابطال وبطلات ممن سكت عنهم التاريخ؛ وممن دفعوا في الغالب ثمن بطولتهم دما وسجنا. منهم السلطان بحر الدين والاميرة مندي بنت السلطان عجبنا والامير عثمان دقنة الخ؛ ومنهم بولين الير ووليم دينق ومحمود محمد طه والخاتم عدلان وعوض غبوش؛ وقد يكون على راسهم أكبر الابطال الحديثين؛ الشهيد على عبد اللطيف، والذي قضي – قبل مانديلا – أكثر من 24 عاما بالسجن لأنه قال لا وطمح للجديد؛ واستشهد في الأسر.

مع ذلك يقولون ان زمان الابطال والبطولات قد انتهى، وان البطولة كامنة في الكتب والحكايات، وان هذا الزمن هو زمان المرابين والانتهازيين واصحاب الثلاثة ورقات والثلاثة قلوب والخمسة أوجه، ازواج المرتين واصحاب البالين الراكبين على سرجين، ممن لا نظام اخلاقي لهم، ولا طعم ولا لون ولا رائحة. هؤلاء الذين يتلونون كما الحرباء ويميلون آنى تميل الريح.

يقولون لنا هذا، ويريدون ان يقتلوا زمان البطولة وحريق الشعر فينا، ويجعلونا قانعين بالعادي والقميء. بقيادة الكذابين ونفاق المرائيين وخداع المرابين. يريدون ان تكون السيوف سقوفنا، والسهام ظل سحابنا، فلا يرتفع رأس حتى يقطع، ولا يطير نسر او بلبل حتى يقع. ولكن نيران الحرية ابدا تشتعل، وكرامة الانسان دائما تسمو، ومن نسيج الشرف والصدق يخلق الابطال ثم يسموا، وعن بعض هؤلاء تحق الكتابة والحكي.

أحد هؤلاء الابطال هو تاج السر العطا سورج. بطل من السودان، وكدت أقول بطل لكل زمان ومكان، أو بطل لكل الأزمنة. ذلك ان البطل في محيطه الصغير انما يعبر عن قيمٍ تتجاوز ذلك المحيط، لتشمل العالم الكبير، وتجعل سيرة البطولة متجاوزة للزمان والمكان، مُعدية بصورة ايجابية، وسارية في الانسانية للأبد، عابرة نحو المطلق والسرمد.

وتاج السر العطا انسان متميز بحق. عمل بالمؤسسة العسكرية وكان ديمقراطيا حتى النخاع. وصل في الجيش لرتبة العقيد اركان حرب، ولكنه لم يتخل عن حساسيته المدنية. كان منذ صغره متعلقا بقيم الديمقراطية، رغم التزامه بمؤسسية العسكرية. فكان عضوا بالجبهة الديمقراطية، ثم تنظيم الضباط الاحرار، حينما ارادوا جعل الجيش اداة للقهر. لم تلن له قناة في مواجهة الديكتاتورية، ولم تسقط له راية في الدعوة للحرية.

تآمر عليه اهل الانقاذ حينما فصلوه تعسفيا وحاكموه غيابيا في مطلع عهدهم، فكان رده عليهم هو الانخراط بشكل أعمق في النضال الديمقراطي، حيث كان من مؤسسي القيادة الشرعية للقوات المسلحة، وقائد اول عملية لها وهي عملية النهر الاخضر بجنوب السودان عام 1991. هناك كادت تقتله رصاصات الانشقاق واوجاع الحمى، لكنه ما تقاعس ولا انتكس. وحين تشرذمت

القيادة الشرعية لم يمل لجانب او يساهم في التشرذم، وانما كان يدعم كل جهد وطني وديمقراطي بفكره وخبرته وماله، حيث هاجر طلبا للرزق للخليج ثم للولايات المتحدة، وكانت كفه هي العليا حين كانت كفوف البعض هي السفلى، رغم عدم حاجتهم؛ ولكنهم جعلوا السياسة تجارة باسم القداسة؛ بينما كان هو يراها تكليفا باسم الناس.

وكعادة الابطال كان تاج السر دائنا خفيفا عند المغرم، متأخرا عند المغنم. فحين وقع الاخرون الاتفاقات واستعادوا مخصصاتهم وامتيازاتهم وممتلكاتهم، كان هو يرفض بشمم؛ ويكدح مع المفصولين تعسفيا من مدنيين وعسكريين. ورغم الاتفاقات الهزيلة التي وقعها النافذون باسم المتضررين؛ فان تاج السر لم يسترد – مثل غيره من الشرفاء – أي شيء من حقوقه المسلوبة، وكالأبطال لم يجعل قضيته الخاصة تسود على العامة، ولا يزال يحمل هم رفاقه في قلبه؛ ويؤمن ان الحق العام اولى بالطلب من الحق الخاص.

لم يكن تاج السر العطا مقبولا عند سياسيي الصالونات، ولكنه كان محط آمال دعاة الجديد. في 2004 وعندما بدأنا الدعوة لفكرة الحزب الليبرالي، طرقنا باب تاج السر العطا، فلم يتردد ولم يتوقف لحظة. لم يسألنا كما الاخرين كم عندكم من الاعضاء، وكم عندكم من البنادق، وكم عندكم من الاموال. اخبرناه من تلقاء أنفسنا شيئا من ذلك؛ اننا لا نملك الا أنفسنا، عددا محدودا يعد على اصابع اليدين الاثنتين، فقال بعد ان ناقش معنا الافكار وبعد ان انخرط في النضال: عدوني معكم.

كان هذا موقفا متميزا وغريبا من رجل محسوب على المؤسسة العسكرية؛ ان يكون من مؤسسي حزب ليبرالي؛ يرفض العمل العسكري طريقا للتغيير. تقدم تاج السر حينما تساقط المثقفون صرعى، ممن كانوا يلهجون بدعوة الجديد، فلما دق ناقوسها بحثوا عن الاعذار، وأتضح ان كلام الليل يمحوه النهار. وقف تاج السر العطا مع الحزب ومع دعوة الجديد حينما سخر منها الآخرون، وخاطر في سبيلها بأشياء عدة؛ ووثق فينا ووثقنا فيه حين كنا نريد ان نثقب الجبل بالإبر؛ فامسك بابرته وبدأ الوخز. وتلك هي البطولة الحقيقية في زمن الانكسار.

في عام 2006 وعندما دعا الحزب الليبرالي قادته بالخارج للرجوع للسودان، كان تاج السر العطا اول الملبين. سيذكر الليبراليون كيف كان تاج السر العطا يجتمع معهم في الحدائق العامة وتحت ظلال الاشجار، لأنه لم يكن لنا مقر. سيذكرون كيف كان يركب عام المواصلات من اقصى المدينة لأقصاها ويواصل ما لا تصله المواصلات كداري، لكي يساهم في انجاح اجتماع او انجاز تكليف، وهو المريض بالقلب. سيذكر الليبراليون كيف كان تاج السر يدعم شبابهم ويقتسم معهم ما يحويه جزلانه من قليل دراهم، حتى يركبوا المواصلات لمكان سكنهم، وحتى يشتروا سندوتشا يقيموا به اودهم، حين كان اكثرهم طلبة وكادحين لا اهل لهم ولا جاه في مدينة الاسمنت الخرطوم.

انتخب الليبراليون تاج السر العطا نائبا لرئيس حزبهم لمدة عامين وفي مؤتمرين. طوال هذه المدة الجميلة لم يشعرهم قط انه قائد وانهم مقودون. كان يعمل كأنه عضو حزب عادي، وكان للجميع بمثابة العم المحبوب، والكبير الذي كنا نحتاجه حين كان اغلبنا من الشباب؛ فسد الفراغ وكان كبيرا حقا حين تصاغر المدعين من "الكبار". سار على تاج السر في الحزب لقب "عم التاج" وليس سيادة العقيد او نائب الرئيس او غيرها من القاب الزعامة والفخامة، لأن تاج السر كان لنا بمثابة الشجرة الظليلة وبمثابة نقطة الارتكاز، ونموذجا لقيادة جديدة بسيطة لا تنفصل عن الناس؛ وعن أهل السودان.

كان تاج السر في عمله داعية للتعاون والوحدة. كان حريصا دائما على خلق الجو المعافي في الحزب، وعلى رفع دعوة الوحدة. وقع اول دعوة وحدوية أطلقناها مع اخرين في منتصف 2005، وساهم في كل الجهود الوحدوية التي قام بها الحزب الليبرالي داخل السودان في اعوام 2006–2008، وكان من الداعمين الرئيسين للخطوة الاخيرة التي انتجت قيام الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد.

في الشهور الاخيرة أرهق المرض تاج السر العطا، وخُفنا عليه من ان نضيعه من عالمنا. طلبنا منه علاج نفسه وتخفيف نشاطه، لكنه لم يخففه حتى اللحظات الاخيرة، رغم دعوته قيادة الحزب

مرارا وتكرارا لتصعيد العناصر الشابة ليكون الحزب أكثر فعالية. في مؤتمر الحزب الليبرالي الثالث والاخير والذي تم فيه حل هيكله واقرار الاندماج في إطار الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد، تقدمت الامانة العامة السابقة للحزب بصوت شكر لمؤيدي واعضاء وقيادات الحزب، ومن ضمنهم تاج السر العطا، لما قدموه من اعمال رغم الصعوبات، ولما بذلوه من تضحيات وما زرعوه من آمال.

اليوم نحن اقوى وأكثر جمالا، والسودان موعود بالأمل والعمل، بسبب من جهد وتضحيات تاج السر العطا وامثاله، في حين لا يزال في جعبته وجعبتهم الكثير من البذل. هؤلاء ابطال مجهولون ولكنهم حقيقيون. هم ابطال خرجوا من صفوف الشعب وبنوا بطولاتهم بالعمل والعرق والتعب، لا باسم الاسرة والدجل الطائفي والديني وملاعق الذهب. لا تصخب عنهم وسائل الاعلام والاتصال، ولكن مكانهم في قلوب النساء والرجال، وحقهم ستحفظه لهم الاجيال.

الان اقول إن زمن البطولات الهرقلية القديم قد انتهى، وابتدأ زمن البطولات الجديدة. بطولات الموقف المبدئي والمثابرة والانحياز للحق ولو كانت اليد قصيرة والعين بصيرة. بطولة الا تنكسر ولو انكسر الجميع، والا تسوقك العاصفة معها ولا التيار. ان البطولة الحقيقية ليست ان تفعل الاعاجيب، وان تسرق النار للبشر، وأن تقيد الموت؛ فهذه خرافات، ولكنها تكمن في ان تنتمي لنفسك وتنتمي للناس، وتكون مفيدا لنفسك ولمن تحب ولبلدك؛ وان تكون مخلصا لما تؤمن به وما تحترم.

انني واثق تمام الثقة، انه حينما يستعيد السودان وجهه الحقيقي، وجه الشعب لا وجه الجلادين، وعندما يكتب تاريخه الحقيقي، أي تاريخ الشعب لا تاريخ القيادات المزعومة والدجالين. وحين يُكتب تاريخ من بنوا لا من خربوا، سيكتب عندها اسم تاج السر العطا سورج بأحرف من نور، أنه كان من رائدي اجيال البطولة الجديدة، وأنه بطل من السودان، وانه بطل لكل زمان ومكان.

7-10-2008

رسالة مفتوحة الى عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني

السادة والسيدات جنود وضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني

تحية طيبة وبعد،،

أخاطبكم اليوم وبلادنا تُعايش أزمة وطنية خطيرة؛ حيث يتهدد وطننا التفكك والانهيار تحت ظل ممارسات النظام المتسلط القائم؛ وحيث لا تزال ازمة دارفور مستعرة النيران؛ وحيث تهدد العديد من القوى المعارضة باللجوء للسلاح للتخلص من النظام؛ وحيث انطلقت انتفاضة شبابية منذ يوم الثلاثين من يناير المجيد؛ وحيث يقبع مئات من المعتقلين والمسجونين السياسيين في معتقلاتكم وسجونكم في اوضاع بالغة التعقيد

أخاطبكم بصفتي رئيساً للمجلس السياسي للحزب الديمقراطي الليبرالي؛ وذلك أصالة عن نفسي وقياماً بالدور الذي كلفني به حزبي حين اختارني لهذا الموقع؛ ونيابة عن عضوية الحزب ومؤيديه والكثير من منظمات الشباب السوداني المنتفض والمُتطلع نحو بناء دولة سودانية حرة تضمن فيها سلامة الارض وامن المجتمع وحقوق الفرد. وكذلك نيابة عن قطاع واسع من المتضررين من ممارسات جهازكم من المعتقلين والمسجونين وغيرهم من المنتهكة حقوقهم واهاليهم.

السيدات والسادة:

لا يُخفي عليكم إن علاقة جهازكم متوترة بقطاعات واسعة – ومُتزايدة كل يوم – من جماهير الشعب السوداني؛ وأن هذه العلاقة مُرشحة للمزيد من التوتر في مستقبل الأيام. إن أسباب هذا التوتر تكمُن في المقام الأول في الدور الذي اناطته السلطة الحاكمة بجهازكم؛ وهو دور قمع

التطلعات المشروعة للجماهير السودانية والشباب السوداني. كما ان من أسباب هذا التوتر الرئيسية تورط العديد من عناصركم في ممارسات تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة والإهانة واستغلال السلطات الخ؛ تجاه من تعتقلون او تختطفون او تستهدفون من المعارضين والمواطنين.

إن حزبنا يعلن هنا بوضوح؛ أنه ليس ضد وجود جهاز الأمن كمؤسسة. فكل دولة في العالم لها جهاز أمن يحرس أمنها وأمن مواطنيها. كما اننا لسنا ضد كل عناصر جهاز الأمن كأفراد ولا نهدف الى تصفيتهم او تشريدهم. إن حل جهاز الأمن بعد انتفاضة مارس – أبريل قد كان خطأ كبيرا خلق ثغرة واسعة في أمن البلاد الوطني؛ دخلت عبرها العديد من المؤامرات الداخلية والخارجية التي هددت أمن البلاد القومي حينها. إن حزبنا سيعمل في المستقبل بكل السبل على عدم تكرار مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية؛ وسيكون حريصاُ على أمن البلاد القومي الا يهدده أي مهدد.

ولأن حزبنا يؤمن بالمسؤولية الفردية ولا ينهج منهج المسؤولية الجماعية وأخذ المحسن بالمسيء والمصيب بالمخطئ؛ فهو سيعمل على حماية حقوق أي رجل أمن لم يتورط في ممارسات اجرامية؛ ونظن أن هذا هو حال الغالبية منكم. كما سيكون حزبنا حريصا على ضمان استمرارية عمل وعدم تفكك مؤسسات الدولة السودانية القائمة؛ ومن بينها أجهزة الشرطة والأمن والقوات المسلحة وغيرها من القوات النظامية الأخرى؛ وانما سيسعى نحو اصلاحها الديمقراطي والمهني ودعمها وتطويرها.

إننا مع تثبيتنا لهذا الموقف المبدئي؛ إلا أننا نختلف جذرياً في رؤيتنا لمهمة جهاز الأمن والقوات النظامية عموماُ عن السائد حالياُ. حيث نرى مهمة جهاز الأمن الرئيسية تكمُن في حماية أمن البلاد القومي وليس في حماية نظام بعينه. ذلك إن أمن البلاد هو أمر دائم واستراتيجي؛ بينما كل نظام مرحلي ووقتي. إن هذا النظام تحديداُ لا يستحق الحماية في نظرنا؛ ذلك أنه نظام لا شرعي وهو نظام أقلية تحكم بالفساد وتضيع حقوق العباد والبلاد. إن جهاز الأمن يجب أن يقوم على حماية الوحدة الوطنية والمصالح القومية وحقوق وامن الأفراد – واللذين هم الدعامة الرئيسية للمجتمع والدولة –؛ وليس أن يكون همه ترويع المواطنين والفتك بالمعارضين.

إن النظام الغاشم الراهن قد جعل من جهازكم ذراعا ضاربة لحمايته وحماية فساده وليس لحماية أمن الوطن الذي تتهدده المخاطر من كل صوب. إن البلاد تسير نتيجة سياسات هذا النظام الأخرق للتفكك والانهيار؛ وذلك بانفصال الجنوب وخطر انفصال أقاليم وولايات اخرى بسير قيادة المؤتمر الوطني الحالية في طريقها المدمر من الاستئثار بالسلطة ومحاربة المواطنين وممارسة الفساد وصم الاذن عن سماع صوت الحقوق والعدل؛ وعن سماع صوت الواقع والعصر.

السيدات والسادة:

إن جهازكم في الوقت الحالي لا يقوم بدوره الكامل في حماية الأمن الوطني والمصالح القومية للبلاد. ولو كان يقوم بذلك لكان اول المستهدفين هم اساطين الفساد ودعاة الانفصال والحرب والدمار. إن من الغريب وجود نشاط لأشخاص مثل الطيب مصطفى وإسحق أحمد فضل الله ممن يدعون جهرا لتقسيم البلاد ودعم الانفصال وتقسيم الناس على اساس العنصر والجهة والدين وأنتم صامتون. حيث ليس هناك جهاز أمن في العالم يتهاون مع من يدعون جهارة لتفتيت البلاد. يتم هذا مع ذلك وأنتم صامتون او مصمتون؛ وتعملون بدلا منه لحماية أمن نظام غير شرعي قائم على الفساد والاستبداد وسرقة وتضييع مقدرات البلاد والعباد

إن ممارسات النظام الراهن وقيادة عصبة المؤتمر الوطني هي المهدد الرئيسي اليوم لوحدة واستقرار البلاد. وبالمحصلة للأمن الوطني. لقد جعل هؤلاء بلادنا ساحة كبرى للحرب على المواطنين؛ يشعلونها في كل إقليم؛ والحروب الأهلية كما تعلمون هي أكبر مهدد للأمن وأوسع مدخل لكل الثغرات الأمنية؛ بما تشمل من تمزيق النسيج الوطني وفتح الباب امام التدخلات الاجنبية. كما قام هذا النظام بنهب ثروات بلادنا وبيعها بثمن بخس للأجانب والفاسدين من رجاله؛ وعرض أمننا الاقتصادي للخطر بالعديد من الاتفاقيات المجحفة. كما ان سيادتنا الوطنية منتقصة بقضم اطراف من وطننا وبدخول القوات الاجنبية لتحل مشاكلنا ويكون لها موطئ قدم في بلادنا. كما

ان فشل سياسات النظام الاجتماعية وسياساته المتخبطة قد أساءت لسمعة البلاد وأصبحت مهددا رئيسيا لأمن المجتمع واستقراره وتطوره.

إن الفساد المالي والاداري والمحسوبية وتقديم اهل المصلحة والولاء على اهل المؤهل والخبرة قد أصبحت ماركات مسجلة لسياسات هذا النظام. لقد ا سعرت قيادات هذه العصابة الرثة الانكفاء على الولاءات القبلية والجهوية وأضاعت ملامح الوطنية السودانية في غمرة صراعاتها القبلية المتخلفة. ان الهوية القومية لأهل السودان ووحدته الوطنية قد تفككت او كادت بسبب سياسات هذا النظام المدمرة.

لقد تسببت ممارسات هذا النظام بدعم تنظيمات الهوس والتطرف المحلية والاقليمية والعالمية من جماعات القتل السلفية ومرورا بجيش الرب الاوغندي والحركات المعارضة في البلدان المجاورة الخ؛ ومنح الجواز السوداني لكل من هب ودب من الارهابيين؛ بتخريب صورة بلادنا الخارجية وامنها الخارجي؛ حتى اصبحت بلادنا تضاف لقوائم الدول الداعمة للإرهاب؛ وحتى أصبح المواطن السوداني مشبوها في الخارج. لقد رأيتم بأعينكم كيف عاثت عصابات التطرف في بلادنا فسادا حتى اصبحت تهديدا حقيقيا لأمن البلاد والمواطنين في الحاضر والمستقبل. وأنتم تعلمون أكثر منا كيف قتلت هذه العصابات الناس في المساجد والقرى وكيف اختطفت أحد الصحفيين ثم ذبحته وكيف اغتالت الدبلوماسيين الاجانب ثم كيف هرب القاتلون من السجن في فضيحة لا تباري يتضح فيها تورط مسؤولين كبار بدعم تلك العصابات

ان النظام يحاول ان يلقي بكل هذه الجرائم على عاتق جهازكم؛ ويحاول ان يورط فيها الكثير من منتسبيكم؛ وهو يجهز المليشيات القبلية ويحاول ان يُلحقها بالجهاز. كما انه يرفض تماما ان يقوم الجهاز بأي دور في رصد وكشف ومتابعة الفساد المستشري في البلاد كالسرطان. إنه ببساطة يريد لجهازكم ان يكون طوع يديه وخادما لمصالح فساده وأنانيته وسياساته المدمرة وليس لخدمة البلاد. وهو يسعى لأن يتحمل الجهاز ومنتسبوه مسؤولية كل الجرائم في حق الأمن الوطني والمجتمعي؛ وليس ان يتحملها قادة النظام

إننا نعتقد ان لجهازكم دورا ومصلحة كبيران في حماية الأمن الوطني المنظور إليه من زاوية المصالح القومية والاستراتيجية العليا للبلاد والمواطنين. لكن هل له مصلحة في حماية أمن نظام فاسد مفسد يلفظ انفاسه الأخيرة؟ إن هذه المهمة فوق أنها كريهة وغير مشرفة فهي مستحيلة وغير قابلة للتحقق. ذلك ان جهازكم ليس أقوى من أجهزة الأمن المصرية والتونسية؛ ولا السوفيتية والرومانية من قبلها. وليست هناك اجهزة أمن قادرة على حماية الأنظمة المحتضرة وعلى قمع ارادة الشعوب الحرة والوقوف في وجهها؛ ولو ملكت كل الامكانيات والاموال والاسلحة؛ ولو بلغت الجبال طولا.

السيدات والسادة:

ان الانتفاضة الشبابية التي قدحت شرارتها في الثلاثين من يناير المجيد تسير في طريقها الموعود وهو اسقاط النظام القائم وكنسه من بسيطة بلادنا للأبد. كان هذا قدرا مقضيا وتلك الأيام دول بين الناس. إن هذه الانتفاضة لا تهدد الأمن الوطني بمعناه الاستراتيجي بل تحميه لو تعلمون؛ ولكنها قطعا تهدد أمن النظام القائم وقادته الفاسدين والفاشلين. ونحن نرى ان لا قدرة لكم ولا مصلحة في وقفها او محاولة كسرها. ليس هذا لضعف في قدراتكم وإنما لأن هذا منطق العصر والواقع والتاريخ وأنتم تشهدون انتفاضات الشعوب. فهل ستتجاهلون مصلحة الوطن وأمنه لتدافعون عن نظام أصبح مهددا لأمن الوطن؛ أم ستستجيبون لنداء الوطن وصوت ضميركم المهني والوطني وتنضمون الى الثائرين؟

لقد رصد حزبنا والعديد من القوى المعارضة ومنظمات حقوق الانسان والمواطنين الكثير من الممارسات المُخالفة للقانون والتي ارتكبها العديد من منتسبي جهازكم بحق الكثير من المواطنين. وتشمل هذه الممارسات التعذيب البدني والنفسي والخطف والاعتقال والاهانة وسوء المعاملة الخ. كما أُتهم جهازكم بممارسة جرائم القتل خارج إطار القانون مثل قتل الطالب الدارفوري محمد موسى شرف الدين والعديد من الاغتيالات في دارفور وغيرها من الجرائم القديمة والجديدة.

إن كل هذه الجرائم ليست لها اي مرجعية قانونية وهي غالبا تتم وفق أوامر شفهية لكم؛ تضعكم أنتم تحت طائلة العقاب وتخرج من المسؤولية كبار المجرمين. ان هذه الممارسات والجرائم تضع مرتكبيها تحت طائلة القانون المحلي والدولي وهي لا تسقط بالتقادم ولكم العبرة في مرتكبي مثل هذه الجرائم في رواندا والبوسنة الذين يرزحون حاليا في السجون ويقفون امام المحاكم.

إنني أؤكد هنا وبكل قوة إن اي فرد مارس أو ساهم او تستر على مثل هذه الجرائم لن يهرب من المسؤولية مهما تدنى موقعه في الجهاز او علا. وأننا بعد سقوط هذا النظام سنحاسب أي فرد مارس أي انتهاك لحقوق الانسان والقانون. وأننا سنجلب كل متهم للمساءلة أمام القانون عما ارتكب ولو تعلق بأستار الكعبة. وسوف تكون المحاسبة على قدر الجريمة. وذلك احقاقا للعدل وليس بحثا عن انتقام فردي أو جماعي. ذلك ان حقوق الناس وعذاباتهم ودمائهم لا يمكن ان تضيع هدرا؛ كما ان الامم والدول القوية تقوم على احقاق العدل بينما تقوم الامم والدول الضعيفة على اهداره

كما يمارس جهازكم العديد من الممارسات الاخرى مثل الاعتقالات العشوائية واخفاء المعلومات عن المعتقلين وتجديد الحبس واهانة الاسر واعتقال الاقارب كضمانة لتسليم المطلوبين منكم لأنفسهم والتجسس على المكالمات والمراسلات الخاصة والعامة الخ. ان هذه الممارسات ان وجدت لها شرعية في قوانين جهازكم او لوائحه إلا انه ليست لها شرعية في الدستور وفي القانون الطبيعي.

ان الدستور القائم – على علاته– يسمح بحرية العمل السياسي والتعبير السلمي ويمنع انتهاك حقوق المواطنين واساءة استخدام السلطة. في هذا المجال فإن ما يضر جهازكم هو القوانين الرديئة واللوائح الخاطئة التي تحكمه؛ والتي مع ذلك لن تعفي من المحاسبة في حالة تطبيقكم لها؛ مع علمكم التام بمخالفة ما تمارسون للدستور والحقوق الطبيعية للمواطنين.

السيدات والسادة:

إننا نؤكد مرة أخرى؛ أن عدائنا ورفضنا ليس لوجود جهاز الأمن ولا لكل عناصره؛ وانما للمجموعة المتسلطة على البلاد وقيادتها وممارساتها. وفي نفس الوقت الذي نرفض فيه التعامل العشوائي ومبدأ المسؤولية الجماعية في التعامل مع افراد جهاز الامن؛ واعتبارهم كلهم مجرمين يجب سحلهم وتشريدهم؛ إلا اننا نطالب الشرفاء منكم بغل يد المجرمين في صفوفكم وعدم التستر عليهم؛ والوقوف بجانب أمن الوطن لا أمن النظام.

إنني على ثقة راسخة أن أي رجل أمن ينحاز للمواطنين ولو بقلبه – وذلك أضعف الأيمان–؛ ويتعاون مع المناضلين من اجل حرية الوطن واستقراره؛ ويحترم كرامة المعتقلين والناشطين واهاليهم وكل المواطنين؛ سيجد كل التقدير والاحترام من طرفهم ومن طرفنا ومن طرف السلطة الديمقراطية القادمة؛ وكل حماية لحقوقه وكرامته.

كما نمد ايدينا حتى للعناصر التي تورطت في ممارسات اجرامية سابقة؛ وتود التكفير عنها بكشف الحقائق واصلاح الضرر. اننا نلتزم انه في حالة كشف أياً من هذه العناصر لكل الحقائق عن الجرائم التي تمت في عهد دولة الانقاذ الظالمة؛ واعترفت بدورها فيها ونشرت تفاصيل كل المتورطين من قادة النظام؛ فإننا سنعمل على طلب الصفح والعفو عنها؛ وذلك بالدعوة لاستحداث مؤسسة على غرار لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا؛ سيعمل حزبنا لأقامتها لمعالجة اثار جرائم الانقاذ ومعالجة الشروخات الاجتماعية واعادة رتق النسيج المجتمعي واستعادة السلم الاهلي؛ وتحقيقا لمبادئ الحقيقة والحق والعدل والاحسان

لقد توفرت اليوم فرصة تاريخية لعناصر جهاز الأمن لتلعب دورا وطنيا هي مؤهلة له بحكم وظيفتها؛ وذلك بمواجهة السلطة الفاسدة التي تخرب أمن البلاد؛ والالتحاق بركب الثورة الشبابية المتجمعة كقطرات المطر والقادمة كسيل الوعر. أن عناصر الامن والقوات النظامية الاخرى لها نموذج في جنود 1924 ممن انحازوا للثورة وانتفضوا على رؤسائهم. ونحن من جانينا على استعداد تام لتقبل كل من ينحاز للثورة في صفوفها؛ وضمان أمنه ومستقبله ومستقبل عمله لصالح السودان.

أما من ينكص عن الحق ويريد أن يجعل نفسه مخلب قط للنظام وخادما للشيطان وأداة عذاب وقهر للشرفاء فنقول له قد أعذر من أنذر ؛ وعلى نفسها جنت براقش. وان الثورة الشبابية لن تتهاون قط مع المجرمين؛ وذلك بعد اتضاح الصفوف وجلاء المواقف. وأنه ساعة الإمتحان يُكرم المرء او يهان. وها نحن قد بلّغنا؛ فليشهد الوطن والمواطنين عنّا.

ومعاً لاستعادة الوطن المختطف

عادل عبد العاطي

رئيس المجلس السياسي

للحزب الديمقراطي الليبرالي

2011/2/14

نداء الوطن الى إلى جنود وضباط صف وضباط القوات النظامية في السودان.

مرة أخرى يتوجه الحزب الديمقراطي الليبرالي بنداء الحرية والوطن إلى كل جنود وضباط صف وضباط القوات المسلحة والشرطة والأمن والمخابرات والاحتياطي المركزي والسجون وحرس الحدود والدفاع المدني وحرس الغابات وقوات الجمارك وغيرها بالانحياز فوراً إلى صفوف الانتفاضة الشبابية المتصاعدة في السودان من اجل الحرية والكرامة، والى حماية هذه الانتفاضة والشعب والبلاد من خطر المتطرفين والرباطة والمهووسين من قادة النظام ومن يدعمهم.

لقد انحازت جيوش تونس ومصر إلى شعوبها، ووفرت على بلادها انهاراً من الدم رأيناها في ليبيا وسوريا واليمن، ونؤمن إن جيش وشرطة السودان لا تقل عن هذه الجيوش والقوات النظامية شرفاً ومسؤولية، وأنها لن تتأخر عن تلبية نداء الواجب في دق المسمار الأخير في نعش نظام الإنقاذ الذي فصل البلاد واحرق أطرافها وشرد شعبها ونهب قدراتها.

إن الحزب الديمقراطي الليبرالي إذ يدعو للعصيان المدني والمواصلة في طريق الثورة، فهو يدعو جماهير الشباب والشعب عن الابتعاد عن العنف والتخريب، كما يدعو كل القوى المعارضة المسلحة إلى تجميد عملياتها الهجومية إتاحة الفرصة للانتفاضة الشعبية والعصيان المدني، ولكنه بالمقابل يرفض تماما الاعتداء على العزل. وبقدر ما سيكرم الشعب من يقف إلى جانبه ويحميه، ستتم محاسبة الذين استخدموا العنف ضد الشعب والذين مارسوا القتل والترهيب، وتجارب الشعوب تشهد.

ويدعو الحزب الديمقراطي إلى صياغة ميثاق اجتماعي جديد، تحفظ فيه حقوق كل الأقاليم السودانية والفئات كافة، ويكون للقوات النظامية دورها الدستوري المحترم، دون تدخل في السياسة، ودون خرق للقانون والأعراف الدولية. ومن هذا المنطلق يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري بين الحركات المسلحة والجيش السوداني، والى إعلان مختلف الوحدات المسلحة في القوات النظامية

العصيان على قيادة النظام غير الدستورية، والعمل تحت قيادة الانتفاضة الشبابية والقوى الوطنية، والتفاف كل الأطراف حول هدف إسقاط النظام الذي دمر الجيش وقسم البلاد وعذب أهلها

كما يدعو الحزب الى تكوين مجلس انتقالي للسودان، تمثل فيه كل القوى الحية لقيادة الثورة وتكوين الحكومة الانتقالية وقيادتها، على ان تمثل فيه القوات النظامية عبر القيادات الحرة والوطنية فيها سواء من العاملين بالخدمة او في المعاش، ولضمان مصالح هذه القوات في ظل النظام الانتقالي والديمقراطي القادم.

إن الحزب الديمقراطي الليبرالي وكافة القوى الديمقراطية والشبابية تتعهد لكم وإمامكم بالعمل على إنهاء الحروب الأهلية تماما، بتحقيق مطالب كل المهمشين في السلطة والثروة، وبناء دولة المواطنة الحقة والحكم الراشد، وإنهاء حالة العداء مع دولة جنوب السودان وذلك وفق أسس العدالة والحوار والتعاون لما فيه خير البلدين والمنطقة، كما نلتزم بالتعاون مع المجتمع الدولي وليس استعدائه، وقبل كل شيء تحقيق الوحدة الوطنية التي هي ضمانة كل أمن.

كما سيعمل الحزب الديمقراطي الليبرالي في مستقبل النظام الديمقراطي على دعم القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية لكيما تلعب دورها المهني والوطني الاحترافي والشريف في ظل نظام دستوري مستقر، وذلك بتوفير التأهيل والإمداد الجيد والتدريب الحديث وشروط الخدمة المجزية، وذلك لإنقاذ ما خربته الإنقاذ خلال ربع قرن من حكمها البغيض في هذا المجال.

ويلتزم الحزب الديمقراطي الليبرالي بالعمل لإصدار قرار سياسي بإلغاء قرارات الفصل عن العمل ورد الاعتبار الأدبي والمادي لكافة المفصولين سياسيا أو تعسفيا أو للصالح العام أو عبر إلغاء الوظيفة للمدنيين أو العسكريين المفصولين والبالغ عددهم ما يربو على ال 20 ألف.

لقد دقت ساعة التغيير، فهلموا إلى ساحات الحرية والمسؤولية الوطنية.

-- يداً بيد لنستعيد وطننا المختطف --

عادل عبد العاطي

رئيس المجلس السياسي – الحزب الديمقراطي الليبرالي

1 اكتوبر 2013

الأحداث في ليبيا وضرورة تطوير القوات الخاصة السودانية

مقدمة:

تابعتُ والكثيرون الأفلام المصورة المؤسفة لخطف وتعذيب المواطنين السودانيين في ليبيا ومطالبة اهلهم بدفع فدية للمجرمين. وقد أعلنت أن هذه القضية هي قضية مجتمع ودولة في آن، ولا بد من تضافر كل الجهود لحلها. في هذا المقال أتناول دور الدولة المفترض وخصوصا الجيش السوداني وبشكل أكثر تخصيصا دور القوات الخاصة السودانية في حل مثل هذه القضايا في واقع المنطقة الأفريقية اليوم .

ان الوضع الحالي في المنطقة المحيطة بنا من انهيار الدولة في كل من الصومال وليبيا وتحولها الى دويلات متناحرة والحرب الأهلية وعدم الاستقرار في كل من جنوب السودان وافريقيا الوسطى وانتشار الحركات الإرهابية في منطقة الساحل وعموم افريقيا (بوكو حرام ، القاعدة ، الشباب في الصومال ، كتائب بيت المقدس في سيناء الخ) ، وإمكانية عودة الحرب بين ارتريا وإثيوبيا ، ووجود اكثر من ١٣ تنظيم ارهابي نشط في السودان، وغيرها من عوامل الخطر على الامن القومي السوداني، تفرض وجود مهمات جديدة للقوات الخاصة السودانية وفق استراتيجية عسكرية وطنية جديدة تحدد بدقة المهددات العسكرية والأمنية للسودان، كما هناك ضرورة لإعادة بناء وتطوير القوات الخاصة السودانية وفقا لهذه الاستراتيجية .

لقد اعلنت في تسجيل مصور أنني لو كنت رئيسا للسودان في الوقت الحالي لأرسلت الجيش السوداني (تحديدا القوات الخاصة والمظليين) في مهمة لتحرير السودانيين المخطوفين وقتل الخاطفين وتدمير قاعدتهم. يبقى السؤال الرئيسي المفروض طرحه حاليا: هل القوات الخاصة والجهات الاستخبارية الداعمة لها (جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاستخبارات العسكرية) مؤهلة للقيام بهذا النوع من المهام المعقدة اليوم؟

وضع القوات المسلحة والقوات الخاصة:

الشاهد إن السودان يحتل اليوم الموقع الثامن ضمن اقوى جيوش افريقية ويملك 41 طائرة هيلكوبتر هجومية (من مجموع 70 طائرة هيلكوبتر عسكرية) وحوالي 52 طائرة نقل عسكرية و46 طائرة مقاتلة و84 طائرة هجومية – هذا من ناحية التقنية واللوجستيات أكثر من كافي لتنفيذ عملية تحرير رهائن في دولة قريبة .

من ناحية تكوين وتشكيل وقوام القوات الخاصة السودانية فهي قوات كان مشهودا لها بالكفاءة وقد تحولت في مطلع عام 2016 م من كتيبة الى لواء (يتكون اللواء من 3 الى 5 ألف عنصر) وقد كانت لها تدريبات في زمن نميري مع القوات الامريكية والمصرية. شاركت هذه القوات مؤخرا في مناورات درع الشمال في شمال السعودية كما تشارك ضمن القوات السودانية الموجودة في اليمن وأيضا تلقت تدريبات متقدمة في الاردن في الفترة الأخيرة. من أشهر عملياتها الشبيهة هي عملية تحرير الرهائن في جبل بوما (1983)، الا انها لم تمارس هذا النوع من العمليات مؤخرا، وقد تمت عملية تحرير الرهينة الفرنسي قرب كتم في دارفور في عام 2017 عن طريق القوات الخاصة الفرنسية – اذن الكادر البشري للقوات الخاصة موجود وله تأهيل مناسب. ورغم ان تلك القوات لا تعتبر في التقييمات العالمية من أفضل القوات خاصة في افريقيا او العالم اليوم إلا أنها تظل قادرة على تنفيذ مثل هذه المهمة والتي هي من صميم واجباتها .

قضايا المعلومات والتحالفات:

يبقى هناك عامل المعلومات الاستخبارية ومدى معرفتنا بالوضع في ليبيا والجماعات والعصابات المسلحة الموجودة فيها وقدرة المخابرات السودانية على تحليل المعلومات المتوفرة في شرائط الفيديو المسجلة – من الناحية النظرية يجب ان يكون لنا وجود مخابراتي قوي في ليبيا كونها تجاورنا وكون ان امنها ينعكس مباشرة على السودان. لقد افتخر النظام أكثر من مرة بدوره في عملية اسقاط القذافي اذن اين هي امكانياته حاليا؟

تستدعى عمليات من هذا النوع أيضا التنسيق المعلوماتي مع مخابرات عالمية واقليمية – هل يملك جهاز الامن والمخابرات الوطني والمخابرات العسكرية مثل هذا التعاون؟ كما تحتاج عملية لتحرير الرهائن السودانيين في ليبيا للتعاون مع بعض الاطراف العسكرية الليبية – هل المعسكر الذي تدعمه الحكومة السودانية في ليبيا من قوات فجر ليبيا وغيرها هو المعسكر المناسب لبلادنا سياسيا وعسكريا؟

احتياجات القوات الخاصة السودانية:

يحتاج السودان ايضا لأن يكون في عتاده عدد من الطيارات بدون طيار سواء ان كانت من طائرات الاستكشاف وجمع المعلومات او الطائرات المقاتلة (تكلفة العشرات منها لا تساوي تكلفة طائرة واحدة من نوع السوخوي 30 و35 التي يريد النظام شراء بعضها كرشوة لروسيا) – هناك حاجة ايضا لامتلاك / استئجار قمر صناعي عسكري واحد على الاقل او التعاون مع دول صديقة تملك اقمارا عسكرية وضمن استراتيجية متكاملة للتعاون العسكري – للأسف حاليا لا نملك مثل هؤلاء الحلفاء المضمونين وذوي الخبرة والأقمار الناشطة في المنطقة.

ان الشكل الافضل سيكون وجود القوات الخاصة تحت قيادة موحدة مع تقسيمها داخليا لقوات خاصة بحرية وبرية وجوية وقسم للاستخبارات، وبما يفرض ذلك اعادة تأهيلها لمواجهة مختلف انواع الاخطار سواء في زمن الحرب او السلم وفِي إطار العمليات الخاصة المنفردة او عملها في إطار الحروب التقليدية.

ايضا يفترض التطوير اعادة تسليح القوات الخاصة نوعيا وكميا وبما يتناسب مع مهامها وخصوصا ادخال ناقلات بحرية (سفن وقوارب لها) وتخصيص جزء من الأسطول الجوي العسكري لها حصرا وكذلك تزويدها بالناقلات البرية المصفحة والمناسبة، وايضا ادخال الأسلحة الحديثة لعتادها مثل الطائرات بدون طيار وبندقيات القناصة المتطورة وأسلحة الاقتحام والمواجهة وكذلك تجهيزها في مجال اللبس والعتاد والأقنعة المضادة للغازات ومناظير الرؤية الليلية الخ (في

إطار برنامج شبيه ببرامج ما يعرف ب"جندي المستقبل")، والنظر في تجارب افضل القوات الخاصة العالمية والإقليمية في ذلك.

ايضا لا بد من رفع درجات التأهيل والتدريب للقوات الخاصة سواء في التحمل الجسدي او استخدام الأسلحة وضرب النار او في استخدام التكنولوجيات الحديثة والقيادة والسيطرة (command and control)وكذلك تطوير تدريبها الاستخباراتي والمعلوماتي. هنا ايضا لا بد من التعاون مع أفضل القوات الخاصة في العالم والتي للأسف لا يحتل حلفاء السودان الحاليين (الصين، تركيا، إيران، قطر) اي من القوائم الاولى في ترتيب القوات الخاصة في العالم. ورغم خبرة قوات ألفا الروسية الا انها لا تعد الافضل في العالم وتقل مقدراتها القتالية واللوجستية كثيرا عن القوات الخاصة الغربية بل وبعض القوات الخاصة لدول العالم الثاني، كما ان عقيدتها القتالية لا تعير اي قيمة لحياة المواطن كما ظهر في عملياتها لتحرير رهائن كيزليار في ١٩٩٦ ومسرح دوبروفكا في موسكو في عام ٢٠٠٢ وبيسلان في ٢٠٠٤ حيث قتل المئات من الرهائن.

إننا في مجال التدريب الإقليمي نقترح التعاون مع دول مثل المغرب وجنوب افريقيا ونيجيريا والسعودية وكينيا ومصر وعلى مستوى العالم التعاون مع دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك وبولندا والولايات المتحدة. كما ان المشاركة في بعثات حفظ السلام والتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة في العمليات الخاصة في المنطقة وخصوصا تجاه مكافحة الارهاب والعصابات المسلحة والقرصنة الخ سيعود بخبرات أفضل للقوات الخاصة السودانية تستفيد منها في مهماتها الوطنية .

خاتمة:

في تقديرنا انه في خلال 5 سنوات من اعداد وتنفيذ برنامج لتطوير القوات الخاصة السودانية يمكن لنا الوصول بها لأن تكون واحدة من أفضل خمس قوات خاصة في افريقيا وواحدة من أفضل 25 قوات خاصة في العالم. عموما في برنامج سودان المستقبل التفصيلي لتطوير الجيش السوداني وقضايا الامن والدفاع والذي سينشر بنهاية هذا العام سيتم تناول كل هذه القضايا

وعرض الاستراتيجية الدفاعية والعقيدة العسكرية الوطنية الجديدة. أيضا سيتم تحديد البرامج العسكرية المختلفة الهادفة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وإصلاح وتطوير الجيش السوداني وعموم القوات النظامية لتقوم بدورها المناط بها في حماية الوطن والمواطن وليس حماية الأنظمة او الطغاة.

عادل عبد العاطي

23/1/2018م

معركة الفشقة والسيناريوهات العسكرية القادمة للجيش السوداني

(بناء جسور لربط الفشقة وتزويد الجيش بمدفعية ثقيلة ومضادات الطيران والدرون هي ضمان لعدم سحل جنودنا في الخريف أو إنسحابهم)

مقدمة:

حقق الجيش السوداني إعادة انتشار ناجحة في أغلب مناطق الفشقة والمناطق السودانية المحتلة الاخرى وذلك بعد انسحاب المليشيات الاثيوبية ومعسكرات الجيش الاثيوبي من المنطقة في اعقاب حرب اقليم التغراي. الانتشار نفسه تصاعد بعد أن قامت المليشيات الاثيوبية بعمل كمين وقتل عدد كبير من الضباط والجنود السودانيين بدم بارد في جريمة حرب.

ومن البديهي ان الجيش السوداني قد استغل احداث التغراي لإعادة سيطرته على هذه المنطقة العزيزة من الوطن، والتي كان نظام البشير قد تركها لأثيوبيا بعد عام 1996 وتم احتلالها منذ ذلك الوقت وعاثت المليشيات والجيش الاثيوبي فيها الفساد، وتم قمع مواطنينا ومزارعينا هناك وانتهاك حرماتهم وسرقة اراضيهم عنوة وغصبا من قبل مليشيات اقليم الامهرا ووحدات الجيش الاثيوبي. وقد دافع اهلنا في تلك المناطق عن أنفسهم وحموا الارض والعرض في ظل تضحيات جبارة كانت الدولة فيها غائبة تماما.

اننا نؤيد بصورة قاطعة انتشار الجيش في تلك الاراضي السودانية العزيزة، ونعتبر ذلك فاتحة لاستعادة كل اراضينا المحتلة ومن أهمها حلايب. إن حماية الارض والمواطنين هي من اهم واجبات الجيش والدولة، وفقط من يرهنون نفسهم للمحتل يمكنهم ان يرفضوا هذا التوجه وحماية مواطنيهم من الاحتلال البغيض.

ضرورة استراتيجية عسكرية جديدة:

لكن قراءة متمعنة للوضع العسكري في المنطقة تفرض ضرورة النظر في الاستراتيجية العسكرية السودانية هناك. ذلك ان الجيش دفع بقوات برية على عربات عسكرية خفيفة وبتسليح خفيف. إن هذه المركبات تسمح بسرعة الحركة والانتشار ولكنها لا تسمح بالتمركز والدفاع الجيد وخصوصا في فصل الخريف. ومن هنا نقدم بعض الاقتراحات لتحسين وتحصين الموقف العسكري في منطقة الفشقة وعلى طول الحدود الاثيوبية التي يواجهنا منها اولا خطر المليشيات الاثيوبية ورد فعلها الانتقامي وكذلك تداعيات حرب التغراي المستمرة.

ان تحليل قدرات الجيشين السوداني والاثيوبي والمليشيات المتحالفة معهما توضح ان هناك تقاربا استراتيجيا في القوة، رغم ان اثيوبيا تحتل الموقع 60 ضمن تصنيف دول العالم عسكريا ونحن نحتل الموقع 76، الا ان اغلب هذا التفوق هو تفوق في عدد السكان الكلي وفي المقدرات الاقتصادية وخصوصا الاحتياطي النقدي. الا ان ميزان القوى العسكري الحقيقي يكاد يكون سجال بين البلدين.

فمن ناحية العدد يملك الجيش الاثيوبي 162 الفا بينما نملك 104 ألف، لكننا نتفوق عليهم بحوالي 82 ألف احتياط رسميا (معظمهم دفاع شعبي غير مؤهل)، بينما يملكون هم فضلا عن ذلك عدد كبير من مليشيات الامهرا. ان دفع قوات الدعم السريع (حوالي 50 ألف) وقوات الحركات الثورية التي وقعت السلام (25–30 ألف) للمنطقة يمكن ان تحقق لنا التوازن الاستراتيجي، خصوصا ان العقيدة العسكرية الاثيوبية تركز على الكثرة العددية في حسم النزاعات (الحرب الاثيوبية – الارترية، حرب التغراي)

أما في مجال الطائرات فإننا نتفوق على اثيوبيا بنسبة الضعف (190 الى 86) بما في ذلك الطائرات المقاتلة وكذلك في عدد المروحيات (73 الى 33)، مما سيحرم أثيوبيا من التفوق الجوي الذي استخدمته ضد ارتريا والتغراي (لا اتوقع دعما لها من طيران دول اخرى دعمتها في حرب التغراي). ولكن اثيوبيا تتفوق علينا كثيرا في مجال الطائرات بدون طيار والتي اشترت او استلمت

كميات كبيرة منها من الصين واسرائيل. كما تتفوق علينا في مجال الدفاع الجوي ومضادات الطائرات الحديثة الامر الذي يحتاج الى معالجات عاجلة وحديثة.

في المجال البري نتفوق على اثيوبيا في عدد الدبابات بنسبة الضعف تقريبا (690 الى 400) وفي العربات المدرعة بنسبة اربعة اضعاف تقريبا (400 الى 114). الا اننا نكاد نكون صفرا في مجال المدفعية ذاتية الحركة (67 لأثيوبيا مقابل 10 لنا) وفي مجال مدفعية الميدان (650 الى صفر) وراجمات الصواريخ (183 الى صفر) الامر الذي يحتاج لمعالجة أكثر من سريعة حيث ان عرباتنا الخفيفة يمكن ان تكون هدفا سهلا لتلك المدفعية القاتلة والراجمات (تم استخدامها بكثافة ووحشية من قبل الجيش الاثيوبي في حرب التغراي)

إن أي معرفة دقيقة بتركيبة الانظمة الحاكمة الاثيوبية عموما والنظام الاثيوبي الحالي، وكذلك بفاشية النخبة الحاكمة في اقليم أمهرا (والتي تشكل الداعم الرئيسي للنظام الحاكم في اثيوبيا حاليا) توضح انهم لن يقبلوا باستعادة ارضنا السليبة منهم، وانهم سيهاجمون في زمن الخريف حيث تنقطع منطقة الفشقة عن السودان وتكون مفتوحة أمام اثيوبيا. ان اي انسحاب من الجيش السوداني وقتها سيؤدي لسحل اهلنا المزارعين هناك، كما ان الحفاظ على تركيبة الجيش الحالية في المنطقة ستؤدي لسحقه في حالة اي هجوم وقتها من قبل الجيش الاثيوبي ومليشيات اقليم الامهرا حسب التحليل السابق أعلاه.

ملامح في الاستراتيجية الجديدة:

عليه يجب ان تكون استراتيجية الجيش في المنطقة كالتالي:

1. بناء جسور عاجلة على طول نهر عطبرة ونهر ستيت وتأمينها وكذلك جسور متحركة للعبور على تلك الأنهار والاخوار العديدة في منطقة الفشقة وذلك كي لا يحبس أهلنا وجنودنا في الخريف.
2. الانتشار التام في باقي المناطق السودانية في الفشقة التي لم يدخلها الجيش وكذلك تنظيم انتشار كبير في محليات القلابات وعلى طول الحدود الاثيوبية شمال وجنوب الفشقة حتى

حدودنا مع ارتريا وجنوب السودان (بعض هذه المناطق تعرضت للهجوم من مليشيات الامهرا والجيش الاثيوبي قبل أشهر)

3. انشاء ما لا يقل عن 10–حاميات ثابتة مزودة بالدبابات والمدفعية طويلة المدى ومضادات الطيران والدرون على كامل المنطقة وعلى طول الحدود الاثيوبية، مع الاحتفاظ بعدد كبير من العربات خفيفة ومتوسطة التسلح لتتحرك خارج الحاميات وبينها للتمشيط والتدخل السريع والاسناد.
4. نقل عدد كبير من الطائرات المقاتلة والهجومية وطائرات الهيلكوبتر الهجومية لمطارات القضارف وكسلا وذلك لضمان التفوق الجوي ولضرب أي تجمعات للمدفعية الاثيوبية الخطرة،
5. الحصول بشكل عاجل على كميات كبيرة من المدفعية ذاتية الحركة ومدفعية الميدان وراجمات الصواريخ والطيارات بدون طيار ومضادات الطيران والصواريخ الحديثة لسد النقص الاستراتيجي في تسليحنا بهذه الأسلحة مقابل الجيش الاثيوبي.
6. استخدام بعض الإمكانيات السودانية التقنية في مجال محاربة الطيارات بدون طيار الاثيوبية والتشويش عليها والسيطرة عليها في حالة استخدامها ضد السودان،
7. اعداد الدراسات وتنظيم مناورات لمعرفة إمكانية الدخول في العمق الاثيوبي لضرب مراكز انطلاق القوات الاثيوبية في حالة شنها حرب شاملة على الحدود،
8. النظر في دعم ثوار التغراي وبني شنقول والارومو وغامبيلا في حالة تلك الحرب.

الا هل بلغت؟ اللهم شعبي فأشهد!

29/12/2020م

المراجع:

1. معلومات عن الجيش الاثيوبي :

https://en.wikipedia.org/…/Ethiopian_National_Defense…

2. مقارنة بين القدرات الاستراتيجية والعسكرية الاثيوبية – السودانية

https://www.globalfirepower.com/countries-comparison…

3. خرط متعددة للمنطقة

واجبات البلاد أمام الاستفزازات الإثيوبية

(في مقابل التصرفات والتهديدات الاستفزازية الإثيوبية يجب أن نتحرك بشكل سياسي وإعلامي ودبلوماسي جيد ونقوي من مواقعنا العسكرية على الحدود)

مقدمة:

تمت في الفترة الاخيرة مجموعة من الاستفزازات الإثيوبية تجاه السودان وفي أولها تصريحات المسؤولين الاثيوبيين أن الفشقة ارض إثيوبية وهو ما كنا نحذر منه طول الوقت أن لإثيوبيا مطامع كبيرة في ارض السودان، وكان عملاء نفوذ أديس أبابا يخففون منه بالزعم باعتراف اثيوبيا بسودانية الفشقة .

كما تتمثل الاستفزازات في الاعتداء الأثيوبي الغادر على مدنيين سودانيين وقتل أربعة نساء وأطفال واختطاف نساء أخريات في ممارسة قذرة لا ترقي لأخلاقيات الحرب .

كما تواصلت الاستفزازات الإثيوبية في اختراق طائرة حربية إثيوبية للمجال الجوي السوداني، وكذلك في نشاط السفير الاثيوبي العدائي في السودان، بل إتاحة الفرصة له للحديث في قاعة الصداقة بينما بلادنا في حالة حرب غير معلنة من طرف اثيوبيا علينا .

أن هذا كله يستدعي إجراءات عاجلة، ففي مقابل كل هذه التصرفات والتهديدات الاستفزازية الإثيوبية يجب أن نتحرك بشكل دبلوماسي وإعلامي وسياسي جيد وأن نقوي من مواقعنا العسكرية على الحدود .

مشاكل في الجبهة الداخلية :

للأسف الشديد فإنه في مقابل العدوان الاثيوبي السافر فإن موقف الكثير من الوزراء في الحكومة الحالية وموقف قيادة الدعم السريع وموقف الكثير من الناشطين الموالين لقحت سيء جدا ومتواطئ

مع إثيوبيا التي تعلن العداء السافر للسودان وأهلنا في مناطق التماس وتمارس الغدر تجاه الجنود السودانيين والمواطنين العزل .

إن عددا كبيرا من الناشطين ليس لهم اتساق: فقد كانوا طول الوقت يطالبون بنقل الجيش إلى الحدود وان يتجه لتحرير الفشقة وحلايب، فلما انتشر اخيرا في الفشقة نكصوا على أعقابهم وقالوا كان أحسن نخليها تحت الاحتلال .

ونرد على من يقولون لماذا الفشقة وليس حلايب وشلاتين، فنقول لهم الفشقة اولا لأن الجيش الاثيوبي ومليشيات الامهرا انسحبوا من ارضنا، فكان لا بد من انتشار الجيش السوداني فيها . حلايب وشلاتين سيأتيها الدور أن طال الزمن او قصر وستتحرر في الوقت المناسب. لكن أن تقاعسنا اليوم عن الفشقة فلن نحارب غدا في حلايب وكلاهما اراضي سودانية عزيزة وغالية .

إن قيادة الجيش نفسها لا تؤتمن ولا ثقة لنا بها أنها لن تنسحب تحت الضغط الاثيوبي، وتحت ضغط بعض المحاور الأجنبية، الأمر الذي سيوقعها تحت طائلة الخيانة العظمى. ولكن واجبنا هو دعم شعبنا في الفشقة والمناطق الحدودية ودعم جنودنا هناك والتنبه للتوجهات الاستعمارية الإثيوبية وتقوية موقفنا العسكري والدبلوماسي والشعبي في مواجهة عدوان اثيوبيا واحتلالها المستمر منذ 1996 .

خريطة الطريق:

أن المراقب للأحداث يجد أننا تفتقد الاستراتيجية الكلية والتكتيكات المناسبة في مقابل التحركات الإثيوبية السريعة والعدائية والتي تريد منا الانسحاب والقبول الفعلي بالاحتلال، عبر الاستفزاز والتخويف وبأبسط الخسائر من طرفهم. ويبدو أن خطة الانتشار العسكري لم تكن تلازمها خطة للتحرك السياسي والدبلوماسي من طرف النظام القائم .

أننا ورغم رأينا السلبي جدا في نظام قحتر القائم بكل عسكريه ومدنييه، نضع مصلحة الوطن وأمنه الاستراتيجي اولا، وحماية اهلنا في مناطق الفشقة وكل المناطق الحدودية مقدمة عندنا على كل اعتبار آخر، بما في ذلك اختلافنا القوي مع النظام الراهن في البلاد .

خطة التحرك:

لذلك نقترح خطة التحرك التالية على المستويات المهملة داخليا واقليميا ودوليا .

اولا داخليا يجب ترك الاوهام والتعامل مع إثيوبيا كما هي عليه اي كخطر استراتيجي على الأمن القومي السوداني وخصوصا في موضوع المياه والحدود، وتغيير كل التعامل المنبطح معها وإبعاد عملاء النفوذ الاثيوبيين من مراكز القرار وهم كثيرون .

ثانيا يجب توحيد الجبهة الداخلية حول هذا الخطر بسياسة إعلامية مدروسة .أن الموقف السلبي لوزارة الإعلام والتلفزيون القومي يجب أن يتغير، كما يجب عقد مؤتمرات إعلامية يومية من طرف الجيش والحكومة لشرح الموقف اليومي ومواجهة الادعاءات والتخرصات الإثيوبية، وتحويل كل القضية لقضية راي عام يتوحد حولها السودانيين .

ثالثا يجب تقييد تحركات السفير الاثيوبي المعادية وطرده في حالة أصر عليها. ايضا يجب الاهتمام بموضوع الأمن الداخلي فيما يتعلق بالجواسيس الاثيوبيين، دون الإساءة للاجئين الاثيوبيين وهم إخوة كرام.

إقليميا يجب التحرك على مستوى الاتحاد الافريقي لكشف التعديات الإثيوبية ومخالفة أديس أبابا للمواثيق الأفريقية والدولية في موضوعي المياه والحدود، وايضا يجب التحرك على مستوى دول الايقاد والدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز الخ وكسبها لصفنا في هذا الصراع .

على المستوى الدولي يجب التحرك في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتقديم الشكاوى ضد اثيوبيا في موضوعي السد والحدود وكذلك الانسحاب من إعلان المبادئ لعام 2014 باعتبار أن ما يحكمنا هو اتفاقية 1902 وكذلك ينبغي التواصل مع الدول الكبرى المهمة لتوضيح موقفنا،

وكشف الطبيعة الديكتاتورية للنظام الاثيوبي الحالي ونزعاته التوسعية، وكذلك الانضمام للحملة المطالبة بنزع جائزة نوبل من الدموي ابي أحمد .

الوضع العسكري :

لقد كتبت قبل اسبوعين عن الخطوات المطلوبة من الجيش السوداني في مستقبل التحركات العسكرية في المنطقة، ومما لا احتاج بإعادته هنا.

لكن أركز أنه حاليا أمام الحشود الإثيوبية المتزايدة ينبغي بصورة عاجلة تزويد الجيش السوداني على الحدود بالمدفعية بعيدة المدى والدبابات الثقيلة وراجمات الصواريخ والطائرات المهاجمة لتمزيق اي حشود إثيوبية تخترق الحدود، فمعلوم أن القيادة الإثيوبية لا تحترم حياة الناس وتعول على التفوق العددي في الحرب والدفع بمئات الآلاف من الجنود نحو المعركة غير ابهة بحياتهم .

كما ينبغي بناء ما تحدثنا عنه من قواعد وحاميات عسكرية ونقل قوات أكبر لها، وتزويدها بما نفتقده من مضادات الطائرات ومضادات الطائرات بدون طيار والتي استخدمتها اثيوبيا بكثافة في حرب التغراي، والانتباه لما تنقله اثيوبيا من سلاح ومعدات لحدودها مع البلاد .

أن يد الجيش يجب أن تطلق على الحدود، ففي مقابل اي هجوم اثيوبي على المدنيين كما سبق يجب أن تدخل قواتنا اثيوبيا وتقتل ضعف العدد من الجنود الاثيوبيين، كما اي طائرة إثيوبية تخترق مجالنا الجوي يحب إسقاطها في الحال .

واخيرا وليس اخرا إذا ما قامت اثيوبيا باختراق الحدود السودانية في حرب شاملة فيجب فورا بجانب التصدي لها تنفيذ خطة لدعم ثوار بني شنغول والارومو والتغراي والاوغادين والعفر وغيرهم، وذلك لدعم مطامحهم المشروعة في الاستقلال وانهاء النظام الاستعماري الاثيوبي مرة واحدة والى الابد .

عادل عبد العاطي

14/1/2021

جرائم الاحتلال الاثيوبي في الفشقة

(فاق عدد المواطنين السودانيين الذين قتلوا من قبل الإحتلال الاثيوبي في الفشقة منذ ١٩٩٦ ال ١٥٠٠ مواطن، بعضهم قتل لمجرد انه حاول سقى بهائمه في بإسلام أو الاتبراوي بطلق ناري مباشر في الرأس.)

شهدت منطقة الفشقة المحتلة منذ 1996 من قبل الجيش الاثيوبي ومليشيات اقليم الأمهرا وجنجويدهم (عصابات الشفتة) جرائم بشعة ضد الإنسانية وجرائم حرب كانت تلصق بالشفتة، حتى اعترفت اثيوبيا اليوم ان كل القوات الإثيوبية في الفشقة هي قوات حكومية تابعة للدولة الإثيوبية ومؤتمرة بأمرها .

وبلغت جملة الخسائر في الأرواح أكثر من 1500 مواطن مدني، حسب المصادر المحلية، وربما أكثر .تم قتلهم بدم بارد من قبل قوات الاحتلال الاثيوبي وبأبشع الوسائل وفي أساليب غادرة ممعنة في الغدر. وكانت كل قرية ومزرعة ومورد ماء مسرح للقتل المجاني لأبناء شعبنا السوداني هناك، بينما الدولة السودانية لا تحرك ساكناً.

من جهة أخرى كان الاختطاف ممارسة عادية من قبل المليشيات الإثيوبية والجيش الاثيوبي في الفشقة تجاه السودانيين. بعض المختطفين كان يطلق سراحهم بعد دفع فدية عالية من اهلهم والبعض الآخر لا يعود مطلقا. هناك المئات من المختطفين ممن لا يعرف مصيرهم حتى اليوم.

وكان الغدر والخيانة صفة ملازمة للمحتل الاثيوبي في الفشقة. كثير من الجنود والمواطنين الذين قتلوا مؤخرا تم قتلهم غدرا وأثناء نومهم أو في كمائن نصبها الفاشيون من الأمهرا والجيش الاثيوبي.

ولم يسلم النساء والأطفال من عنف الاحتلال الأثيوبي الذي استمر طوال ربع قرن. إن عدداً كبيراً من النساء والأطفال كانوا ضحية القتل والاختطاف والضرب والترويع والتهجير. اخر حادثة تمت قبل أيام حين تم قتل 4 نساء وعدد من الأطفال واختطاف نساء أخريات. هذا العمل الغادر لا تقوم به إلا وحوش بشرية تأتمر بأوامر سلطة فاشية لا تقل عنها شيئا في الإجرام والوحشية.

أن من الملاحظ أن كل المنظمات الخرطومية التي تدعي الحديث باسم النساء وتقول إنها ضد العنف الممارس عليهم وأنها ضد قهر النساء، لم تدن حتى الآن هذا القتل الغادر للنساء في الفشقة، الأمر الذي يوضح عنصرية الناشطات والناشطين في الخرطوم وغربتهم/ن التامة عن قضايا اهلنا في الهامش وتحت الاحتلال.

لقد ترك ناشطو الخرطوم الموالين لإثيوبيا اهلنا في الفشقة لوحدهم تحت رحمة الاحتلال لمدة ربع قرن دون دعم، وبذلك شاركوا في الجريمة ضدهم مثل الإنقاذ تماما، والان بعد انتشار الجيش السوداني في 90٪ من أراضي الفشقة بعد الانسحاب الاثيوبي منها، يمارسون الولولة والثكلبة خوفا من اثيوبيا ودعما لها ويزعمون انهم ضد الحرب. الم يكن الاحتلال لمدة 24 عاما حربا قاسية ويومية على مواطنين سودانيين ابرياء وبسطاء تآمرت عليهم سلطة الإنقاذ مع الاحتلال الاثيوبي يا ناشطي الغفلة الخرطوميين؟!

ان الهدف الرئيسي لترويع وقتل بسطاء السودانيين في الفشقة كان هو تفريغ المنطقة من أهلها وساكنيها وتجهيزها لاحتلال استيطاني اثيوبي فيها. والشاهد أن قوات الامهرا المدعومة من الجيش الاثيوبي تمارس نفس التطهير العرقي والاحتلال الاستيطاني في اثيوبيا نفسها الآن، مثلا في إقليم بني شنغول حيث تقتل المئات وتروعهم وكذلك في اقليم التغراي الذي ضمت اجزاء كبيرة منه للامهرا وفي اقليم الارومو حول أديس أبابا وهو الأمر الذي كان أحد أسباب انتفاضة الارومو في سنوات 2016-2018 .

وكان للاحتلال الاثيوبي أسبابه الاقتصادية .فقد تحولت اثيوبيا بسبب احتلالها للفشقة واستغلالها لمواردها الاقتصادية لأحد مصدري السمسم وهي التي لم تعرف انتاج السمسم في تاريخها. ان الفشقة مصدر أموال طائلة لإثيوبيا لذلك تهدد اليوم بالحرب لإعادة احتلالها وتطلب منا الانسحاب دون حرب وتحت التهديد ودون أن تدفع اي تكلفة، يدعمها في ذلك ناشطو الغفلة العنصريون المنبتون عن شعبهم وعن الواقع.

في الوقت الحاضر لا يزال عدد كبير من المواطنين السودانيين تحت رحمة الاحتلال الاثيوبي وذلك في ال 10٪ المتبقية من الفشقة والتي لم ينتشر فيها الجيش السوداني، وهم اليوم ضحايا

الحملات الانتقامية للفاشيين من جيش الامهرا والجيش الاثيوبي. أن مصير هؤلاء المواطنين على رقابنا جميعا، هم وكل المواطنين الذين يرزحون تحت الاحتلال المصري في حلايب.

أن السفاح البشير يستحق الاعدام بسبب ما فعله بأهل الفشقة البسطاء وتسليمهم للاحتلال الاثيوبي وسحبه الحاميات السودانية هناك في 1996. وكذلك بسبب تسليمه لحلايب واهلها للاحتلال المصري .و لو كانت لي سلطة قضائية في البلاد لحاكمته بالخيانة العظمى ولحكمته بالاعدام ولو كانت لي سلطة رئاسية لأجزت تنفيذ الحكم به، ولا يهمني ان كان فوق السبعين أو فوق المئة، لأن عقوبة خيانة الوطن هي الموت ولو بلغ الخائن من العمر ألف عام .

اليوم فإن أي شخص يدعو للانسحاب من الفشقة أو ينفذ ذلك سواء كان عسكريا أو مدنيا فهو خائن للوطن والشعب ولأهلنا الذين عانوا فظائع الاحتلال الاثيوبي لمدة ربع قرن، وهو عميل ملعون وسيجد عقابه الرادع حينما تصل سلطة وطنية للحكم في السودان.

اللهم هل بلغت؟! اللهم شعبي فأشهد .

عادل عبد العاطي

17يناير 2021م

#اليوم_الفشقة_غداً_حلايب

في ظل الاعتداءات الإثيوبية المتكررة على المواطنين والجنود السودانيين ـ أما آن الأوان لتحرير الجزء الباقي من الفشقة؟!

تحتل إثيوبيا لا تزال – عبر قوات من الجيش الإثيوبي وقوات إقليم الامهرا – ما يساوي ١٠-١٥٪ من منطقتي الفشقة الصغرى والكبرى السودانية، في تجاهل تام للقانون الدولي بل ولتصريحات سابقة لبعض القادة الاثيوبيين يعترفون فيها بسودانية الفشقة .

ولقد انتشر الجيش السوداني في أغلب مناطق الفشقة بعد اندلاع حرب التغراي في نوفمبر الماضي وطلب أبي أحمد من القيادة العسكرية السودانية تأمين الحدود منعا لسيطرة قوات التغراي على الحدود أو تسلل جزء منها عبرها، الأمر الذي تم بسهولة .

إلا أن قوات من مليشيات الامهرا قد نصبت وقتها كمينا لعدد من جنود وضباط الجيش السوداني، مما أدى لمقتل العديد منهم. وأدى في المحصلة لتوغل الجيش السوداني في الفشقة وتحرير اراضي أخرى فيها كانت تعسكر فيها القوات الأمهرية والاثيوبية .

بعد ذلك بدأت حملة محمومة ضد السودان من طرف الاعلام الامهري والاثيوبي وكذلك في تصريحات العديد من المسؤولين الاثيوبيين ومن بينهم وزير الخارجية، تتهم السودان بالدخول في اثيوبيا واحتلال أرضها، في ادعاء لا تسنده اي من حقائق التاريخ أو القانون الدولي. كما حشدت اثيوبيا قوات واسعة في مدينة عبد الرافع في إقليم الأمهرا على الحدود السودانية، تدعمها قطع كبيرة من الأسلحة وكتائب من الجيش الارتري .

مع ذلك وربما بسبب ذلك فقد توقف الجيش السوداني عن تحرير حوالي ١٠-١٥٪ من أراضي الفشقة، تاركا المواطنين هناك تحت الاحتلال والعذاب، حيث يتم قتلهم وخطفهم من أجل الفدية كما تم في يناير المنصرم بخطف وقتل عدة نساء وفي الاسبوع الماضي بخطف عدد من الأطفال وأمهاتهم، بينما تم نصب كمين وقتل عدد من أفراد الجيش تحركوا لنجدتهم، وأسر ضابط سوداني .

إن الحال يستدعى تدخلا جراحيا عاجلا من قبل الجيش السوداني والحكومة السودانية الحالية، وذلك بالتقدم وتحرير المناطق المتبقية من الفشقة، وتخليص اهلنا هناك من العذاب واستعادة تلك المناطق العزيزة من الوطن لحضن التراب السوداني .

إن الواقع السياسي والعسكري في اثيوبيا حاليا، يجعل لهذا الانتشار الجديد معنى إضافيا وذلك بتأمين الحدود السودانية – الإثيوبية وحمايتها من اي تداعيات سلبية للوضع في اثيوبيا، وخصوصا في ظل الحرب المستعرة في إقليم تغراي وانتقالها لإقليم الامهرا وإقليم عفار الخ. وإمكانية تدفق كميات كبيرة من اللاجئين والجنود والاسلحة عبر الحدود السودانية .

إن أي تقاعس في هذا الأمر يعتبر من قبيل الخيانة الوطنية وهو يهدد الأمن القومي السوداني كما يهدد حياة وأمان المواطنين والجنود السودانيين في المنطقة، وهو إهدار للفرصة المؤاتية وخذلان في حق الوطن والشعب.

إلا هل بلغت؟! اللهم شعبي فاشهد !

عادل عبد العاطي

٢٦ يوليو ٢٠٢١م.